وزارة الثقافة



إصدارات خاصة

القوة الخفية

د. سامح فوزى

إصدارات خاصة

القوة الخفية

رأس المال الاجتماعى فى المجتمع المصرى

د. سامح فوزى

تقديم

د. عمار على حسن



• القوة الخفية
رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري
• د. سامح فوزى
تقديم: د. عمار على حسن
الهيئة العامة لقصور الثقافة
القاهرة - 2012م
16,5 x 23,5 سم
• تصميم الغلاف: أحمد الجنايني
• المراجعة اللغوية: حسن معروف

• رقم الإيداع: ٨٩٤٩/ ٢٠١٢
• الترقيم الدولى: 978-977-216-083-9
• المراسلات:
باسم / مدير التحرير
على العنوان التالى: 16 أ شارع
أمين سامى - قصر العينى
القاهرة - رقم بريدى 11561
ت: 27947891 (داخلى: 180)

• الطباعة والتنفيذ:
شركة الأمل للطباعة والنشر
ت: 23904096

105

تعنى بنشر الأعمال الفكرية والثقافية والأعمال الخاصة لأبرز الكتاب فى مصر والعالم

القوة الخفية
رأس المال الاجتماعى فى المجتمع المصرى

المحتوى

الإهــــداء

إلى ثوار ميادين التحرير
نموذج فريد فى رأس المال الاجتماعي
نريده مستمراً لا استثنائياً

د.سامح فوزى

سطوة القوة الخفية

د عمار على حسن

تبعدنا النزعة الأخلاقية عن تقييم كل شيء يأتيه الإنسان أو يعتقد فيه أو يؤمن به ويسعى إليه تقييما ماديا بحتا، فنقدره بالمال أو النقود، وقد نعطيه رقما، أو نفتح له حسابا فى البنك لو من الناحية الافتراضية، أو نفعل ذلك فى الواقع ونجلس لنحصى الرصيد الذى يتراكم فى هذا الحساب بمرور الأيام، وتوالى كل ما يبديه البشر من مشاعر وتصورات وتصرفات.

لكن الاتجاهات الواقعية بدأت منذ زمن تأخذنا على هذا الدرب وتبرهن بالتتابع على علمية مسلكها، وصدقية مأربها، وأهمية ما تذهب إليه فى تعزيز حركة الحياة، وصناعة التقدم، والمفاضلة بين المواقف والتنظيمات والجماعات والمؤسسات والهيئات والأفراد، ولذا راح أنصارها يسهبون فى وصف وتحليل ما يسمونه "رأس المال الثقافى" و"رأس المال اللغوى" و"رأس المال الدينى" و"رأس المال الاجتماعى".

وقد بدأت هذه التوجهات مستهجنة ثم رسخت وجودها وتداخلت فى اقترابات العلم وأدواته ومنهاجه الساعية بلا هوادة إلى فهم الظواهر الإنسانية المعقدة. وكان هذا فى الغرب أقدم من الشرق. ولعل ذلك يعزى إلى أن الشرقيين، الذين لا يمكن أن يتم فهمهم على الوجه الدقيق والأكمل فى ظل إبعاد التدين وحمولاته تماما، ينظرون إلى الاقتصاد بوصفه خادما، والإنسان هو المخدوم. ذلك ما يؤكد عليه الإسلام، وتنادى به المسيحية، فى

جوهريهما. أما فى الرأسمالية الغربية فإن الاقتصاد مخدوم والإنسان خادمه، ومعيار النجاح والفشل يقاس بتراكم الأرباح ووفرتها.

إن الأبعاد الفلسفية والأخلاقية، التى تأتى بعد الاعتقادات والعبادات، يمكن أن تشكل الأرضية التى تمتشق فوقها أعمدة الأقوال والأفعال الإنسانية، وقد تكون السقف التى تنتهى عنده، أو هى الإطار التى تحال إليه وتستند عليه. لكن العلم عليه أن يفتح قلب الظواهر دون حرج ولا خشية، يقلبها كيفما شاء ويدرس عناصرها من دون تردد، حتى يقف على الأمور كما تجرى فى الواقع بلا رتوش ولا تضليل. وبعدها فإن الإنسان مخير فى أن يقيس هذه النتائج على ما يؤمن به من معتقد، وما يستقر فى ضميره من قيمة، ليقبل أو يرفض، يمدح أو يقدح. والعبرة فى ذلك كلية هو المدخل الذى نمر فيه ونقترب به، والهدف الذى نبتغيه مما نصل إليه من العلم الذى حزناه أو حصلناه.

فى ركاب هذه الرؤية العامة جاءت الدراسة المهمة والثرية والعميقة ونادرة الوجود فى مجال العلوم الإنسانية فى العالم العربى التى نال بها باحث قدير وراسخ ورائق الفهم، هو سامح فوزى، درجة الدكتوراه فى الإدارة العامة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة نهاية عام ٢٠١١ تحت عنوان: "دور رأس المال الاجتماعى فى المنظمات غير الحكومية مع التطبيق على مصر".

فالدراسات حول "رأس المال الاجتماعى" لم تنتشر فى حياتنا الأكاديمية قدر انتشارها فى الغرب، على الرغم من أن هذا الجانب نتمتع فيه بميزة نسبية. فالغرب قدم نموذجا سياسيا هو الأرقى فى العالم قاطبة، لكن نموذجه الاجتماعى لا يزال موصوما بالعديد من العيوب والثقوب، بينما يبدو النموذج الاجتماعى الشرقى أكثر رقيا، ويحتاج فقط إلى أن نطوره ونجدده ونمنع عنه الأقوال والأفعال الواقعة فى الإفراط أو التفريط.

وقد نظر الباحث من خلال دراسة ميدانية، سبقها طرح نظرى غاية فى التماسك والعمق والجدة والجدية، إلى رأس المال الاجتماعى بوصفه "منتج يتشكل من تفاعل مصادر عديدة، حكومية وغير حكومية، وتلعب الروابط الاجتماعية دورا فى تكوينه، سواء كانت فى صورة مؤسسية أو غير مؤسسية"، ليرمى إلى تحديد مفهوم رأس المال الاجتماعى، لاسيما فى سياق علم الإدارة العامة، وتقديم مداخل جديدة بغية تفعيل دور الدولة عبر الشراكة مع المجتمع فى إنتاج وتعميق قيم الثقة والرضا والتضامن، ثم تتبع وتحديد مدى إسهام المجتمع الأهلى فى إنتاج رأس المال

الاجتماعى، وذلك من خلال دراسة جمعيات متماثلة (العلمية) ومتمايزة (التنمية الاجتماعية) بواسطة "استقصاء" شمل مائة وخمسين فردا.

وقد سعى الباحث فى دراسته تلك إلى الإجابة على أسئلة عينها ابتداء وتلمس معناها ومبناها فى كل ما ورد بأطروحته، متنًا وهامشا. من بين هذه الأسئلة: كيف يمكن بلورة اتجاه لدراسة رأس المال الاجتماعى فى علم الإدارة العامة؟ وهل هو متصل أم منفصل عن الاتجاهات فى علوم السياسة والاجتماع والاقتصاد؟ أم أنه نتيجة مباشرة للنظرة المتكاملة لدراسة المفهوم بمختلف مشتملاته وحمولاته؟ وإلى أى حد يمكن اعتبار رأس المال الاجتماعى منتجا لتفاعل مصادر حكومية وغير حكومية؟ وكيف نقيسه؟ وما مقدار إسهام المجتمع الأهلى والارتباطات العائلية والأسرية فى تكوينه؟ وكيف نثرى هذا الإسهام ونعززه؟ .

وانطلق نحو الإجابة على هذه الأسئلة من تعريف محدد لمفهوم رأس المال الاجتماعى باعتبار أنه "مجموعة من القيم التى تتولد لدى الأفراد نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لعضويتهم فى روابط اجتماعية، وتكوينات مؤسسية حكومية وغير حكومية، تقليدية وحديثة، على نحو يساعدهم على تحقيق الأهداف المشتركة، ومواجهة التحديات المشتركة على نحو سلمى، وفى سياق من التفاعل البناء".

وقد خلص الباحث إلى نتائج مهمة تتمثل فى أن المؤسسات الاجتماعية التقليدية مثل الأسرة والأقارب والتجمعات الدينية على التوالى تشكل مصدراً رئيسياً فى إنتاج قيم رأس المال الاجتماعى، بينما احتلت مؤسسات المجتمع الأهلى تقديرا متوسطا. وعلى النقيض من هذا شكلت المؤسسات الحكومية مصدرا سلبيا فى تكوين قيم رأس المال الاجتماعى لدى أعضاء الجمعيات الأهلية التى خضعت للدراسة.

ولم يقف الباحث عند تشخيص الداء بل سعى إلى وصف الدواء، فوضع توصيات عدة بغية تعزيز إسهام الجمعيات الأهلية فى إنتاج وإثراء رأس المال الاجتماعى سواء على مستوى الرؤية والرسالة أو الهيكل التنظيمى والثقافة الإدارية. وفى الأولى يطلب أن تنبع المؤسسات الأهلية من قلب المجتمع كى ترعى شئون الناس وتحسن مجرى حياتهم، شرط أن تحوز المصداقية، وتتمتع بالديمومة، فالمنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى، على أن يتم تعبئة الموارد على نحو يجعل من أعضاء المؤسسات الأهلية أصحاب مصلحة.

وفى الثانية يدعو الباحث إلى بساطة الهياكل الإدارية وارتباطها المباشر باحتياجات الواقع، وتفعيل آليات المشاركة بما يقود إلى رفع مستوى النزاهة العامة، وتعزيز الأسلوب

التشاركى فى الإدارة. أما الثالثة فينصح فيها بنشر الثقافة المدنية، وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد فى إدارة العمل بالجمعية الأهلية، وفى مطلعها المساءلة والشفافية وإعلاء الأخلاق.

إن هذا الكتاب يسد فراغا فى المكتبة العربية، لأنه يعالج بطريقة منضبطة علميا قضية غاية فى الأهمية، وباتت فريضة اجتماعية فى المرحلة الراهنة، لأن بناء النظم الديمقراطية الحقيقية عقب الثورات يتطلب بناء المؤسسات الاجتماعية الوسيطة، التى تحمل الناس وتنظم طاقاتهم، وتحشد جهودهم، وتشكل حائط صد أمام تغول السلطة وتجبرها أو أمام تحويلها الديمقراطية إلى مسألة شكلية عابرة الإجراءات وسطحية القيم مع فقدان نبل المقصد. إن هذه البنى وما ينجم عنها من تصرفات وعلاقات وقيم هى القوة الخفية التى تسرى فى أوصال المجتمع ولا يمكن نكرانها إلا من جهل أو تنطع.

مقدمة

حملت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م مظهرين مهمين للمجتمع المصرى، الأول: تضامن مصريين من خلفيات مرجعية متباينة فى ميدان التحرير: رجال ونساء، مسلمين ومسيحيين، علمانيين وإسلاميين، إلخ، على هدف واحد هو إسقاط نظام مبارك، ومواجهة الأخطار المشتركة بروح تضامنية، تتجاوز الخلافات والاختلافات. المظهر الثانى هو حدوث حالة انفلات أمنى، وظهور مليشيات من البلطجية والمجرمين الذين سعوا إلى ترويع الناس، فتضامن أهالى كل شارع ومنطقة معا فى مواجهة الأخطار المشتركة، وهذه كانت مناسبة لإعادة اكتشاف علاقات تقليدية مستترة حول قيم التضامن، والتلاقى مع الآخر المختلف، والثقة المتبادلة بين الناس، والتعاون.

هذان المظهران يعبران عن ما يطلق عليه علماء الاجتماع السياسى "رأس المال الاجتماعى Soical Capital"، فهو رأس مال الناس فى حياتهم المشتركة: قيم الثقة والتضامن والتعاون. يمتلك الناس رأس مال نقدى فى شكل أموال سائلة، ورأس مال مادى فى شكل أبنية ومنشآت، ورأس مال بشرى فى صورة العنصر البشرى المتعلم المدرب المتمتع بالصحة، ورأس المال الدينى الذى يتجلى فى صورة الخطابات الدينية، والرموز الدينية، والمشاعر الروحية. ويأتى رأس المال الاجتماعى مكملا لكل هذه الأنماط من رأس المال، وكثير منها لا يؤتى ثماره دون وجود رأس المال الاجتماعى.

إذا عدنا إلى سيرة مفهوم رأس المال الاجتماعى سنجد أن له جذوراً بعيدة فى علم الاجتماع تظهر فى كتابات المفكرين الاجتماعيين مثل "أميل دور كايم"، وإن ظهر بمصطلحات مختلفة. ودفعت الجذور القديمة للمفهوم الكثير من الباحثين إلى النظر بعين الشك إلى المفهوم، انطلاقا من اعتقاد أساسى أنه لا يحمل جديدا، ولا يعدو سوى أن يكون إعادة إنتاج لمفاهيم قديمة.

لا نريد الخوض فى هذا الجدل، فإن مفهوم رأس المال الاجتماعى ظهر فى الحياة الأكاديمية فى كتابات عدد من الباحثين المهمين فى شتى العلوم الاجتماعية مثل "جيمس كولمن" فى علم الاجتماع، و"روبرت بوتنام" و"فرنسيس فوكوياما" فى حقل العلوم السياسية، و"جلين لورى" فى الاقتصاد، و"بيتر إيفان" فى حقل الإدارة العامة.

يجسد المفهوم إحدى مناطق الالتقاء بين العلوم الاجتماعية، فهو تقليديا مفهوم اجتماعى، نشأ فى أحضان علم الاجتماع، وله جذور فيه تتعلق بأسس تكوين الجماعات، والقيم التى تسود علاقات الأفراد المنخرطين فى عضويتها. ونجده فى علم السياسة بخاصة فى الكتابات الأولى التى تحدثت عن أهمية الحياة المؤسسية التى ينشئها الأفراد بإرادتهم الحرة. ظهر ذلك فى كتابات "إليكس دى توكفيل"، وأعيد أحياؤها فى كتابات "روبرت بوتنام" و"فرنسيس فوكوياما"، وغيرهما. ونجده فى علم الاقتصاد فى البحث ما بين التكوين الاجتماعى والفرص الاقتصادية، وما يتصل بذلك من بحث تأثير القيم الاجتماعية المكونة لرأس المال الاجتماعى مثل الثقة والتضامن والاعتماد المتبادل وغيرها على تحقيق النمو الاقتصادى. من أشهر من سلط الضوء على هذه العلاقة "جلين لورى". وأخيرا فإن مفهوم رأس المال الاجتماعى يتصل اتصالا وثيقا بعلم الإدارة العامة، بخاصة بعد تراجع تلك النظرة السلبية التى ظلت مهيمنة على كتابات باحثين كثيرين أن المفهوم منتج غير حكومى، ليس للحكومة دور فى تكوينه وإثرائه، وقد يكون لها دور سلبى فى هذا الخصوص. فى الفترة الأخيرة، ومع ظهور كتابات معتبرة تتناول أهمية رد الاعتبار لدور الدولة فى المجتمع عامة، شاع الاهتمام بالدور الذى تلعبه المؤسسات الحكومية فى تكوين رأس المال الاجتماعى، والأنماط المختلفة للتفاعل بين ما هو حكومى وما هو غير حكومى، الأمر الذى يشكل مجالا مهما من مجالات البحث فى علم الإدارة العامة. من أبرز من كتبوا فى هذا المجال "بيتر إيفان".

النظرة الرحبة، والمتكاملة للمفهوم بوصفه منتجا لتفاعل عدد من المصادر الأساسية: حكومية، غير حكومية، وروابط تقليدية تشكل محور أطروحة الدكتوراه التى تقدمت بها إلى

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، والتى يحويها الكتاب بين دفتيه. استغرق إعداد هذه الرسالة العلمية زهاء خمسة سنوات أقمت خلالها شهرين بجامعة ستانفورد بالولايات المتحدة، وجامعة "ساسكس" بالمملكة المتحدة، بحثا عن الجديد فى مجال دراسة رأس المال الاجتماعى، وهو جهد ما كان ليكتمل لولا محاولة تتبع الغزارة الأكاديمية فى تناول المفهوم فى ضوء الأبعاد الثقافية فى التجربة المصرية. وقد نالت الدراسة تقدير لجنة الحكم، وأوصت اللجنة بطباعة الرسالة على نفقة الجامعة، وتبادلها بين الجامعات، لما رأت فيها من تدشين مقتربات جديدة فى تناول مفهوم رأس المال الاجتماعى.

ختاما، لا يفوتنى تقديم الشكر للأستاذ الدكتور عطية حسين أفندى، المشرف على رسالة الدكتوراه، لما قدمه من عون ومساندة علمية، وكل من الأستاذ الدكتور على ليلة، والأستاذة الدكتورة أمانى مسعود، على الاشتراك فى لجنة الحكم على الرسالة، والصديقين الدكتور أيمن زهرى، والدكتور خالد حسن على ما قدماه من جهد فى تحليل نتائج الدراسة الميدانية، فلهم منى جميعا جزيل الشكر.

ولا أود أن أختتم هذه المقدمة دون شكر أسرتى الصغيرة، التى وفرت لى الوقت لإجراء هذه الدراسة، الزوجة شيرين، والابنان فادى ومحب.

د.سامح فوزى

إبريل ٢٠١٢

الفصل الأول

رأس المال الاجتماعي: مفهوم حائر

مقدمة

يُعد مفهوم رأس المال الاجتماعى من المفاهيم الغائمة، التى تجرى دراستها فى حقول معرفية متنوعة، ما أدى إلى إحاطته بحالة من الارتباك، والغموض، حيث صار يحمل أكثر من معنى نتيجة ارتباطه بعدد من المفاهيم الأخرى. يُقصد بالمفهوم- بصفة عامة- العلاقات المؤسسية أو غير مؤسسية التى تبنى على أساس من الثقة والاحترام المتبادل والتضامن والاعتماد المتبادل. عمومية المفهوم جعلته محط أنظار الباحثين فى فروع معرفية مختلفة.

فى علم الاقتصاد، يُنظر إلى رأس المال الاجتماعى بوصفه مدخلا مهما لتقليل ما يعرف بتكاليف المعاملات، والتى تتمثل فى تحرير العقود، والإفراط فى التركيز على الضمانات المالية فى المعاملات التجارية، وهو ما يتسبب أحيانا فى إعاقة تدفق هذه المعاملات. ويقود ارتفاع معدلات الثقة بين الأفراد المتعاملين- وهى إحدى القيم الأساسية التى ينطوى عليها المفهوم- إلى التخفف من التكاليف المترتبة على كثافة المعاملات الورقية، لأنه يصعب أن ينص أى اتفاق مكتوب أو تعاقد على كل الالتزامات المتبادلة بين الطرفين، أو أن يكون بمقدوره أن يحدد ما يمكن عمله تجاه تطورات قد تحدث فى المستقبل، لم يكن أى من طرفى التعاقد يضعها فى الحسبان منذ البداية. وبالتالى فإن الثقة المتبادلة بين الأفراد تلعب دورا مهما فى إنجاز واستمرارية الاتفاقات الاقتصادية.

وفى علم السياسة يرتبط رأس المال الاجتماعى بالديمقراطية من خلال البحث فى عدد من المفاهيم مثل المشاركة، وحرية التنظيم، والمواطنة، ونشر الثقافة المدنية، حيث يرى بعض الباحثين أن كثرة الروابط المؤسسية المدنية القائمة على المشاركة، تساعد على تحويل الديمقراطية إلى ممارسة وأسلوب حياة، وتصبح – تبعا لذلك – مؤسسات المجتمع المدنى "مدارس لتعليم الديمقراطية".

وفى علم الاجتماع يرتبط المفهوم بالدراسات التى تتصل ببناء الروابط والهياكل المؤسسية الرسمية وغير الرسمية، وطبيعة العلاقات السائدة فى هذه المؤسسات، وما تولده من قيم مثل الثقة، والاعتماد المتبادل، والتضامن، والاحترام المتبادل، فضلا عن نماذج السلوك المتوقعة، وديناميكية العلاقة بين الأفراد داخل الجماعة الواحدة من ناحية، وبين الجماعات المتنوعة من ناحية أخرى.

وفى مجال الإدارة العامة يرتبط المفهوم بالمؤسسة، أو بالشكل المؤسسى حكوميا كان أو غير حكومى، بهدف رصد طبيعة "الثقافة التنظيمية" السائدة فيه، وما إذا كانت تحمل بين طياتها قيم الثقة، والاحترام المتبادل، والتضامن، والاعتماد المتبادل، أم تبعث على الشك، والترصد، والأنانية، وغياب روح الفريق.

صفوة القول إن مفهوم "رأس المال الاجتماعى" يصدق عليه وصف "المفهوم الرحال"، أى المفهوم الذى يجد لنفسه مساحة من الاهتمام فى حقول معرفية عديدة، ويشكل فى ذاته مساحة تلاقٍ بين علوم اجتماعية مختلفة، وهو ما تسبب فى إشكالية نظرية تتعلق بتحديد كنه ومشتملات المفهوم، ووضع الحدود الأساسية التى يتحرك فيها، وهى إشكالية لا تنفصل عن سؤال منهجى أكثر شمولا وعمومية يتصل بجدوى المفهوم ذاته رغم صيته الذائع، وعلى الرغم من ذلك تثار حوله تساؤلات أساسية عما إذا كان يقدم جديدا فى عالم المعرفة، أم إنه مجرد إعادة إنتاج لمفاهيم قديمة فى زى حديث.

فى هذا الفصل، يجرى إثارة تساؤلات أساسية منهجية، تتعلق بمحاولات تعريف المفهوم، واتجاهات دراسته، سيرته، المحطات المعرفية التى مر بها، وأخيرا المكونات الأساسية التى ينطوى عليها. ويشمل مبحثين أساسيين:

- المبحث الأول: تعريف رأس المال الاجتماعى.
- المبحث الثانى: تطور مفهوم رأس المال الاجتماعى.

المبحث الأول
تعريف رأس المال الاجتماعى

تمهيد

يُعتبر المفهوم من المفاهيم الرحالة، ينتقل من حقل معرفى لآخر، ويُستخدم فى سياقات مختلفة. وفى ترحاله يكتسب مفهوم رأس المال الاجتماعى أبعادا جديدة، ويتخلى عن أبعاد ارتبط بها. حالة جدلية، من التطور، والتحور، ما يجعله فى نهاية المطاف مفهوما يفتقر- إلى حد ما- إلى الضبط والتحديد. يعنى ذلك أنه إذا لم يُستخدم مفهوم رأس المال الاجتماعى مع قدر من التحديد، وفى سياق مقارن، فإن قيمته تقل بوصفه مفهوما وأداة مهمة لتطوير العلاقات بين أفراد المجتمع، وذلك حتى لا يصبح رأس المال الاجتماعى- كما يذهب كثير من منتقدى المفهوم- يتضمن كل شىء، ولا يتضمن شيئا فى الوقت نفسه.

عند التصدى لتعريف المفهوم، فى هذا المبحث، هناك ثلاثة قضايا أساسية يتعين دراستها:

أولا: إشكاليات مصطلح "رأس المال".

ثانيا: محاولات تعريف رأس المال الاجتماعى.

ثالثا: المكونات الأساسية لمفهوم رأس المال الاجتماعى.

أولا: إشكاليات مصطلح رأس المال

إحدى الإشكاليات الأساسية التى تواجه مفهوم رأس المال الاجتماعى هى استخدام مصطلح "رأس المال" فى مجال توصيف علاقات مؤسسية واجتماعية، وهو ما يرفضه بعض الباحثين، نظرا لأن الباحثين اعتادوا على مدار عقود على إطلاق المصطلح -أولا- على موارد مادية مباشرة، ثم على موارد بشرية، وهى- فى نهاية المطاف- تعبر عن ظواهر يمكن قياسها أيا كانت مادية أو بشرية، أما العلاقات الاجتماعية، وما تشمله من أبنية وقيم، فهى فى رأى كثيرين غير قابلة للقياس. ويعود هذا الرفض فى جانب كبير منه إلى الإشكاليات التى تحيط بمفهوم رأس المال ذاته، حيث لاحظ أحد الباحثين أن المفهوم، عبر مسيرته التاريخية، تعرض إلى اختزال، وسوء فهم، ما جعله فى النهاية مرادفا للنقود فى الأذهان وهو أبعد ما يكون عن معناه الحقيقى(١).

يعنى مفهوم رأس المال- بصفة عامة- "استثمار فى مقابل الحصول على عائد". وتدور مختلف الأسئلة البحثية فى هذا السياق حول طبيعة الاستثمار وشكل العائد المرجو منه. وتحتاج كل صور رأس المال التى يصنعها الإنسان إلى أمرين أساسيين: تخصيص الوقت، وبذل الجهد، وذلك للقيام بأنشطة، تؤدى إلى توفير أصول يمكن الإفادة منها فى المستقبل فى تحقيق عوائد مرغوبة (٢).

يمكن العودة بمفهوم رأس المال إلى كتابات "كارل ماركس"، الذى ذهب إلى أن رأس المال هو جزء من فائض القيمة الذى تحصل عليه الطبقة الرأسمالية أو البورجوازية، من خلال السيطرة على وسائل الإنتاج، وما يتوفر لديها من فوائض تمثل الفارق بين تكلفة الإنتاج "المنخفضة"، وأثمان السلع "المرتفعة". رأس المال- بهذا المعنى- هو عملية استثمار للفوائض المالية التى تذهب إلى خزائن الرأسماليين والبرجوازيين. وتقوم مجمل النظرية الماركسية فى ثوبها الكلاسيكى على نقد الطبيعة الاستغلالية التى تهيمن على العلاقات بين طبقتين: إحداهما مهيمنة، الطبقة الرأسمالية أو البورجوازية. والثانية مقهورة ومستلبة، الطبقة العمالية أو البروليتاريا. بالطبع طرأ على المقولات الأساسية للماركسية بعض التحولات فى العقود الأخيرة، ولكن ظلت هناك نظرة إلى رأس المال بوصفه تعبيرا عن فائض القيمة (٣).

ويظهر رأس المال فى تجليات متنوعة. هناك رأس المال المادى فى صورة مبانى، طرق، شبكات مياه وصرف صحى، سيارات، ماشية، إلخ. ويجمع كل هذه المظاهر الأساسية لرأس المال المادى أمر أساسى هو أنها تعبر عن إنفاق موارد ووقت، بهدف امتلاك أدوات، منشآت، تسهيلات يمكن استخدامها للحصول على دخل مستقبلى(٤).

بدأ الاهتمام على نطاق واسع برأس المال المادى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية التى شهدت استقلال العديد من المستعمرات السابقة فى دول العالم الثالث، حيث ساد اقتناع وقتئذ أن التنمية تتحقق بمقدار ما يتوفر للدولة من رأس مال مادي، سواء كان فى صورة أصول نقدية، أو معادن، أو بترول، أو منتجات زراعية يمكن تصديرها. وتعزز هذا الاقتناع نتيجة الإيمان فى ذلك الوقت بأن الدول الاستعمارية إنما جاءت واحتلت الدول النامية لنهب رأس المال المادى المتوفر لديها، وقد تمكنت من تحقيق التقدم نتيجة ذلك، من هنا فإن استرداد دول العالم الثالث لسيطرتها على مواردها المستلبة سوف يمكنها من تحقيق التقدم. ولكن بمرور الوقت، تغير هذا الاعتقاد نتيجة استمرار الأوضاع الاقتصادية فى غالبية المستعمرات السابقة على تواضعها على الرغم استرداد سيطرتها على مواردها، وبدأ الحديث عن أن امتلاك رأس المال المادى لا يكفى وحده لتحقيق التنمية، وظهرت آراء تثمن أهمية العلم والتكنولوجيا، والأفكار الدافعة إلى التقدم، وهو ما يتوفر من خلال الاستثمار فى رأس المال البشرى(٥).

وفى مجال رأس المال البشرى، يكون الاستثمار فى العنصر البشرى بغية الحصول على عائد مستقبلى. مثال على ذلك الاستثمار فى التعليم، ويتجلى العائد فى ما سوف يحصل عليه الأفراد من عوائد مالية تترتب على ما يتوفر لديهم من مهارات ومعارف. وساد اعتقاد بأنه إذا تحققت معدلات مرتفعة من التنمية البشرية فإن طبقة العمال سوف تنتقل من حالة الاستلاب المبنى على العجز إلى حالة التمكين المستند إلى المهارات. فى هذه الحالة تستطيع العمالة الماهرة المدربة أن تلجأ إلى أساليب التفاوض مع القائمين على عملية الإنتاج (الرأسماليين أنفسهم أو وكلائهم) من أجل الحصول على شروط عمل أفضل(٦).

وفى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين بدأ نوع من الاهتمام بالأسباب التى تعوق تراكم رأس المال المادى والبشرى على السواء، وخلصت بعض الدراسات إلى أن ذلك يعود إلى ضعف السياسات العامة، وهو ما فتح الباب للبحث فى الترتيبات المؤسسية، والمؤسسات والمنظمات العامة التى تساعد على تحقيق التنمية، والحديث عن أهمية القيم المؤسسية سواء كانت رسمية أو غير رسمية. مهد ذلك السبيل للبحث فى رأس المال الاجتماعى(٧).

ظهرت كتابات أخرى حول "رأس المال الرمزى"- تطورت فى الأساس فى كتابات "بيير بورديو" الذى ذهب إلى أن الطبقة المهيمنة فى المجتمع تحتاج إلى رأس مال ثقافى حتى

تستطيع أن تنتج ما يعن لها من أفكار ومعان ورموز ثقافية تمكنها من السيطرة على الطبقات الأخرى- الجماهير بالمعنى الواسع التى تستهلك مثل هذه المنتجات الثقافية. وتذهب نظرية رأس المال الثقافى إلى أنه بإمكان الطبقات التى تقع تحت الهيمنة أن تستثمر كذلك فى رأس المال الرمزى، وأن تكتسب ما يترتب عليه من رموز ومعان ودلالات ثقافية، وقد يعتبرونها جزءا من تكوينهم الثقافى. بعبارة أخرى أنه فى الوقت الذى تمتلك فيه الطبقة المهيمنة رأس المال الثقافى، وتتناقله الأجيال من خلال وسائل التنشئة الثقافية، فإن بعضا من الجماهير استطاع كسر هذا الحاجز، والحصول على عوائد من خلال الاستثمار فى هذا النوع من رأس المال(٨).

إلى جانب هذه الكتابات، بدأ بعض الباحثين فى استخدام مصطلح "رأس المال الدينى"، وهو يعنى الخطابات، والمؤسسات، والعلاقات الدينية، التى ينخرط الأفراد فيها. ولا يزال هذا المصطلح فى طور النمو، والتكوين، ويظهر أحيانا فى بعض الدراسات والمقالات الصحفية دون تأصيل كاف له. وقد أشار "بورديو" -عرضا- إلى رأس المال الدينى، وفى رأيه أنه بمثابة تعبير عن السلع الروحية الرمزية التى يتنافس الفاعلون الدينيون على إنتاجها وتسويقها فى الحقل الدينى(٩).

مما سبق يتضح أن هناك أطروحات عدة تتناول مفهوم رأس المال خارج السياق الاقتصادى، المادى والنقدى المباشر. فى أطروحات رأس المال التقليدى هناك الاستثمار العقارى، والنقدى، والصناعى، إلخ. فى أطروحات رأس المال البشرى هناك الاستثمار فى التعليم والتدريب واكتساب المهارات، بينما يتمثل الاستثمار فى أطروحات رأس المال الثقافى فى إنتاج واكتساب القيم والرموز والدلالات الثقافية للطبقة المهيمنة فى المجتمع، أما فى رأس المال الدينى فإن الاستثمار يتمثل فى خطابات دينية، ومؤسسات ورموز دينية، إلخ.

حين ظهر "رأس المال الاجتماعى"، تشكك كثيرون فى مدى دقة المفهوم، انطلاقا من رؤيتهم الخاصة لمفهوم "رأس المال"، حيث ذكر البعض أن مفهوم رأس المال لا علاقة له بالفضاء الاجتماعى، فهو مفهوم ظهر فى سياق محدد، ولا يصح استعارته من المجال الاقتصادى، وهو ما رفضه البعض الآخر انطلاقا من أن المفهوم شاع استخدامه بكثافة فى حقول معرفية أخرى: هناك رأس المال البشرى، ورأس المال الثقافى، ورأس المال الدينى، من هنا فلا غرو من صياغة مفهوم رأس المال الاجتماعى. وذهب كثيرون إلى أن رأس المال الاجتماعى هو بمثابة القيم التى تسود - أو يجب أن تسود - الأنشطة المرتبطة بالأنماط

الأخرى لرأس المال. إذ إن ارتفاع معدلات الثقة والاعتماد المتبادل بين الأفراد- جوهر مفهوم رأس المال الاجتماعي- يساعد على الاستثمار في رأس المال المادي، والبشري، والثقافي على نحو أفضل. مثال على ذلك أن ارتفاع معدلات الثقة في المعاملات الاقتصادية يساعد على تقليل تكلفة المعاملات التي تترتب على كثافة التعامل الورقي، وأن زيادة معدلات الثقة في المؤسسة التعليمية يساعد على تخريج عناصر بشرية أكثر وعيا، وإيمانا بمجتمعها، واتفاقا على قواعد معينة لتسوية الخلافات في ما بينها بشكل سلمي متحضر(١٠).

ويُلاحظ بصفة عامة أن المتشككين في إطلاق مصطلح "رأس المال" في مجال العلاقات الاجتماعية، يعتريهم شك بشأن مصطلح "رأس المال" ذاته، حيث لا يزال البعض يرى أنه مصطلح غامض لم يتم تحديده على النحو الملائم، ومن باب أولى لا يجرى إضفاء مزيد من الغموض عليه من خلال إلحاقه بمصطلحات أخرى غير محددة، مثل رأس المال الاجتماعي. أما في حالة رأس المال "المادي"، كما يرى الباحثون، لا يكتسب المصطلح هذه السمة إلا عبر إجراءات قانونية محددة ومعلنة، ومن خلال مؤسسات منوط بها تحقيق ذلك، ما يجعل عمليات التداول بشأنه قانونية. مثال على ذلك لو أن هناك قطعة أرض فضاء فلن يتمكن شخص طبيعي أو اعتباري من امتلاكها إلا بموجب عقد، ويتطلب تسجيلها باسم المالك إجراءات يقوم بها عدد من المؤسسات بهدف الحفاظ على الملكيات العامة والخاصة. من هنا فإن رأس المال المادي يمكن أن تجرى عليه عمليات المبادلة، بيعا وشراء ورهنا عبر سلسلة من الإجراءات القانونية، وهو ما لا يتحقق في حالة رأس المال الاجتماعي، حيث لا يمكن شراؤه، أو بيعه، أو رهنه، لكونه يعتمد فقط على العلاقات ما بين الأفراد أنفسهم، وما يتولد بينهم من ثقة متبادلة. فضلا عن أنه إذا كان من اليسير الاتفاق على مؤشرات لقياس رأس المال المادي، فإن رأس المال الاجتماعي المتمثل في شبكة علاقات مؤسسية وقيم اجتماعية يصعب الاتفاق على منهجية واحدة لقياسه (١١).

ويشير بعض المتشككين في جدوى إطلاق مصطلح رأس المال خارج النشاط الاقتصادي أو المالي، إلى أن رأس المال الاجتماعي، بعكس النوعين الآخرين من رأس المال، لا يعتريه فقط صعوبات في قياسه، ولكن أيضا طبيعته غير عالمية Universal، حيث يمكن للأموال أو البضائع أو أسهم الشركات الانتقال جغرافيا من مكان لآخر دون عوائق كبيرة بخاصة في ظل العولمة، التي جعلت الاقتصاد لا هوية وطنية له، أما رأس المال الاجتماعي فهو أكثر محلية، يرتبط بالتكوينات المؤسسية في السياق الوطني العام، وبالسياقات الأكثر محلية، وبالعلاقات الاجتماعية السائدة في نطاق معين، إلخ(١٢).

ويرى بعض الباحثين أن الأفراد لا يمتلكون رأس المال الاجتماعى، على العكس من رأس المال المادى أو البشرى، فهو ليس "منتجا" بالمعنى الكمى أو النقدى، على النحو الذى يمكن القول معه إن الأفراد يمتلكون رأس المال الاجتماعى(١٣).

ويذهب "بيرت" إلى أن رأس المال الاجتماعى يعبر عن "ملكية مشتركة" لمجموعة من الأفراد، لا يدعى أى منهم ملكيته المنفردة له، وبالتالى فهو يوجد بتجمع الأفراد، ويتلاشى بتفرقهم، وانتهاء العلاقة التى تجمعهم، وهو ما يجعل طبيعته مختلفة عن تلك التى يتسم بها رأس المال المادى أو البشرى، الذى تطغى الملكية الفردية عليه إلى حد بعيد. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن رأس المال الاجتماعى هو "منتج نهائى"، أما رأس المال المادى أو البشرى ما هو إلا "مجال للاستثمار"، أملا فى الوصول إلى منتج نهائى أفضل(١٤).

وعلى الرغم من أن رأس المال الاجتماعى يختلف عن رأس المال المادى أو البشرى، فإن الباحثين- الذين لا يكفون عن الحديث عن رأس المال البشرى أو المادى- يرون أن هناك ارتباطا بين رأس المال الاجتماعى والتنمية الاقتصادية على نحو متسع، إذ يذهب كثيرون إلى أن حركة التصنيع، بما تعنى التوسع فى بناء المصانع، وإدخال أعداد أكبر من العمال فى زمرة العلاقات الصناعية تقتضى وجود أطر اجتماعية فى المدينة تعزز الروابط الاجتماعية بين هؤلاء العمال على أسس جديدة، تقوم على المصلحة، والتضامن المهنى، والرؤية المشتركة- وهو ما يرمى إليه مفهوم رأس المال الاجتماعى- فى مواجهة تفسخ المجتمعات التقليدية التى نشأوا فيها، وغالبيتهم من ذوى الأصول الريفية(١٥).

لم تستمر طويلا النظرة المتشككة فى رأس المال الاجتماعى من حيث عدم أهليته للارتباط بالأنماط الأخرى لرأس المال، رغم أن هناك من لا يزال يؤيدها، حيث أن رأس المال المادى، أو البشرى، لم يعدا يكفيان لتناول مختلف الموارد التنموية المتاحة للأفراد والمجتمعات، وكشفت تجارب تنموية عديدة عن أهمية التلازم بين رأس المال الاجتماعى ورأس المال البشرى. ومن خلال توثيق خبرات التنمية فى العديد من المجتمعات النامية وجد أن غياب عنصر "الثقة" أضعف كثيرا من عوائد التنمية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن ما يتيحه رأس المال الاجتماعى للأفراد يساعدهم دون شك على تنمية قدراتهم المادية والبشرية. إذ يعبر- على سبيل المثال- تدفق المعلومات بين أعضاء جماعة مؤسسية حول الوظائف المتاحة عن رأس مال اجتماعى الأفراد بحاجة إليه. وفى هذا الصدد من المهم التأكيد على أن الأفراد الذين لا تربط بينهم تكوينات مؤسسية يستفيدون من ارتفاع

مستويات رأس المال الاجتماعى أسوة بالأفراد الأعضاء فى التكوينات المؤسسية أو العلاقات الاجتماعية المتبادلة. مثال على ذلك، لو أن هناك شخصا غريبا امتلك بيتا فى قرية يرتبط سكانها بعلاقات قوية تستند إلى الثقة المتبادلة، فإن مستويات الجريمة سوف تنخفض فى القرية من جراء ذلك، يستفيد من هذه الحالة سكان القرية، مثلما يستفيد الشخص الغريب الذى وفد للعيش فيها. وفى الاتجاه نفسه فإن الشركة الاقتصادية التى تتمتع "بسمعة طيبة"، من جراء "ثقة" المتعاملين فيها، بالتأكيد هى فى وضع أفضل مقارنة بشركة أخرى لا تتوافر فيها السمعة ذاتها أو ثقة المتعاملين فيها. غنى عن البيان أن المؤسسات التى تشهد معدلات ثقة مرتفعة يمكن أن تدشن آليات أفضل لتسوية الخلافات التى تنشب بين أعضائها، وهو ما يحدث مثلا فى حالة جمعيات الرى التى تقوم بتوزيع المياه فى الخبرة الآسيوية. وقد أشار آدم سميث إلى ذلك، فى بحث له بعنوان "نظرية فى المشاعر الأخلاقية"، نشر عام ١٧٥٩م، أى قبل نشر كتابه الشهير "ثروة الأمم" عام ١٧٧٦م، بأن المعايير الاجتماعية، والأخلاق المدنية تلعبان دورا مهما فى تعزيز الاقتصاد. من هنا فإن رأس المال الاجتماعى يشكل أحد أنماط رأس المال، غير النقدى أو المادى، فى المجتمعات الحديثة، بحيث يعظم وجوده الأنماط الأخرى من رأس المال (١٦).

تأسيسا على ذلك يمكن النظر إلى رأس المال الاجتماعى- من هذه الزاوية- على أنه "استثمار فى علاقات اجتماعية مقابل عوائد متوقعة". يتفق ذلك مع مجمل ما قدمه الباحثون الذين تصدوا لدراسة رأس المال الاجتماعى، والذى يقوم على اعتقاد أساسى أن الأفراد ينخرطون فى تفاعلات وروابط بغية إنتاج منافع أو عوائد لهم. وهناك أربعة عوامل لتفسير كيف أن الموارد المتضمنة فى الروابط الاجتماعية تؤدى إلى تحقيق العوائد المرغوبة (١٧).

العامل الأول: "تدفق المعلومات" بين ثنايا التشبيكات والروابط الاجتماعية، حيث يمكن من خلال انسياب المعلومات فى المجتمع بين مختلف أفراده ومؤسساته ومنظماته التعرف على احتياجات السوق، وهو مايُمكن الفرد المؤهل علميا وعمليا من الحصول على الوظيفة التى تلائم مهاراته، وتلبى فى الوقت ذاته حاجة سوق العمل إليه. يقلل ذلك أيضا من التكلفة التى تتكبدها المؤسسات من جراء تكثيف نشر إعلانات طلب وظائف، وإجراء المقابلات الشخصية بحثا عن شخص كفء لملء موقع وظيفى لديها. من هنا فإن حصول الشخص على وظيفة ما يستحقها فى سوق العمل تكون أيسر بالنسبة له إذا كان عضوا فى إحدى الروابط الاجتماعية أو التكوينات المؤسسية.

العامل الثانى: تأثير الروابط الاجتماعية على صانع القرار، حيث تقوم هذه الروابط فى المجتمعات الحديثة بتجميع وبلورة والتعبير عن مصالح أعضائها، وتلعب أدوارا متباينة فى رفع مستويات الشفافية، ومساءلة المؤسسات الحكومية والخاصة على السواء.

العامل الثالث: امتلاك الفرد العضو فى إحدى الروابط أو التشبيكات الاجتماعية ملكات اجتماعية "Social Credentials"، يأتى ذلك- فى جانب منه- نتيجة ما يتاح له موارد جراء الانفتاح على موارد تتمثل فى علاقات اجتماعية ووسائل اتصال ومعارف وخبرات جديدة.

العامل الرابع: الدعم النفسى للأفراد الأعضاء فى الروابط والمؤسسات المدنية وهو ما يتمثل فى الشعور بالانتماء إلى شبكة أمان اجتماعى مكونة من أشخاص يتشاركون نفس الاهتمام والهم والمصلحة المادية أو المعنوية، ما يشعرهم بروح التضامن. مثال على ذلك صور التضامن المتنوعة فى ميدان التحرير أثناء ما عرف بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

هذه العوامل الأربعة- المعلومات والتأثير والملكات الاجتماعية والشعور التضامنى- تفسر جميعا قوة وتميز رأس المال الاجتماعى، لاسيما إذا ما قورن بأنواع أخرى من رأس المال، وبخاصة رأس المال الاقتصادى أو رأس المال البشرى.

ثانيا: تعريف رأس المال الاجتماعى

يتمتع مفهوم رأس المال الاجتماعى بحالة من الشهرة الذائعة، جعلته يُضاف إلى مفاهيم متداولة على نطاق واسع مثل الحكم الرشيد، التنمية المستدامة، إلخ، وهى- فى رأى البعض- مفاهيم جديدة تتصل بتطور المجتمعات الحديثة، وفى رأى البعض الآخر هى إعادة إنتاج لمفاهيم قديمة، استقرت ورسخت فى العلوم الاجتماعية منذ فترة طويلة. فى هذا السياق فإن مفهوم الحكم الرشيد، أو ما يجرى ترجمته أحيانا إلى اللغة العربية «الحوكمة»، لم يأت- على الرغم من كثافة الكتابات حوله بمختلف لغات العالم- بجديد، سوى أنه يتحدث عن دولة، ومجتمع مدنى، وقطاع خاص تجرى تفاعلات فيما بينهم. وهناك جملة من المفاهيم الأساسية التى تحكم الجسد السياسى فى المجتمع مثل المساءلة، والشفافية، والمشاركة، والإدارة العامة الكفء. هذه المفاهيم جميعا مستقرة فى الأدبيات السياسية منذ فترة بعيدة، وما فعله المفهوم، والداعون إليه، ليس سوى إعادة إنتاجها فى ثوب معاصر، يحمل تشابكات جديدة، وعلاقات جديدة بين مفاهيم كانت تُدرس بشكل منفصل، وتحمل مسميات غير تلك التى نصفها بها اليوم[١٨].

فى السياق نفسه فإن مفهوم رأس المال الاجتماعى، مثل غيره من المفاهيم البازغة، فى رأى البعض لا يحمل جديدا بالمعنى المعرفى، سوى إعادة إنتاج مفاهيم قديمة مثل العلاقات المؤسسية بمعناها الواسع، ووضعها فى سياق اجتماعى عام يقوم على جملة من القيم مثل الاحترام المتبادل، الثقة، الاعتماد المتبادل، المشاركة، على نحو يسمح بإنتاج مفهوم جديد. انطلاقا من ذلك فإن محاولات تعريف المفهوم عادة ما تنطلق من أطروحات سابقة، عرفها علم الاجتماع، واستقرت فى نسيج نظرياته الأساسية.

الأطروحة الأساسية التى يستند إليها مفهوم رأس المال الاجتماعى- اليوم- هى أن الانخراط فى عضوية "جماعات" يأتى بنتائج إيجابية على الفرد والمجتمع. هذه هى إحدى المقولات الأساسية التى نجدها فى كتابات "دور كايم"، حيث رأى أن "حياة الجماعة" تشكل عائقا أمام التفتيت، والتدمير الذاتى. وفرق "كايم" بين نوعين من التضامن، وهو ما شكل علامة مهمة على طريق الاهتمام برأس المال الاجتماعى، التضامن الآلى الذى ينشأ حول العصبيات، والقبليات، والعائلة، والتضامن العضوى الذى يركز على المشتركات بين الأفراد التى يشكلونها بإرادتهم الحرة، على الرغم من الاختلاف بينهم فى المعتقد، والثقافة، وأنماط السلوك(١٩). ويمثل النمط الأخير من التضامن اللبنة الأساسية لمفهوم رأس المال الاجتماعى. وذهب "كارل ماركس" فى كتاباته إلى أن هناك اختلافا بين "طبقة أنانية فى ذاتها"، و"طبقة معبئة وفاعلة تقوم من أجل مصالحها"(٢٠) من هنا فإن من يعود إلى كتابات علماء الاجتماع فى القرن التاسع عشر سوف يجد إشارات عديدة لمفاهيم، تشكل فى ذاتها جوهر مفهوم رأس المال الاجتماعى.

وإذا نظرنا إلى سيرة المفهوم نجد أنه لم يكتسب حالة الزخم التى يشهدها الآن إلا فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين فى ضوء كتابات "جيمس كولمن" و"روبرت بوتنام" و"فرنسيس فوكوياما"، و"بيير بورديو" على الرغم من أن هناك باحثين أشاروا إلى المفهوم من قبل، على مستويات عديدة، ومن مداخل شتى، هى تقريبا المداخل ذاتها التى يجرى من خلالها إعادة إنتاج المفهوم فى الوقت الحاضر:

١- **المدخل السياسى**: من أهم رموزه "إليكس دى توكفيل"، الذى اهتم كثيرا بالديمقراطية فى أمريكا، وبالدور الذى تلعبه التنظيمات غير الحكومية. وذهب فى دراساته إلى أن المؤسسة تقوم بتجميع طاقات أفراد مختلفين، وتوجيهها فى اتجاه هدف محدد. ومن خلال التنظيمات غير الحكومية، حسب تعبير "إليكس دى توكفيل" تتجدد المشاعر والأفكار، ويتسع القلب، ويتطور الفهم، كل ذلك من خلال سلوك "تفاعلى" على أساس من الاحترام المتبادل(٢١).

٢- **المدخل الاجتماعى**: من أهم رموزه "أميل دور كايم"، الذى انشغل بقضية كيف أن تشغل جماعات وسيطة الفراغ ما بين الدولة وبين المجتمع، ومن خلال دراساته للسلوكيات الفردية الجامحة مثل الانتحار، خلص دور كايم إلى أن المجتمعات التى تشهد تماسكًا، وتضامنًا أو ما أسماه "دعم أخلاقى متبادل"، هى الأقرب لحماية أفرادها من الانتحار، والعكس صحيح (٢٢).

٣- **المدخل الاقتصادى**: من أبرز رموزه "آدم سميث" الذى أشار إلى أهمية الشبكات، والقيم، فى الحفاظ على السوق الاقتصادية. وفى القرن العشرين ظهر باحثان مهمان وضعا اللبنة الأولى لإعادة الاهتمام برأس المال الاجتماعى من زاوية اقتصادية، هما "جين جاكوب" و"جلين لورى". وقد سجل الأول فى دراسة له عام ١٩٦١م أن "الشبكات المؤسسية فى المدينة هى رأس المال الاجتماعى الذى لا يمكن تبديله، فإذا تلاشى رأس المال، لأى سبب كان، يصعب تكوينه مرة أخرى إلا عبر عملية تراكمية بطيئة"(٢٣) وذكر الثانى فى دراسة له عام ١٩٧٧م أن رأس المال الاجتماعى يمثل إطارا تحليليا أوسع لقراءة المشكلات العرقية فى سوق العمل(٢٤).

هذه المداخل حفزت الباحثين المعاصرين على الاهتمام برأس المال الاجتماعى. فمثلا أخذ "روبرت بوتنام" وإلى حد ما "فرنسيس فوكوياما"- فى كتاباته عن التنمية السياسية تحديدا- المنحى الذى أخذه "إليكس دى توكفيل" فى النظر إلى المفهوم من زاوية الديمقراطية والمؤسسات التطوعية، ونحى "جيمس كولمن" ذات المنحى الذى وضع لبناته الأولى "إميل دور كايم" من حيث الحديث عن ما تتيحه الروابط والعلاقات التى تقوم على أساس التضامن من فرص لدعم روح الجماعة، والحد من جموح الفردية، وسار "فرنسيس فوكوياما"- فى بعض كتاباته التى انشغلت بالتنمية الاقتصادية- على نهج "آدم سميث"، ومن تلاه من الباحثين الاقتصاديين من حيث التركيز على أهمية الثقة فى تحقيق التوسع والاستقرار الاقتصاديين.

صفوة القول، إن كبار الباحثين المعاصرين الذين اهتموا بدراسة رأس المال الاجتماعى، وتأصيله بحثيا، وتقديم المفهوم للجدل العام، لم يفعلوا أكثر من إعادة اكتشافه، واستخراجه من كتابات سابقة منذ عقود، وتقديمه فى زى معاصر، يتماشى مع التحولات التى يشهدها المجتمع الحديث.

وفى الوقت الراهن هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية فى تعريف مفهوم رأس المال الاجتماعى، وقد جاءت هذه الاتجاهات الثلاثة بشكل تراكمى، بمعنى أن كلا منها أضاف

إلى ما سبقه، مما أدى فى نهاية المطاف إلى وجود اتجاه ثالث يمثل مجمل ما انتهى إليه الاتجاهان السابقان عليه.

يركز الاتجاه الأول على ما يمكن تسميته بالمنظمات الأفقية، ونعنى بذلك التركيز على الروابط غير الحكومية ذات العضوية المتساوية لأعضائها، وأضاف إليها الاتجاه الثانى المنظمات الرأسية، أى التى تشهد علاقات ذات طابع هيراركى مثل الشركات، المؤسسات التعليمية، إلخ، وجاء الاتجاه الثالث ليجمع نوعى المؤسسات، ويضيف إليهما المؤسسات الحكومية، والسياسات العامة، وحكم القانون، ومؤسسات العدالة. وهو الاتجاه الذى ساهم فى بلورته باحث مصرى مرموق هو الدكتور "إسماعيل سراج الدين"، بخاصة فى أثناء فترة عمله نائبا لمدير البنك الدولى.

وفيما يلى تناول تفصيلى للاتجاهات الثلاثة.

الاتجاه الأول: التركيز على الروابط الأفقية

يذهب هذا الاتجاه إلى أن رأس المال الاجتماعى بمثابة "الصمغ الذى يربط أفراد المجتمع"، من هنا فإن الروابط الاجتماعية، والتكوينات غير الحكومية، والعلاقات غير المؤسسية بين الأفراد تسهم فى بنائه، وتعميقه، ولاسيما فى ضوء ما يؤكده كثير من الباحثين من أن الأفراد ينخرطون فى عضوية الروابط والتنظيمات التطوعية بغية الحصول على منافع جراء هذه العضوية. ويقصد بمصطلح الروابط الأفقية، تلك التكوينات التى يجرى فيها توزيع السلطة بين أعضائها على نحو متساو.

فى هذا الصدد، نجد محاولات كثيرة لتعريف مفهوم رأس المال الاجتماعى.

١- تعريف بورديو

أولى المحاولات النظرية لتعريف رأس المال الاجتماعى فى الكتابات المعاصرة قدمها "بيير بورديو"، الذى عرف المفهوم بأنه "تجميع لمصادر فعلية أو محتملة تتصل بامتلاك شبكات ممتدة تنطوى على علاقات مؤسسية تقوم على الاعتراف المتبادل، والاحترام المتبادل"(٢٥).

من خلال هذا الطرح، قدم "بورديو" مفهوم رأس المال الاجتماعى على نحو "غائى" أو "ذرائعى"، يرتب منافع للأفراد الذين يشتركون فى عضوية شبكات معينة. وفى كتاباته الأولى وصف المنافع التى تترتب على عضوية الأفراد فى جماعة ما بأنها "أساس التضامن، الذى يتيح هذه المنافع"، لكنه أكد أن هذه الشبكات والجماعات والأطر المؤسسية التى يؤسسها الأفراد لا ترتب لهم الحصول على منافع بشكل تلقائى، لكنها تتطلب جهدا إراديا منظما يبذله الأفراد أنفسهم.

وفى أطروحات "بورديو" الأساسية نجد إتجاها لإيجاد ارتباط بين رأس المال الاجتماعى وبين اثنين من الأنماط الأخرى لرأس المال شغلا اهتمام "بورديو" على نطاق واسع، هما رأس المال الاقتصادى، ورأس المال الثقافى. فى رأيه أن رأس المال الاجتماعى، من خلال ما يؤسسه الأفراد من روابط اجتماعية، يسمح لهم بالحصول على موارد اقتصادية، مثلما يسمح لهم بالحصول على موارد ثقافية. من نماذج الموارد الاقتصادية الحصول على قرض، أو حماية للمستهلك من تغول السوق، أو اكتساب خبرة الانطلاق فى مشروعات استثمارية. أما الموارد الثقافية فهى تتمثل فى الحصول على شهادات تعليم وخبرة، وهكذا. فى هذا السياق فإن "بورديو" – بخاصة فى كتاباته المبكرة– يرى أن رأس المال الاجتماعى يعتمد إلى حد بعيد على الاستثمار فى رأس المال الاقتصادى. فمثلا إذا كانت هناك معاملات اقتصادية متضمنة قيم رأس المال الاجتماعى. أى الاحترام المتبادل والثقة، فإنها بذلك تنطوى– بحكم التعريف– على حالة من "عدم اليقين" التى عادة ما تفرضها المعاملات الاقتصادية التى تقوم على العقود، والضمانات المالية، والشروط الجزائية، إلخ، وبذلك فإن مستوى رأس المال الاجتماعى فى هذه الحالة، يعتمد على سير المعاملات الاقتصادية فى مثل هذا المناخ من عدم اليقين(٢٦).

وانطلاقا من ثقافته الماركسية، قدم "بورديو" خطابات ثقافية نقدية للمجتمع الفرنسى "البرجوازى"، حيث رأى أن هناك تفاوتا طبقيا بين من يملك، ومن لا يملك، ولكن مرده– فى تفسيره– إلى العامل الثقافى أكثر منه العامل الاقتصادى. وانطلاقا من ذلك دشن مفهوم "رأس المال الثقافى"، حيث رأى أن من يملكون فى إمكانهم أن يحصلوا على منتجات ثقافية مثل الحفلات الفنية، المسرح، زيارة المتاحف، وهو ما لا يستطيع الفقراء الوفاء به، وبالتالى المصدر الرئيسى لاكتسابهم رأس مال ثقافى هو المدرسة، وعنوانه الأساسى هو "الشهادة التعليمية"، وعلى الرغم من ذلك قدم نقدا لاذعا للمؤسسة التعليمية(٢٧).

الإشكالية الأساسية فى تعريف "بورديو" لرأس المال الاجتماعى أنه جعله يدور فى سياق الأنماط الأخرى لرأس المال: أى رأس المال الاقتصادى، ورأس المال الثقافى، وغيرهما. على الرغم من أن كلا النوعين من رأس المال–عمليا– يشكلان مجالا حيويا لرأس المال الاجتماعى، ولا يحدان من انطلاقه، وفعاليته بشكل مطلق. مثال على ذلك أن رأس المال الاجتماعى، بما يتيحه من تشبيكات وروابط اجتماعية، يقدم منافع "مهنية"، و"دينية"، و"إنسانية"، و"رياضية"، الخ، وجميعها لا تندرج تحت لافتة رأس المال الاجتماعى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه من المتصور أن تكون هناك أشكال من المؤسسية التطوعية،

التى تجسد رأس مال اجتماعى، توجه فى المقام الأول ضد رأس المال الاقتصادى، بخاصة فى أبعاده الكونية، مثل التجمعات التطوعية التى تنشأ لمواجهة العولمة المستغلة أو تلك التى تبحث عن العولمة البديلة. وكذلك التكوينات الاجتماعية التى تنهض للتعبير عن مساندة أو رفض سياسات ثقافية معينة، تندرج فى إطار رأس المال الثقافى، مثل الموقف النقدى من الأطروحات النسوية أو الجندرية أو ما شابه. وعلى الرغم من الانتقادات التى توجه لتعريف "بورديو" لرأس المال الاجتماعى، فإن ذلك لا ينال من قدر المحاولة النظرية التى قام بها مبكرا فى هذا الشأن، ولاسيما أنها وضعت الملامح الأساسية للمفهوم من خلال التأكيد على طابعه المؤسسى من ناحية، وما تتيحه العلاقات الاجتماعية المؤسسية لأصحابها من منافع من ناحية أخرى.

٢- تعريف روبرت بوتنام.

يعرف "روبرت بوتنام" رأس المال الاجتماعى بأنه "أشكال من التنظيم الاجتماعى مثل الثقة، والمعايير، والتشبيك، التى ترفع من مستوى كفاءة المجتمع من خلال تعميق التعاون"(٢٨). فى هذا التعريف قدم "بوتنام" إطارا تحليليا لفهم رأس المال الاجتماعى انطلاقا من كونه مفهوما مزدوج الطبيعتين، فهو من ناحية يتجلى فى روابط مؤسسية، ومن ناحية أخرى يقوم على قيم من قبيل الثقة والتعاون والتضامن والاحترام المتبادل. وقد سعى "بوتنام" لإثبات وثوق العلاقة بين رأس المال الاجتماعى والبناء الديمقراطى، حيث سار على خطى "إليكس دى توكفيل"، من حيث التبشير بدور التنظيمات التطوعية فى تحقيق الديمقراطية. ولا يُعد "بوتنام" الوحيد الذى سار على هذا الدرب، إذ يشاركه كثير من الباحثين المعنيين بالتطور الديمقراطى فى الدول السلطوية، ويرون أن مفهوم رأس المال الاجتماعى يقدم لهم أداة تحليلية مهمة لتحقيق الديمقراطية(٢٩) . وما انتهى إليه "بوتنام" يتفق بشكل عام مع أطروحات الداعين والمروجين لمفهوم المجتمع المدنى، وأهمية وجود مؤسسات وسيطة، حيث يذهبون إلى أنه يجب أن يتلاقى الأفراد بعضهم بعضا حتى تتراكم عوامل القدرة على التأثير الجماعى فى سياق من التنظيم السياسى، حماية للمجتمع من مغبة التعبير الفردى العشوائى عن المطالب، وحتى يكون هناك وسيط حقيقى بين الأفراد مختلفى المشارب والاتجاهات وبين الدولة(٣٠).

٣- تعريف فرنسيس فوكوياما.

يعرف "فرنسيس فوكوياما" رأس المال الاجتماعى بأنه "قدرة الأفراد على العمل معا بهدف تحقيق أهداف مشتركة فى الجماعات والمنظمات". وقدم تعريفا آخر للمفهوم اقترب

خلاله من طرح "بوتنام" لرأس المال الاجتماعى بوصفه تعبيرا عن "وجود مجموعة من القيم والمعايير غير الرسمية التى يشترك فيها أعضاء جماعة ما مما يسمح بزيادة معدلات التعاون فيما بينها". ويُعد مفهوم "الثقة" من المفاهيم الأساسية، أو المحورية التى حاول "فوكاياما" أن يضعها فى مقدمة العناصر الكاشفة، والمحددة لمفهوم رأس المال الاجتماعى(٣١).

ويُلاحظ أن تأثير "فوكوياما" واضح فى تبنى بعض الهيئات والمؤسسات الدولية مفهوم رأس المال الاجتماعى، على النحو الذى تناوله "فوكوياما" فى كتاباته. إذ تعرف مثلا منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD المفهوم بأنه "شبكات مجتمعة معا، تحكمها معايير وقيم وأنماط من الفهم مشتركة، بما يساعد على التعاون فيما بين المجموعات"(٣٢) .

٤ – تعريفات باحثين آخرين

قدم عدد من الباحثين تعريفات لمفهوم رأس المال الاجتماعى دارت إلى حد كبير فى فلك الأطروحات الأساسية التى قدمها "بورديو" و"بوتنام" و"فوكوياما"، وهى التعريفات التى اتجهت فى مجملها إلى التأكيد على الطبيعة القيمية لرأس المال الاجتماعى فى إطار الحديث عن علاقته بالروابط الاجتماعية، والتكوينات غير الحكومية.

فقد عرف "أوكيرسون" رأس المال الاجتماعى بأنه "علاقة تقوم على التبادلية، يسهم كل طرف فيها فى تقدم الآخرين، وفى المقابل يتوقع أن يبادله الآخرون العلاقة ذاتها"(٣٣).

وذهب "باكر" إلى أن رأس المال الاجتماعى هو "مورد يمكن للفاعلين فى الأبنية الاجتماعية الإفادة منه فى تحقيق مصالحهم الشخصية"(٣٤). ويُلاحظ فى هذا التعريف أنه لم يخرج عن التصور الغائى لرأس المال الاجتماعى الذى ورد فى مساهمات "بورديو".

وذهب "بيرت " إلى أن رأس المال الاجتماعى هو تعبير عن "أصدقاء ورفاق وعلاقات يحصل من خلالها الفرد على فرص للإفادة من رأس المال البشرى أو النقدى"(٣٥). الجديد الذى حمله "بيرت" إلى الجدل بشأن مفهوم رأس المال الاجتماعى ما أسماه "الثقوب الهيكلية" Structural Holes، وأعتبرها عاملا مهما فى توليد رأس المال الاجتماعى. وهو ما يأتى خلافا لوجهة نظر "كولمن" و"لورى". فقد ذهب "بيرت" إلى أن الروابط الاجتماعية مكتملة النمو تعتمد فى جانب كبير من عملها على تداول معلومات مكررة ومعروفة للجميع، بينما الروابط الاجتماعية الضعيفة التى تحوى ثقوبا هيكلية فإنها تشكل مجالا للمعرفة الجديدة.

وهناك باحثون آخرون ذهبوا إلى نفس هذه الوجهة، مثل "إنجلهارت" الذى اعتبر رأس المال الاجتماعى تعبيرا عن "الثقة والتسامح التى فى ظلهما تنشأ شبكات من التنظيمات

التطوعية". فى هذا التعريف سعى "إنجلهارت" إلى التركيز بشكل واضح على قيمتين أساسيتين، تهيئان السياق لنشوء التنظيمات التطوعية. ورأى "توماس" أن رأس المال الاجتماعى هو "وسائل تطوعية، وعمليات تسمح بنمو المجتمع المدنى، بما يحقق أهدافاً عامة مشتركة"(٣٦).

ويعرف "لورى" رأس المال الاجتماعى بأنه "علاقات اجتماعية بين مجموعة من الأفراد ترمى إلى مساعدتهم أو تطوير قدراتهم للحصول على مهارات فى السوق"(٣٧).

وطرح اثنان آخران من الباحثين هما "جابى" و"ليندرز" تعريفا مشابها لرأس المال الاجتماعى، حيث رأيا أنه يشكل "مجموعة من الموارد الحقيقية أو المتصورة التى تتوفر لفاعلين اجتماعيين فى بناء اجتماعى، وتساعدهم فى الحصول على الأهداف التى يسعون إلى بلوغها"(٣٨).

وعرف "بنر" رأس المال الاجتماعى بأنه "شبكة من العلاقات الاجتماعية التى تؤثر فى السلوك الفردى، وبالتالى تؤثر على النمو الاقتصادى". وفى الاتجاه نفسه رأى "ستشف" رأس المال الاجتماعى بوصفه "مجموعة من العناصر فى البناء الاجتماعى التى تؤثر فى العلاقات بين الأفراد"(٣٩).

ويرى "وول كوك" أن رأس المال الاجتماعى هو "المعلومات، الثقة، والاحترام المتبادل التى تنطوى عليها الشبكات الاجتماعية، حيث تكون هناك فرص للمنفعة المتبادلة"(٤٠).

الاتجاه الثانى: التركيز على الروابط الأفقية والرأسية

يذهب الاتجاه الثانى فى تعريف رأس المال الاجتماعى إلى توسيع مشتملات المفهوم ليشمل بالإضافة إلى الروابط الاجتماعية الأفقية التى تقوم على قيم مشتركة مثل الثقة والاحترام المتبادل بين أفراد فى حالة ندية، وتتيح لأعضائها الحصول على منافع سواء كانت اقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية، مؤسسات وكيانات أخرى فى المجتمع تنطوى العلاقات المؤسسية فيها على طابع هيراركى مثل الشركات، والمنظمات الخاصة، والهيئات التعليمية، وهى الروابط الرأسية.

ويُعد "جيمس كولمن" أحد أبرز علماء الاجتماع، الذى سعى إلى توسيع نطاق المفهوم ليشمل كيانات مؤسسية جنبا إلى جنب مع الروابط والتجمعات الاجتماعية.

يُعرف "كولمن" رأس المال الاجتماعى بأنه "مجموعة من الوحدات المتنوعة، التى تشترك فى عاملين أساسيين هما: امتلاك بعض عناصر البناء الاجتماعى، والمساعدة على تطوير سلوك الفاعلين سواء على المستوى الفردى أو المستوى المؤسسى داخل البناء

الاجتماعى"[٤١]. ويلاحظ أن "كولمن" استخدم مصطلح Corporate للتدليل على المستوى المؤسسى الذى يقصده فى تعريف رأس المال الاجتماعى، وهو ما فتح الباب أمام إدخال المؤسسات الرأسية فى التعريف، وهى المؤسسات التى يجرى توزيع السلطة فيها بين الأفراد على نحو غير متساو، مثل الشركات الاقتصادية.

وقد طرح "كولمن" فى سياق المفهوم عددا من الميكانزمات الأساسية، مثل توقعات الأفراد المتبادلة، وقدرة الجماعة على فرض معايير السلوك الخاصة بها، وتناول نتائج امتلاك الجماعة هذه الميكانزمات فى صورة المزايا التى تترتب على الانفتاح على المعلومات المتوفرة فى البناء المؤسسى. وأدى انطلاق "كولمن" فى تعريفه من النظرية الفردية إلى رأس المال الاجتماعى إلى عدم التفرقة بين الفرص المتاحة فى البناء المؤسسى من ناحية، وقدرة الأعضاء به على الحصول عليها من ناحية أخرى. يفتح ذلك الباب أمام كثير من التساؤلات الأساسية، التى لم يجب عنها "كولمن"، بشأن طبيعة التفاعلات بين عمليات الآخذ والعطاء، وتقديم المنافع والحصول عليها داخل أى بناء مؤسسى، وهل يتمتع الأفراد بقدرات متساوية فى هذا الخصوص؟. يبدو، وهو ما يتضح من كتابات "كولمن"، أنه لم يتأثر كثيرا بأطروحات "بورديو"، لكنه تأثر، وبنى تحليلاته الأساسية – فى العلاقة بين رأس المال الاجتماعى ورأس المال البشرى– على أطروحات الباحث الاقتصادى "لورى" والذى تصدى–بدوره– لنقد النظريات الكلاسيكية فى الاقتصاد بخاصة فى مجال عدم العدالة فى توزيع الدخول على أسس عرقية، حيث ذهب إلى أن هذه النظريات تفرط فى نظرتها "الفردية"، وتركز بشكل أساسى على رأس المال البشرى الفردى، وقدرته على توليد مهارات تمكن الفرد من المنافسة الاقتصادية. وعند بحث العلاقة بين التباين العرقى وتوزيع الدخول رأى "لورى" أن الإجراءات القانونية التى تُتبع لمكافحة التمييز العرقى فى سوق العمل قد لا تؤتى بثمار لسببين: أولهما يعود إلى ما أسماه "توريث الفقر" الذى ينقله الآباء أصحاب البشرة السمراء إلى أبنائهم فى صورة نقص فى الخبرات التعليمية والموارد الاقتصادية، وثانيهما فقر التواصل بين العمال ذوى البشرة السمراء وسوق العمل، وكذلك نقص المعلومات المتوفرة لديهم عن فرص العمل المتاحة. وانطلاقا من ذلك، استخدم "لورى" المقولات الخاصة بالتنشئة الاجتماعية وتوريث الفقر لنقد النظرية الفردية فى الاقتصاد، واكتفى بالقول بأن السياق الاجتماعى الذى ينشأ فيه الفرد يحدد إلى حد بعيد الفرص الاقتصادية التى يحصل عليها، مؤكدا أن العدالة المطلقة فى الفرص الاقتصادية غير قابلة للتحقق. الواضح أن "لورى" لم يذهب إلى أبعد من ذلك فى تطوير مفهوم رأس المال

الاجتماعى، مكتفيا بما أبداه من انتقادات للمقولات الخاصة بالنظرية الفردية للاقتصاد، والتأكيد على أهمية السياق الاجتماعى، وما ينشأ فيه من روابط اجتماعية، فى تحديد ما يمكن أن يحصل عليه الفرد من فرص فى الحياة الاقتصادية، بخاصة فى ظل وجود وسيط فى مجال توزيع الموارد وهو "الشبكات الاجتماعية على أساس عرقى"(٤٢).

وهكذا، فإن أطروحات "لورى" مهدت الطريق أمام "جيمس كولمن" فى تطوير مفهوم رأس المال الاجتماعى، من خلال التأكيد على دوره فى خلق رأس مال بشرى. وفى كتاباته أشاد "كولمن" بما قدمه "لورى" من أطروحات فى هذا السياق، إلا أنه أغفل ذكر المساهمات التى طرحها "بورديو" على الرغم من أن كتابات الأخير حول رأس المال الثقافى تأتى متوازية مع ما طرحه "كولمن" حول العلاقة بين التعليم ورأس المال الاجتماعى.

ويلاحظ بشكل عام أن كتابات "كولمن" أسهمت فى توجيه اهتمام الباحثين إلى جوانب أخرى لرأس المال الاجتماعى ذى الطابع المؤسسى بخلاف التركيز على القيم التى تسود الشبكات الاجتماعية، والعلاقات التى تجمع بين الرفاق والأصدقاء والأقارب. ودار كثير من الباحثين فى فلك مفهوم رأس المال الاجتماعى بوصفه تعبيرا عن عملية من خلالها يتمكن الفاعلون الاجتماعيون من تكوين، وتعبئة الروابط المؤسسية، وإيجاد علاقات فيما بينها بهدف الحصول على الموارد التى يتيحها الفاعلون الاجتماعيون الآخرون.

وتعبيرا عن ذلك يذهب "بورتس" – وهو واحد من أهم الباحثين الذين اهتموا بتتبع السجال الفكرى حول المفهوم– إلى أن رأس المال الاجتماعى يعبر عن "قدرة فاعلين على تأمين منافع من جراء عضويتهم فى شبكات اجتماعية، أو أبنية اجتماعية أخرى"(٤٣).

من هنا يلاحظ أن الحديث عن ارتباط رأس المال الاجتماعى بالشبكات الاجتماعية رافقه حديث عن أهمية وجود أبنية اجتماعية أخرى، وعلاقات وروابط مؤسسية، ترتبط عضوية الأفراد فيها بطبيعة علاقاتهم بالفاعلين الآخرين فى المجتمع، من مؤسسات وهيئات.

الاتجاه الثالث: نحو تعريف أكثر شمولا لرأس المال الاجتماعى

وضع "بورديو" و"بوتنام" و"فوكوياما" أساس تعريف رأس المال الاجتماعى على أنه قيم مشتركة بين أفراد يرتبطون بعضوية روابط اجتماعية، وأحدث "كولمن" و"بورتس" تحولا مهما فى تناول المفهوم من خلال إضافة أبعاد مؤسسية له تأخذ فى اعتبارها الشركات، والهيئات، والمؤسسات التى تمتلك التأثير على رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعى. هذا التحول، كان مثار بحث، واهتمام على نطاق البنك الدولى، والذى سعى من خلال

الدراسات التى أجراها، بخاصة تحت إشراف الدكتور "إسماعيل سراج الدين"، نائب رئيس البنك الدولى فى التسعينيات من القرن العشرين. وأنصبت هذه المحاولات على ربط مفهوم رأس المال الاجتماعى بمفاهيم أخرى مثل الحكم الرشيد، وحكم القانون، والسياسات العامة، وهو الاتجاه الذى يجعل لعلم الإدارة العامة- بوجه عام- إسهاماً فى تناول المفهوم.

وقد تبنى البنك الدولى تعريفا لرأس المال الاجتماعى استند فيه إلى محاولات كل من "بوتنام" و"فوكوياما" و"كولمن"، ومن سار على دربهم من باحثين آخرين، ووفق هذا التوجه يشير رأس المال الاجتماعى إلى "المؤسسات، والعلاقات، والمعايير التى تشكل التفاعلات الاجتماعية كمّا وكيفا فى مجتمع ما... رأس المال الاجتماعى ليس فقط تعبيرا عن كم المؤسسات التى تؤسس المجتمع، ولكنه بمثابة "الصمغ" الذى يربطها جميعا معا". ويلاحظ أن تعريف البنك الدولى أخذ فى الاعتبار نظرية "الطبيعتين" الخاصة بالمفهوم، الطبيعة المؤسسية، والطبيعة الثقافية، وكلاهما يتلاقيان معا(٤٤).

ويذهب الدكتور "إسماعيل سراج الدين" إلى أن التركيز على الروابط الأفقية للمفهوم، والمؤسسات الرأسية، يمثل مساحة جديدة لفهم رأس المال الاجتماعى، وأن الاتجاهات المتنوعة التى تناولت تعريف المفهوم فى حالة تكامل أكثر من كونها فى حالة تناقض. إذ إن المفهوم يشمل بالإضافة إلى الروابط الاجتماعية الأفقية كلا من المؤسسات، الأبنية الحكومية، ومؤسسات العدالة، وحكم القانون، والحقوق والحريات المدنية، وهناك العديد من الدراسات والأبحاث التى أجريت أثبتت أن هناك حالة من الترابط بين التكوينات المؤسسية فى المجتمع التى تقوم على إنتاج رأس المال الاجتماعى، والتنمية الاقتصادية. إذ إن هناك دولا منخفضة الدخل، على الرغم من أنها تتمتع بقاعدة موارد عريضة، ومرد ذلك إلى سوء حالة المؤسسات العامة بها، وضعف التخطيط الاقتصادى، وعدم وجود مؤسسات عدالة قادرة على الحفاظ على حقوق وحريات الأفراد. وأثبتت خبرة دول مثل الصومال ورواندا أن غياب المؤسسات العامة الفاعلة يؤدى بالضرورة إلى انخفاض مستوى رأس المال الاجتماعى فى المجتمع، والعكس صحيح. وهناك مجتمعات مرت بحروب ونزاعات، واستطاعت فى وقت لاحق من خلال التعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدنى تحقيق مستويات مرتفعة من رأس المال الاجتماعى بين مواطنيها(٤٥).

ويعد "أولسن" من الباحثين الذين أولوا اهتماما إلى العلاقة بين المؤسسية والتنمية الإقتصادية، حيث ذهب إلى أن رأس المال الاجتماعى يشمل إلى جانب الروابط المؤسسية

والقيم الاجتماعية، سياسات عامة وقوانين ومؤسسات عامة تؤثر إيجابا وسلبا على الاستثمار. وذهب إلى أن امتلاك الدول النامية قاعدة عريضة من الموارد لا يعنى أن بإمكانها تحقيق التنمية على نحو تلقائى، إذ إن محدودية المؤسسات، وغياب القواعد المؤسسية، وعدم وجود دولة قانون يؤدى إلى الحد من قدرة الدولة على الإفادة القصوى من مواردها (٤٦).

فى هذا السياق يمكن تعريف المؤسسية بأنها الأسلوب الذى من خلاله يلتقى أعضاء مجتمع ما يهدف تحقيق الاستقرار على قواعد معينة، تمكنهم من مواجهة المشكلات التى تعترضهم فرادى وجماعات. وحتى يتسنى للأفراد تحقيق ذلك يجب أن تكون لديهم القدرة على تأمين الموارد اللازمة، والتخطيط، والتعلم من الأخطاء، وتنسيق الجهود، ومواجهة الأخطار المشتركة، والحفاظ على النظام الاجتماعى، ونظرا لأن المؤسسات توفر الأطر التى يمكن من خلالها تحقيق ذلك فإنها تضع القواعد التى يتعلم من خلالها الأفراد الصواب والخطأ(٤٧).

وإذا نظرنا إلى المؤسسية فى المجال العام، سوف نصل إلى نتيجة أساسية ومحورية مفادها أنه ينبغى وضع قواعد مؤسسية تحول دون سوء استخدام السلطة، وذلك من خلال تعريف دقيق للحقوق والواجبات، وهو ما يسمح بإيجاد سياقات مؤسسية لتسوية الخلافات بين الأفراد، وإرساء سوابق فى هذا الخصوص يمكن الركون إليها، وتطويرها مستقبلا(٤٨).

تعريف الباحث: البحث عن المدخل الإدارى.

تأسيسا على ما سبق يمكن تعريف رأس المال – فى هذه الأطروحة– بأنه "مجموعة من القيم التى تتولد لدى الأفراد نتيجة – مباشرة أو غير مباشرة – لعضويتهم فى روابط اجتماعية، وتكوينات مؤسسية حكومية وغير حكومية، تقليدية وحديثة، على نحو يساعدهم على تحقيق الأهداف المشتركة، ومواجهة التحديات المشتركة على نحو سلمى، وفى سياق من التفاعل البناء".

هذا التعريف، هو مجرد محاولة من الباحث، لمعالجة المفهوم من منظور أعم وأشمل، يأخذ فى حسبانه العلاقة بين رأس المال الاجتماعى والإدارة العامة. إذ إن مفهوم رأس المال الاجتماعى له مداخل عديدة شائعة، أقلها حضورا هو المدخل الإدارى، على الرغم من أن المفهوم يقع فى منطقة بينية، يتجاذبه كل علم اجتماعى، ويوظفه لخدمة أطروحاته الأساسية، وتطوير مقترباته النظرية والعملية للظواهر المختلفة. فى هذا الصدد يبحث علم

الاجتماع فى العلاقات الاجتماعية المبنية على أساس من الثقة والاحترام والتعاون، ويبحث علم السياسة فى دور منظمات المجتمع المدنى فى نشر الديمقراطية، ويتناول علم الاقتصاد مفهوم رأس المال الاجتماعى من منظور "الثقة"، وما تحمله من إيجابيات للعمل الاقتصادى، والعلاقات التجارية، والتنمية الاقتصادية. فى ضوء كل ذلك يبحث علم الإدارة العامة عن موطئ قدم فى هذا السجال، بحيث يستفيد من المفهوم فى تطوير أدوات بحثه تجاه الظواهر المختلفة. ولم يكن علم الإدارة بعيدا عن ذلك بخاصة بعد أن اتسعت النظرة لمصادر إنتاج رأس المال الاجتماعى لتشمل بالإضافة إلى الروابط غير الحكومية، السياسات العامة، والهيئات الحكومية، ومؤسسات العدالة. من هنا تبرز بعض المقولات الأساسية فى علم الإدارة العامة حول التفاعل بين الدولة والمجتمع المدنى، وذلك فى سياق الحديث عن البيروقراطية، والبيروقراطية العضوية، والتأثير الذى تمارسه مؤسسات الدولة، والسياسات العامة على عملية تشكيل رأس المال الاجتماعى، وكيف يمكن أن تكون علاقات تكامل فى القوة بين الدولة والمجتمع المدنى مجالا لتنمية وتطوير القيم الأساسية لرأس المال الاجتماعى.

انطلاقا من ذلك، فإن البحث فى دور المنظمات غير الحكومية فى إنتاج رأس المال الاجتماعى، لا ينفصل عن الدور الذى تقوم به المؤسسات الحكومية، السياسية والبيروقراطية من ناحية، والتكوينات التقليدية مثل الأسرة والجماعة الدينية والقبلية والعشائرية من ناحية أخرى.

وينطوى هذا التعريف على عدد من السمات الأساسية:

١- ينقل المفهوم مباشرة إلى علم الإدارة العامة، من خلال التركيز على "المؤسسية"، و"القيم المؤسسية"، و"الثقافة التنظيمية"، الحكومية وغير الحكومية، وتشكل جميعا مجالات بحث أساسية فى علم الاجتماع الإدارى، بحيث يصبح التساؤل الأساسى منصبا على قدرة "المؤسسة" على إنتاج جملة من القيم المؤسسية التى تسهم فى رفع مستويات الفاعلية بها.

٢- ربط القيم بالمؤسسة، تحقيق القيم ذات طبيعة غائية، أى يرتبط بأهداف العمل. إذا كان رأس المال الاجتماعى، فى أدبيات "بورديو" و"كولمن" وغيرهما، "غائى" و"وظيفى"، يرتبط أكثر فأكثر بتحقيق غاية محددة هى "تسهيل حصول الأعضاء فى كيان مؤسسى على منافع معينة"، فإن أحد الأهداف الأساسية من وراء دراسة رأس المال الاجتماعى فى علم الإدارة العامة، هو ربط المفهوم بتطبيق أفضل للسياسات، أو البرامج، أو الأهداف الموضوعة. بقول آخر فإن المؤسسة لها وظيفة، والعاملون بها من المفترض أنهم يسعون

إلى تحقيق هذه الوظيفة، من هنا فإن كل العمليات الإدارية، فى جانبها الأكبر، يجب أن تنصب على تحقيق هذه الغاية الوظيفية من المؤسسة.

٣- يركز التعريف على العلاقة الديناميكية بين نوعية الروابط المؤسسية وإنتاج القيم، وهو ما يقدم مجالا خصبا من التفاعل بين طبيعة العلاقات المؤسسية وحالة القيم. ويُعد ذلك من القضايا الأساسية، التى ينبغى أن تشغل اهتمام الدارسين والمشتغلين فى مجال العلوم الاجتماعية، حيث يساعد التعرف على العلاقة بين نوعية المؤسسة والقيم، ما قد يساعد فى إيجاد نوع من الهندسة المؤسسية بغية إنتاج قيم بعينها يحتاج إليها المجتمع. فمن المتصور أنه فى حالة الروابط المؤسسية التى تشهد شبكات من العلاقات غير الرسمية يختلف مسار إنتاج رأس المال الاجتماعى، عما إذا كان فى حالة روابط مؤسسية تشهد أشكالا من العلاقات الرسمية.

٤- يركز التعريف على كل من الطبيعتين المؤسسية والقيمية، أى الكيان المؤسسى، والقيم الثقافية الأساسية التى تسود هذا الكيان. ويشكل الربط بين الطبيعتين ضرورة أساسية من ضرورات البحث فى مجال علم الإدارة العامة، لأن من خلال هذا الربط يمكن إيجاد الصيغ الملائمة- إداريا- فى الجمع بين المؤسسة والثقافة، والتعرف على الأنماط المختلفة للمؤسسية، وعلاقاتها بالثقافة الإدارية السائدة.

٥- مدخل أساسى لتطوير البيروقراطية الحكومية، والجمعيات الأهلية، من خلال البحث فى عناصر مختلفة لبناء رأس المال الاجتماعى، وهو أحد المداخل الأساسية على المستوى "الكيفى"، وليس على المستوى الكمى، لأن رأس المال الاجتماعى هو مورد اجتماعى، وليس موردا نقديا، أو اقتصاديا أو بشريا، يمكن تطوير قدراته بالتعليم والتدريب، أو توظيفه على نحو معين، أو الاستغناء عنه. ومن سمات المورد الاجتماعى أنه يتعلق بالثقافة، ما يجعل النظرة تجاه المتغير الثقافى فى التطوير الإدارى حاضرة، ليس فقط على المستوى الحكومى، ولكن أيضا على المستوى غير الحكومى.

٦- يأخذ التعريف فى اعتباره المصادر المتنوعة لإنتاج رأس المال الاجتماعى سواء التكوينات الاجتماعية التقليدية (الأسرة، الجماعة الدينية، القبيلة...)، التكوينات المدنية الحديثة (منظمات المجتمع المدنى)، والمؤسسات العامة الحكومية، والسياسات العامة، ومؤسسات العدالة إلخ. ويصبح من الضرورى عند دراسة إسهام المنظمات غير الحكومية فى إنتاج رأس المال الاجتماعى رصد المصادر الأخرى لإنتاج المفهوم، ثم تحييد تأثيرها قياسيا، ومعرفة الوزن الحقيقى لكل منها فى تكوين رأس المال الاجتماعى لدى الأفراد.

٧- عضوية الأفراد فى تكوينات وشبكات اجتماعية، رسمية وغير رسمية، حكومية وغير حكومية، تقليدية وحديثة، كل ذلك يرتبط بتحقيق الأهداف المشتركة، ومواجهة التحديات المشتركة. رأس المال الاجتماعى بهذا المعنى هو "الصمغ" الذى يجمع الأفراد فى تكوينات لها أهداف، وتبغى بلورة جهود جماعية لمواجهة تحديات، وليس مجرد جمع آلى لأفراد بلا هدف أو غاية سوى الحشد. ويُعد هذا مدخلا مهما لمواجهة عوامل التفسخ الاجتماعى فى أى مجتمع، والتى قد تأخذ أشكالا وصوراً كثيرة، أكثرها خطورة هو شعور أجيال من الشباب بالاغتراب، وعدم الولاء للمجتمع بمؤسساته المختلفة، والتوترات الدينية بين المختلفين فى الدين، وتزايد الهوة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء.

ثالثا: المكونات الأساسية لمفهوم رأس المال الاجتماعى

فى كل المحاولات التى قدمت لتعريف رأس المال الاجتماعى هناك ثلاثة مكونات أساسية هى: تشبيك، معايير وقيم وتوقعات متبادلة، وأخيرا الجزاءات، والتى قد تشمل مكافأة أو عقوبة(٤٩).

بالنسبة **للمكون الأول**، أى الشبكات الاجتماعية، ينطوى رأس المال الاجتماعى على ما يمكن أن نطلق عليه "تشبيك اجتماعى" يمتد من الأسرة وجماعة الرفاق مرورا بالمؤسسات الطوعية وانتهاء بمؤسسات الدولة. والتشبيك ينطوى على أمرين: "عوامل الجمع" التى تربط أفراد جماعة أو كيان مؤسسى واحد، والعلاقات التى تربط الكيانات المؤسسية، والجماعات المختلفة فى المجتمع. والعلاقات التى تسود الشبكات لا تكون جميعها "إيجابية"، بل قد تنطوى على بعض العوامل "السلبية". وهو ما أطلق عليه "بوتنام" "الجانب المعتم أو المظلم من رأس المال الاجتماعى"، وذلك عندما تدب عوامل الصراع بين الأفراد المكونين للمجموعة الواحدة، أو تنشب صراعات بين جماعات وكيانات مؤسسية مختلفة، مما يؤدى إلى الخصم من قدرة المجتمعات على التجانس، أكثر ما يضيف إليها. ُيلاحظ بصفة عامة انصراف الباحثين- فى مجال دراسة رأس المال الاجتماعى- إلى النظر إلى القيم الإيجابية التى يحملها المفهوم، وهو أمر ثبت أنه قد لا يتحقق دائما. الظاهر أن بعض العلاقات السائدة- بخاصة فى الكيانات المؤسسية- تولد قيما سلبية، مثل الكراهية، والتنافس السلبى، والفساد، وغياب الثقة. ومن اللافت للنظر أنه فى بعض الأحيان يضطر الأفراد للامتثال لهذه القيم السلبية، خوفا من العقاب أو اتقاءً لأى استهداف لهم فى حالة إعلان رفضهم الصريح لها. ويظهر تأثير القيم السلبية فى تخفيض معدلات الثقة فى المجتمع، حيث

يصعب على الأفراد الامتثال لقواعد، والالتزام بها، إذا كان لديهم شعور بأن مثل هذه القواعد ليست محل احترام من المجموع العام(٥٠).

المكون الثانى: القيم والمعايير الاجتماعية. تشمل القواعد والقيم، والتوقعات التى يتسم بها أعضاء جماعة أو كيان مؤسسى معين. ويقصد بالقواعد Rules ما يحكم سلوكيات الأفراد الأعضاء فى كيان واحد، وقد تكون مكتوبة أو غير مكتوبة. وتعنى القيم Values المبادئ المرغوب فيها مثل التعاون، والثقة المتبادلة، والاحترام المتبادل، إلخ، دون أن نغفل أن الكيان المؤسسى قد ينطوى على قيم سلبية مثل التناحر، الشك المتبادل، الأنانية المفرطة، إلخ. ومن خلال الالتزام بهذه القواعد والقيم يحدث توافق على مستوى توقعات الأفراد التى تؤدى إلى "حالة توافق فى المجتمع"(٥١).

المكون الثالث: الجزاءات Sanctions وتشمل عقوبات، مثلا فى حالة خرق القانون، أو خيانة الثقة (كما يحدث مثلا مع موظفى الرى فى تايوان من نبذ اجتماعى للشخص الذى يخرق قواعد تنظيم المياه بالتساوى بين المزارعين)، أو مكافآت فى حالة التشجيع على السلوك الإيجابى. وبصفة عامة، فإن كل مجتمع يشمل وسائل مكتوبة وغير مكتوبة يمكن من خلالها ممارسة الثواب والعقاب فى المجتمع.

ويمكن أن نطبق هذه المكونات الثلاثة على عدد من الأمثلة:

١- فى حالة المجتمع التقليدى، تسود الجيران علاقات إما انسجام، وحماية، وتعاضد، وإما تناحر، وتنافس وبغضاء. وعادة ما يكون هناك التزام بالقواعد المتفق عليها، المكتوبة وغير المكتوبة، فى مواجهة الآخرين المختلفين، وينجم عن الالتزام بها إما التقدير أو التشهير والنبذ للشخص غير الملتزم بها، ويمثل هذا الشعور الاجتماعى أقسى أنواع العقاب فى المجتمعات التقليدية، حين يفقد الشخص سمعته، وعلاقاته، وحضوره نتيجة نبذ الآخرين له.

٢- فى حالة المجتمع التجارى، مثل حالة تجار الماس فى نيويورك، هم يرتبطون بوعد الكلمة، يثقون فى العهود، ما يقلل تكاليف إبرام العقود، ويثقون فى جودة المنتج الذى يتناقلونه بينهم فى العمل. مناخ الثقة التجارى، لا يحميه سوى عقاب من يخرج عن القواعد بالإقصاء من مجتمع التجار، فلا أحد يشترى منه، ولا يجد هو من يتعامل معه. هذه الحالة تعبر عما يعرف برأس المال الاجتماعى "الجامع"، حيث يجمع أفرادا متماثلين، لا يستطيعون إدارة العمل إلا من خلال تضامنهم ووحدتهم، ومواجهة الأغيار، وتنقية جماعتهم ما قد يسىء لها.

٣- فى حالة الطريق السريع، يلتزم المارة، وهم من خلفيات اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة، بالقواعد والقيم والمعايير، ما يترتب عليه إما تقدير متبادل نتيجة احترام القواعد المكتوبة وغير المكتوبة المتفق عليها فى المرور، أو حالة من الغضب، وتدخل الشرطة فى حالة الخروج عليها. ويمثل ذلك نموذجًا لما يعرف برأس المال "العابر"، حيث تجمع حالة التشبيك الاجتماعى العابرة أفرادا مختلفين، لا يستطيعون إدارة الموقف دون تبادل المعلومات، والإشارات، والعمل المشترك.

المبحث الثانى
تطور مفهوم رأس المال الاجتماعى

تمهيد

تتنوع المصادر المعرفية لمفهوم رأس المال الاجتماعى، ولكن عادة ما يشار إلى أربعة أعلام أساسيين تناولوا المفهوم من زوايا ومداخل شتى، هم: "بيير بورديو"، و"جيمس كولمن"، و"روبرت بوتنام"، و"فرنسيس فوكوياما". بالطبع لم يقتصر البحث فى مفهوم رأس المال الاجتماعى على هؤلاء فقط، لكنه أمتد ليشمل عدداً كبيراً من الباحثين، لكن يُلاحظ بصفة عامة أن غالبية الكتابات التى ظهرت فى هذا المجال دارت فى فلك كتابات المفكرين الأربعة، إما تأييدا أو تطويرا أو نقدا.

فقد نظر "بورديو" إلى رأس المال الاجتماعى نظرة "برجماتية" محضة، بوصفه "أداة" يمكن من خلالها أن يحصل الأفراد على منافع من جراء الانضمام إلى عضوية منظمات أو شبكات تقوم على الاحترام المتبادل. النظرة نفسها تبناها "كولمن"، لكنه أضاف إليها منحى "وظيفى" للمفهوم، يرتبط بعضوية الأفراد فى روابط مؤسسية. ولم تحدث نقلة حقيقية فى دراسة المفهوم إلا فى ظل كتابات "بوتنام" و"فوكوياما" فى التسعينيات من القرن العشرين. فقد ذهب "بوتنام" إلى أن رأس المال الاجتماعى له وجهان: أحدهما مؤسسى فى صورة روابط ومؤسسات، وثانيهما قيمى يقوم على جملة من القيم هى التعاون، والاعتماد المتبادل، والاحترام المتبادل. ومن جانبه رفض "فوكوياما" هذا الطرح انطلاقا من أن رأس

المال الاجتماعى هو قيم ومعايير مشتركة تحض على التعاون بين الأفراد. وبالتالى لا تُعد الثقة، والاحترام المتبادل، والاعتماد المتبادل، وغيرها من المصطلحات التى هى من أهم تجليات للمفهوم، جزءاً من رأس المال الاجتماعى، بل نتيجة مترتبة على وجوده. ومن خلال بحث العلاقة بين رأس المال الاجتماعى من ناحية، والبناء المؤسسى سواء فى السياسة أو الاقتصاد من ناحية أخرى، فتح "فوكوياما" الباب أمام دراسة رأس المال الاجتماعى فى سياق علم الإدارة، من خلال النظر فى قدرة المؤسسة أيا كانت، حكومية أو غير حكومية، على توليد رأس المال الاجتماعى.

من هنا يمكن القول بأن هناك أربعة اتجاهات أساسية فى النظر إلى مفهوم رأس المال الاجتماعى: الأول الإتجاه السوسيولوجى، وهو الاتجاه الذى يتناول المفهوم فى إطار علم الاجتماع. والثانى علم الاجتماع السياسى الذى يدرس المفهوم فى سياق التفاعلات بين علمى الاجتماع والسياسة. والثالث السوسيو اقتصادى، الذى يتناول المفهوم فى مساحة التفاعلات بين ما هو سوسيولوجى وما هو اقتصادى. أما الاتجاه الرابع فيدرس المفهوم فى إطار التفاعل بين ما هو اجتماعى وما هو إدارى.

فى هذا المبحث سوف نتناول ما يلى:

أولا: الاتجاهات الأساسية لدراسة المفهوم.

ثانيا: أسباب صعود الاهتمام بالمفهوم فى نهاية القرن العشرين.

ثالثا: الإشكاليات التى تواجه المفهوم.

أولا: اتجاهات دراسة مفهوم رأس المال الاجتماعى

هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية لدراسة رأس المال الاجتماعى أحدهما سوسيولوجى خالص، والآخران يعملان فى المساحة المتوفرة من تقاطع علمى الاجتماع والسياسة من ناحية، وعلمى الاجتماع والاقتصاد من ناحية أخرى، يضاف إلى ذلك ما يمكن أن نطلق عليه اتجاها رابعا يعنى بالعلاقة بين المفهوم من ناحية، وعلم الإدارة العامة من ناحية أخرى.

الاتجاه الأول: الاتجاه السوسيولوجى.

يقوم الاتجاه السوسيولوجى فى دراسة مفهوم رأس المال الاجتماعى على أطروحه أساسية، وضع لبناتها الأولى عالم الاجتماع الشهير "إميل دور كايم"، وهى تتعلق بتكوين "الجماعات"، وما يتمتع به الفرد من مزايا نتيجة عضويته فى هذه الجماعة أو تلك. وقد ذهب "دور كايم" إلى أن الشبكات الاجتماعية تشهد نوعين من التفكير أحدهما فردى، يمثل

رؤى وهواجس ومشاعر الأفراد، والآخر جماعى، أطلق عليه التمثيل الجماعىCollective Representations. وهو ما يحدث من خلال تكوين مشاعر، وتصورات وتخيلات، واتجاهات مشتركة للأفراد، يتناقلونها من خلال عملية الاتصال. من هذا المنطلق فإن دور كايم نظر إلى القيم الجماعية على أنها أفضل من الفردية، واتجه إلى بلورة ضمير أو عقل جمعى للأفراد، وهو ما فتح الباب أمام البحث فى القيم الأساسية لرأس المال الاجتماعى، والذى يقترب- فى مفهومه- مما أطلق عليه دور كايم "التمثيل الجماعى"(٢ د).

ومن الملاحظ أن "هاجس" إيجاد شبكات اجتماعية تقوم على أساس قيم محددة، لم يشغل اهتمام علماء الاجتماع فقط، بل امتد إلى علماء الرياضيات كذلك. فقد ذهب "رادولف براون" فى الثلاثينيات من القرن العشرين إلى أن هناك احتياجا إلى أبنية مؤسسية تجسد الأبعاد الهيكلية فى الحياة الاجتماعية، يتمثل ذلك فى شبكة من العلاقات غير القابلة للقياس الكمى. ومن خلال الحديث عن "الجوانب الكيفية" فى بناء الشبكات الاجتماعية، ظهرت أطروحات عديدة حول طبيعة العلاقات بين الأفراد، وبين القيم التى تحكمهم، وكثافة التفاعلات، والعلاقة بين المجموعات الصغيرة التى تنشأ على أطراف الشبكات الاجتماعية من ناحية، وبقية العناصر التى تؤلف هذه الشبكات من ناحية أخرى، وما يتمخض عن ذلك من تعدد الهويات، واختلاف المصالح(٥٣).

نخلص من هذا أن هناك اهتماما منذ عقود بعيدة بأمرين أساسيين هما وجود شبكات مؤسسية من ناحية، ووجود جملة من القيم تحكم عمل هذه الشبكات من ناحية أخرى. ويشكل ذلك الأساس المعرفى الذى انطلق منه فيما بعد علماء الاجتماع الذين أهتموا بدراسة رأس المال الاجتماعى.

من أشهر المساهمات التى قدمت فى هذا الاتجاه أطروحتان لاثنين من علماء الاجتماع البارزين هما عالم الاجتماع الفرنسى"بيير بورديو" ، وعالم الاجتماع الأمريكى "جيمس كولمن".

تُعد محاولة "بورديو" فى مقدمة المحاولات المنهجية التى سعت إلى تحليل مفهوم رأس المال الاجتماعى، ودراسته فى إطار علم الاجتماع. فقد قدم "بورديو" فى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين عددا من الدراسات المهمة حول الثقافة، بوصفها ظاهرة ديناميكية وبنائية فى الوقت ذاته. ومن خلال بحث الأنماط المختلفة لرأس المال، ظهر اهتمامه بمفهوم رأس المال الاجتماعى. وذهب إلى أن رأس المال الاجتماعى لا يمكن اختزاله فى رأس المال الاقتصادى أو الثقافى، لكنه- فى الوقت ذاته- ليس مستقلا عن

كليهما. إنه أحد روافد دعم النوعين الآخرين من رأس المال، يتكون عبر تحول رأس المال الاقتصادى والثقافى إلى "جهد متواصل من العمليات الاجتماعية". من هذا المنطلق نظر "بورديو" إلى رأس المال الاجتماعى على أنه "تجميع موارد واقعية أو محتملة تتوافر من خلال امتلاك شبكات ممتدة من علاقات اجتماعية مؤسسة تقوم على الاحترام المتبادل"(٥٤). معالجة "بورديو" للمفهوم اتسمت بطابع ذرائعى Instrumental ركزت على المنافع التى يجنيها الأفراد من خلال مشاركتهم فى جماعات أو فى أبنية اجتماعية تساعد على توليد هذه المنافع. من هنا فإنه يذهب إلى أن الشبكات التى تتأسس بموجب علاقات اجتماعية ذات طابع ديناميكى، لا تتولد طبيعيا، ولكن تنشأ فى المقام الأول نتيجة تمأسس العلاقات فى إطار جماعات بغية إيجاد مصادر يمكن الاعتماد عليها فى الحصول على منافع للأفراد المشاركين فيها. ويشتمل مفهوم رأس المال الاجتماعى - حسب هذا التصور- على عنصرين أساسيين: أولهما العلاقة الاجتماعية ذاتها التى تسمح للأفراد بالوصول إلى الموارد التى تتيحها عضويتهم فى جماعة ما، وثانيهما هو كم وكيف هذه الموارد التى تتاح لهم. ووفق هذه النظرة يستطيع الأفراد فى إطار سعيهم لامتلاك رأس المال الاجتماعى الحصول على موارد اقتصادية مثل (قروض- إعانات- أسواق)، وكذلك موارد ثقافية من خلال التواصل بين بعضهم البعض.

الأطروحة الثانية قدمها "جيمس كولمن"، وأقترب فيها من الطرح المؤسسى الذى قدمه "بورديو"، إلا أنه اختلف معه فى كيفية الحصول على "الموارد" التى تتيحها العضوية فى الروابط المؤسسية المختلفة. فقد ذهب "كولمن" إلى أن رأس المال الاجتماعى هو "مجموعة من الأبنية الاجتماعية التى تساعد على تطوير سلوك الفاعلين المنتمين إليها على المستويين الفردى أو الجماعى"(٥٥). ومن خلال هذا التعريف نحى "كولمن" نحو النظرة الوظيفية لرأس المال الاجتماعى باعتباره أساسا لمنافع يجنيها الأفراد المنخرطون فى الروابط المؤسسية المعبرة عنه. وخلافا لرأى "بورديو"، ركز "كولمن" على الطابع الفردى لرأس المال، وحاول من خلال ذلك أن يصل إلى خلاصات يمكن تعميمها على المستوى الجمعى(٥٦). وفى رأيه أن رأس المال الاجتماعى ينطوى على قيم معينة مثل الاحترام المتبادل بين الأفراد، ووجود توقعات متبادلة بين الأفراد المنخرطين فى عضوية كيان مؤسسى أو رابطة اجتماعية، ويتصل بقدرة الجماعة أو الكيان المؤسسى على فرض معايير سلوك على أعضائه، وهو ما يؤدى- عبر سلسلة من التفاعلات الاجتماعية- إلى حصول الأفراد على منافع على المستويين الفردى والجماعى. ويُلاحظ أنه فى كثير من كتابات "كولمن" هناك ما

يشير إلى أن "رأس المال الاجتماعى" Byproduct أى أنه لا يتشكل وفق أنشطة قصدية محددة سلفا، لكن يتولد نتيجة ممارسة أنشطة أخرى، وهو ما يدعم رأى "كولمن" بأن هناك القليل الذى يمكن استثماره مباشرة فى رأس المال الاجتماعى(٥٧).

وفى معرض التفرقة بين أطروحتى كل من "بورديو" و"كولمن" نلاحظ أن كليهما أنطلق من نظرة وظيفية لمفهوم رأس المال الاجتماعى، ولكن مع وجود اختلاف، أساسى بينهما يتعلق بآليات تكوين رأس المال الاجتماعى من خلال الأبنية الاجتماعية. فى الوقت الذى ذهب فيه "بورديو" إلى التفرقة بوضوح بين المورد من ناحية والقدرة على الوصول إليه من ناحية أخرى. مثل هذه التفرقة لم تكن جلية واضحة فى أطروحات "كولمن"، إلى الحد الذى يمكن القول معه بأن "كولمن" جعل الحصول على مورد أو منفعة بمثابة "هبة" تترتب تلقائيا على عضوية رابطة اجتماعية أو مؤسسية أكثر من كونه تعبيرا عن قدرات أو مهارات يجب توفرها فى الشخص للحصول على هذا المورد أو ذاك(٥٨).

نقطة أخرى غائمة فى اتجاه "كولمن" لدراسة رأس المال الاجتماعى تتعلق بالتفاعل بين من يحصل على "المنفعة" ومن يقدم "المنفعة". دوافع المتلقى واضحة، لا تحتاج إلى كثير من التفسير أو التحليل، فهو يبغى الوصول إلى مورد ما عبر عضويته فى رابطة اجتماعية أو مؤسسية، ولكن الذى ينبغى التوقف أمامه هو الدوافع التى تجعل شخصا يضع موردا يمتلكه فى متناول الآخرين الأعضاء فى الرابطة الاجتماعية أو المؤسسية، والذين يحصلون عليه- تبعا لتحليل "كولمن"- على سبيل الهبة. الموضوع شديد التشابك، ولم يجتهد "كولمن"، ومن تلاه من الباحثين بالقدر الكافى فى تحليل العلاقات بين ثلاثة متغيرات أساسية: من يطلب المورد، من يقدم المورد، المورد ذاته ثقافيا أو اقتصاديا(٥٩). وبالرغم من الانتقادات السابقة فإنه من الإنصاف القول بأن "كولمن" له بصمة لا تمحى فى الربط بين كل من رأس المال الاجتماعى ورأس المال البشرى فى الدراسات الاجتماعية. إلى جانب ذلك فإن دراسات "كولمن" أشارت إلى أهمية الروابط الاجتماعية فى تحديد المقبول من معايير السلوك. فقد ذكر - على سبيل المثال- فى معرض دراسة أجراها على تجار الماس اليهود فى نيويورك أن الروابط الاجتماعية التى انخرطوا فى عضويتها أسهمت فى التقليل من عمليات الخداع المتبادل، ورفعت مستويات الثقة بينهم فى المعاملات التجارية، وذلك خوفا من "النبذ الاجتماعى" الذى قد يطارد العضو الذى لا يلتزم بمعايير السلوك وقيم التعامل المتفق عليها. وهى نفس الملاحظة التى سجلها على الروابط التى تجمع تجار "خان الخليلى" فى القاهرة، الذين يرتبطون فيما بينهم بعلاقات تسودها الثقة المتبادلة(٦٠).

الاتجاه الثانى: علم الاجتماع السياسى

يُعد من أعلام هذا الاتجاه عالم الاجتماع الأمريكى "روبرت بوتنام"، الذى شكلت كتاباته فى مطلع التسعينيات من القرن العشرين حول رأس المال الاجتماعى "نقلة نوعية" فى الاهتمام بالمفهوم، بحيث خرج به من الدوائر الأكاديمية إلى أروقة المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولى، وإلى النقاش العام فى المنتديات الثقافية والأنشطة ذات الطبيعة الجماهيرية. وقد سار "بوتنام" على نهج المفكر الشهير "إليكس دى توكفيل"، من حيث ربط التنظيمات التطوعية بنمو الديمقراطية. قدم "بوتنام" أطروحته فى كتابين أحدثا جدلا فى أروقة البحث العلمى فى المعاهد العلمية فى الغرب، وامتدا منها إلى بقية دول العالم، ومنها العالم العربى. الكتاب الأول هو "جعل الديمقراطية تعمل"(٦١)، والثانى هو "لعب البولنج فرديا"(٦٢). واستطاع "بوتنام" والفريق البحثى المعاون له أن ينتجوا أطروحات فى مجال رأس المال الاجتماعى شديدة الجاذبية لاعتبارات عدة: أولها الاجتهاد فى تطوير متغيرات تثبت أن الديمقراطية تعمل بكفاءة فى بعض مدن شمال إيطاليا أفضل من تلك الموجودة فى جنوبها، بسبب شيوع التنظيمات التطوعية فى شمال إيطاليا أكثر من جنوبها. الاعتبار الثانى هو التعددية المنهجية التى تمثلت فى الاعتماد على أدوات منهجية متعددة ما بين أدوات التحليل الكمى، والمقابلات المعمقة، والدراسات السابقة، والملاحظة بالمشاركة، العودة إلى بعض الوثائق التاريخية، وأدوات منهجية أخرى، وهو ما كشف تنوع مجال البحث إلى الحد الذى أسهم فى تنوع الأدوت المنهجية المستخدمة فى الدراسة. والاعتبار الثالث يعود إلى استخدام "بوتنام" فى كتابه الأول "جعل الديمقراطية تعمل"، أسلوبًا جديدًا فى البحث الاجتماعى تمثل فى الاعتماد على نماذج نظرية مزج خلالها بين العوامل الثقافية والتاريخية من ناحية، والنماذج التى تعتمد على الفرد بوصفه عاقلا رشيدا يتخذ قراراته بالمفاضلة بين بدائل متعددة من ناحية أخرى. فى معرض تفسيره لأسباب نمو رأس المال الاجتماعى فى شمال إيطاليا مقارنة بجنوب إيطاليا عاد إلى عوامل ثقافية تاريخية تستند إلى اختلاف نمطى الحكم والإدارة بين شمال إيطاليا وجنوبها فى القرن الخامس عشر الميلادى، حيث سادت مناطق الشمال منظمات للمجتمع المدنى فى حين طغى على الجنوب نظام حكم إقطاعى أوتوقراطى لم يعط مساحة للفعل المدنى. وذهب "بوتنام" إلى أن رأس المال الاجتماعى يتشكل من الروابط بين الأفراد- التشبيكات الاجتماعية، الاعتماد المتبادل، الثقة المتبادلة- التى تترتب على عضويتهم بها. من هنا فإن رأس المال الاجتماعى له طبيعة مزدوجة، الجانب الهيكلى والجانب الثقافى، وهو ما يجعل من الصعوبة قياسه.

إذا نظرنا إلى أطروحة "بوتنام"- بشكل متكامل- نجد أنها تشمل ثلاثة مقولات أساسية: المقولة الأولى: أن المجتمع يتكون من شبكات "أفقية"، تأخذ شكل عدد كبير من الروابط المؤسسية من أندية ومنظمات مدنية وتكوينات مهنية، إلخ، تلعب دورا أساسيا فى إنتاج رأس مال اجتماعى فى صورة عدد من القيم: التسامح، التعاون، الاعتماد المتبادل، ما يسهم فى بناء أساس اجتماعى غنى وفاعل. المقولة الثانية: أن رأس المال الاجتماعى له نتائج سياسية مهمة تتمثل فى تعزيز المشاركة، والحكم الرشيد، من خلال تكوين "المواطن الواعى" الذى يستطيع مكافحة الفساد، وإخضاع السلطة السياسية للمحاسبة، ويسعى إلى التعبير عن رأيه من خلال الروابط المؤسسية التى ينتمى إليها. وأخيرا، فإن المقولة الثالثة، تتمثل فى تحذير بوتنام من تآكل رأس المال الاجتماعى فى المجتمع الأمريكى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة التحول فى طبيعة النشاط الاجتماعى للإمريكيين من الانفتاح إلى الانغلاق، ومن خبرة النقاش العام إلى الاستقبال السلبى للتحولات فى أنظمة الاتصالات والإعلام، والتى حولتهم إلى مستهلكين أكثر من كونهم فاعلين(٦٣).

هذه هى المقولات الثلاث الأساسية فى أطروحة " بوتنام"، والتى تعرضت إلى نقد شديد من جانب عدد من الباحثين. فقد ذهب البعض إلى أن اتخاذ الروابط المؤسسية الأفقية "الرسمية" أساسا لتوليد رأس المال الاجتماعى هو أمر محل جدل، حيث أن هناك روابط غير رسمية مثل جماعات الرفاق، والأسرة، والجماعات المناهضة للعولمة، والحركات النسوية، وغيرها قد تسهم فى توليد رأس مال اجتماعى أفضل من مؤسسات رسمية ينضم إليها الفرد بسبب اعتبارات المهنة أو السكن أو الشريحة العمرية أو الجنسية، أو الحاجة إلى عضوية مؤسسة رسمية، أو بدافع البحث عن الشهرة. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن الروابط المؤسسية ذاتها قد تسهم فى إيجاد تضامن بين أعضائها، لكنها فى الوقت ذاته قد تنشر ثقافة الشك والكراهية فى مواجهة مؤسسات أو جماعات أخرى فى المجتمع، ما يشكل نقيضا لثقافة رأس المال الاجتماعى، كما هى الحال فى الروابط المؤسسية الإثنية أو الطائفية أو المذهبية، إلخ. هذه الظاهرة يطلق عليها بعض الباحثين رأس المال الاجتماعى "السياقى" Contextual، أى الذى يمارس فى سياق معين، ولا يمتد إلى سياقات أخرى، أو يشكل ظاهرة أو اتجاها عاما فى المجتمع. ويعد "روثيستن" من أهم الباحثين الذين سجلوا نقدا قاسيا للأطروحات السابقة، حيث يرى أن الملاحظات التى سجلها "بوتنام" فى أبحاثه على المستويين الكلى والجزئى تؤكدها شواهد عديدة. فعلى سبيل المثال فإن العديد من الدول التى تمتلك مخزونا حقيقيا من رأس المال الاجتماعى

تشهد ديمقراطية ورخاء اقتصادياً ومستويات منخفضة من الفساد. والعكس صحيح. تصدق الملاحظة ذاتها على المستوى الفردى، فمن الملاحظ أن الأفراد المنخرطين فى عضوية روابط ومنظمات وشبكات اجتماعية هم أكثر حيوية وسعادة ورخاء من الأفراد الذين يتصلون بروابط اجتماعية بشكل محدود. وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكن نقد العلاقة الشرطية التى دشنها "بوتنام" بين المقدمات والنتائج، أى بين ارتفاع معدلات رأس المال الاجتماعى والحصول على مخرجات بعينها، مثل تشغيل أفضل لآليات النظام الديمقراطى أو الوصول إلى معدلات نمو اقتصادى. فى هذا الصدد فإن الثقة المتبادلة بين الأفراد- باعتبارها مفهوما حاكما فى أطروحات "بوتنام" ومن سار على دربه من الباحثين- لا تتولد من العوامل "الاجتماعية" التى استندت إليها دراسات بوتنام وفريق العمل المساعد له، قدر ما ترتكز إلى عوامل أخرى تتصل بالميكانزمات السياسية.

الاتجاه الثالث: السوسيو- اقتصادى.

أبرز رموز هذا الاتجاه هو عالم الاجتماعى الأمريكى "فرنسيس فوكوياما"، والذى أعاد إدخال مفهوم "الثقة" إلى دراسات رأس المال الاجتماعى، تأسيسا على كتابات سابقة فى هذا الصدد من أشهرها كتابات آدم سميث، وباحثين اقتصاديين آخرين.

فى دراسته الأولى التى قدمها عام ٢٠٠٠م بعنوان "رأس المال الاجتماعى والمجتمع المدنى"، حاول "فوكوياما" أن يجيب عن تساؤل يتعلق بعلاقة رأس المال الاجتماعى والتنمية السياسية، أى الديمقراطية. أما فى الدراسة الثانية التى قدمها عام ٢٠٠٢ بعنوان "رأس المال الاجتماعى والتنمية"، فقد سعى إلى إيجاد علاقة بين رأس المال الاجتماعى والتنمية الاقتصادية، منطلقا من فرضية أساسية أن رأس المال الاجتماعى يولد "الثقة" التى يحتاجها أى نظام اقتصادى.

يذهب "فوكوياما" إلى أن رأس المال الاجتماعى هو "مجموعة من القيم والمعايير التى تشجع على التعاون بين الأفراد". من هنا فإن الاقتراب الثقافى من المفهوم يشكل حجر الزاوية فى كتابات فوكوياما.وفى رأيه أن ليست كل قيم أو معايير مشتركة تؤدى إلى بناء رأس مال اجتماعى، ولكن تلك النوعية من القيم والمعايير التى تشجع على التعاون ما بين الأفراد(٦٤).

وفى سياق البحث عن أنماط العلاقة بين رأس المال الاجتماعى ونشر الديمقراطية، أعاد "فوكوياما" أطروحات "إليكس دى توكفيل" حول "الديمقراطية فى أمريكا"، والتى رأى فيها أن المجتمع الحديث لم يعد يعرف الروابط التقليدية الموروثة، مثل الروابط العائلية، ولكن

يعرف حالة من الفردية الشديدة، والتى يمكن فقط تهذيبها من خلال التنظيمات التطوعية. نجح المجتمع الأمريكى فى تحقيق ذلك مقارنة بالمجتمع الفرنسى، وهى المقارنة التى رصدها "إليكس دى توكفيل" عشية الثورة الفرنسية بقوله "لا يوجد عشرة فرنسيين على استعداد أن يجتمعوا معا من أجل قضية عامة". وترى هذه النظرة أنه من خلال التنظيمات المدنية يتعلم الأفراد المشاركة فى الحياة السياسية مباشرة (كما ى حالة الأحزاب السياسية)، أو اكتساب ثقافة سياسية تقوم على قيم المشاركة، والتعاون (كما فى حالة التنظيمات التطوعية). ويذهب "فوكوياما" إلى أن التنظيمات المدنية كما أنها تُعد ضرورية لبناء مجتمع ديمقراطى، إلا أنها قد تكون سببا فى ضعف المجتمع السياسى من خلال تركيز بعض المنظمات على مصالحها الضيقة الأنانية على حساب الصالح العام، أو تحول التنظيمات التطوعية إلى واجهات مدنية لإشكال من الطائفية، والقبلية، واستعداء الأغيار(٦٥).

فى مجال البحث عن العلاقة بين رأس المال الاجتماعى والتنمية الاقتصادية، يذهب "فوكوياما" إلى أن رأس المال الاجتماعى يحمل المتغير الثقافى إلى حقل التنمية الاقتصادية، بوصفه تعبيرا عن قيم ومعايير ثقافية، طالما جرى استبعادها عند البحث فى قضايا التنمية. فى حقبة التسعينيات من القرن العشرين، حين روجت المؤسسات النقدية الدولية لحزمة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، لم تأخذ البعد الثقافى فى الحسبان، ما أدى إلى نجاحها فى بعض المجتمعات، وفشلها فى مجتمعات أخرى. فى هذا الصدد يلعب رأس المال الاجتماعى ثلاثة أدوار أساسية: أولا: المساعدة على بناء مؤسسات قادرة على تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية. إذ يُلاحظ أن المجتمعات التى تشهد مشاركة الأفراد فى منظمات كبرى بشكل عام، هى الأقدر بصفة عامة على بناء مؤسسات دولة فعالة. ثانيا: أن رأس المال الاجتماعى يمثل ضرورة أساسية لتحقيق الديمقراطية، وهنا يطور "فوكوياما" مقولاته الأساسية بشأن العلاقة بين رأس المال الاجتماعى والديمقراطية من ناحية، والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى، مشيرا إلى أن رأس المال الاجتماعى يساعد على بناء المجتمع الديمقراطى الذى يقوم على منظمات مدنية فعالة، وهو ما يختلف عن نهج التنمية السابق الذى كان يرى إمكانية تحقيق التنمية من خلال نموذج الدولة السلطوية. فى الوقت الحاضر تحولت الديمقراطية إلى مصدر أساسى من مصادر الشرعية فى الدول النامية التى أغلقت دونها العديد من مصادر الشرعية التى كان يجرى اللجوء إليها فى السابق. ثالثا: أن رأس المال الاجتماعى يوفر الثقة التى يستند إليها أى نظام اقتصادى.

ويعانى كثير من دول أمريكا اللاتينية، والدول النامية عموما من غياب الثقة، وهو أمر شائع فى الدول التى يقوى فيها الاقتصاد العائلى الذى تسود فيه الثقة بين أفراد العائلة، فى حين تغيب أو تضعف مستويات الثقة فى التعاملات التى يكون أطرافها من خارج العائلة الواحدة. وفى هذه النقطة تحديداً، يرى "فوكوياما" أن السياسات العامة لا يمكنها خلق رأس مال اجتماعى نظرا لأنه يتصل بقيم ومعايير ثقافية لها جذور بعيدة فى تاريخ المجتمعات، لكنها تسمح بإيجاد البيئة القانونية والسياسية والإدارية التى تساعد على توليده. من هنا فإن اتخاذ الحكومة لسياسات تعزز حكم القانون، والشفافية، والمساءلة يساعد دون شك على بناء رأس مال اجتماعى. هنا يتجاوز "فوكوياما" فى تحليله لمفهوم رأس المال الاجتماعى النظرة الاجتماعية الضيقة، التى ترى المفهوم مجرد تفاعل بين أفراد وجماعات فى سياق مؤسسى، إلى آفاق البحث فى قدرة مؤسسات المجتمع، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، على بناء رأس مال اجتماعى، وذلك من خلال ربط المفهوم بقضيتين أساسيتين هما: الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. فى هذا الصدد يؤكد أن أكثر الطرق واقعية لبناء رأس مال اجتماعى من خلال السياسة العامة لا يقع على عاتق المستوى الكلى "الماكرو"، ولكن على المستوى الجزئى "المايكرو" من خلال نجاح مؤسسات ومنظمات تعمل على مستوى القرية، والمنظمة البيروقراطية، والشركة، والإدارة الصغيرة داخل المؤسسة فى بناء الثقة بين الأفراد(٦٦).

مما سبق يتضح أن كتابات "فوكوياما" فتحت الباب أمام التعمق فى دراسة المفهوم على مستويات مختلفة، من أهمها النظر فى قدرة مؤسسات المجتمع على توليد رأس مال اجتماعى، وقد أعطى ذلك مساحة تلاق مهمة بين المفهوم وعلم الإدارة العامة، وذلك من خلال بحث العلاقة بين ثقافة المؤسسة ورأس المال الاجتماعى، وما إذا كانت المؤسسات القائمة حكومية أو غير حكومية تساعد على بناء رأس مال اجتماعى، وهل تختلف آليات توليد رأس المال الاجتماعى المؤسسات الحكومية عن نظيراتها غير الحكومية؟ جملة من الأسئلة تشكل مجالات مهمة للبحث فى علم الإدارة.

وتطرح محورية مفهوم "الثقة" فى أطروحات "فوكوياما" حول رأس المال الاجتماعى إشكالية كبرى لا تزال محل بحث فى الدراسات الاجتماعية تتلخص فى السؤال التالى: ما المنابع الأساسية لمفهوم الثقة؟ الظاهر أن "فوكوياما" ينطلق من مفهوم الثقة الجماعية، وهو نفس المنحى الذى اتخذه تقريبا علماء الاجتماع الآخرين الذين اهتموا بدراسة رأس المال الاجتماعى، ولكن هذا لا يخفى أن هناك جدلا واسعا حول إشكالية الثقة، مصادرها،

ومساراتها. ويمكن حصر الخلاف بين مدرستين أساسيتين: المدرسة الأولى هى الرشادة Rationalist التى ترى أن الفرد هو المحور، ومن خلال تفاعل الأفراد تنشأ الظواهر الجماعية، ما يعنى أن مفهوم الثقة- على المستوى الجماعى- ما هو إلا معطى يترتب تلقائيا على شبكة التفاعلات بين الأفراد. المدرسة الثانية هى "الثقافية" Culturalist، وترى أن الظواهر الجماعية هى المستوى الملائم للتحليل، وتتشكل عبر مسارات معقدة، لا تحكمها تفاعلات الأفراد فقط، بل اعتبارات أخرى مؤسسية، واجتماعية، من هنا يركز أنصار هذه المدرسة على الهوية، والضمير الجمعى، والتنشئة، ويرون أن مفهوم الثقة الجماعية، ما هو إلا انعكاس لحالة ضمير جماعى، أكثر من كونه مجرد تعبير عن ممارسات بين أفراد داخل إحدى الشبكات الاجتماعية(٦٧) الظاهر أن "فوكوياما" ينتمى إلى المدرسة الأولى، التى ترى أن الثقة تتولد من تفاعلات الأفراد، ولكن هذا لا يخفى أن هناك قراءات اجتماعية عديدة تعطى مساحة من الاهتمام لعوامل التنشئة الاجتماعية، الأسرية تحديدا، والمؤسسات الدينية، والضمير الجماعى للأفراد فى تحديد مستويات الثقة الجماعية(٦٨).

الاتجاه الرابع: الاجتماع الإدارى

الاهتمام البحثى بالعلاقة بين رأس المال الاجتماعى وعلم الإدارة العامة محدودة، وذلك لسيادة اعتقاد أساسى أن مجال إنتاج رأس المال الاجتماعى هو المجتمع المدنى من ناحية، والسوق بمعناه الواسع من ناحية أخرى، أما المؤسسات الحكومية فهى- فى ظل هذا الاعتقاد- ليس لها علاقة بعملية إنتاج رأس المال الاجتماعى. هذا المدخل تعرض لنقد شديد على خلفية أطروحة قدمها اثنان من الباحثين المهتمين بدراسة رأس المال الاجتماعى فى الوقت الحاضر هما: "ستول" و"روثيستين" حول ما يعرف بالثقة المؤسسية Institutional Trust. وفى رأيهما أن مستوى الثقة العامة فى المجتمع يستند إلى ما يعرف بالثقة المؤسسية فى كل مؤسسات المجتمع، وتعنى شعور الشخص بالعدالة، والثقة، نتيجة إحساسه بأن هناك حالة عامة تلتزم بها مؤسسات الحكومة فى التعامل مع المواطنين بنفس الكيفية من العدالة، والمساواة، والثقة. القضية هنا، والتى لا تزال بحاجة إلى بحث، هى كيف يمكن أن تؤثر الثقة المؤسسية فى بناء رأس المال الاجتماعى لدى الأفراد(٦٩)، وهو ما يجعل من الأهمية بما كان من دراسة الموضوع على مستوى أقسام الإدارة العامة بالجامعات المصرية، وبخاصة قسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية التى أجرى الباحث هذه الأطروحة فى إطاره.

وقد إستمر الاهتمام فى هذا الاتجاه فى ضوء التعريف الموسع لرأس المال الاجتماعى الذى يأخذ فى اعتباره المؤسسات الأفقية (المجتمع المدنى)، والمؤسسات الرأسية (الشركات، الأسرة، إلخ)، إلى جانب المؤسسات العامة، وحكم القانون، والسياسات العامة، وهو التعريف الذى طوره الدكتور "إسماعيل سراج الدين".

واهتم باحثون كثر بمسألة الثقة فى العلاقات الاجتماعية، والمنظمات الخاصة وغير الحكومية، والمؤسسات العامة بوصفها عاملا أساسيا فى إنتاج رأس المال الاجتماعى. وقد وضع أحد الباحثين عددا من النتائج الأساسية فى هذا الخصوص أهمها:(٧٠)

* الثقة فى الأفراد والمؤسسات فى حالة تداخل، فقد يؤدى عدم الثقة فى أحدهما إلى انعكاسات سلبية لدى الآخرى.

* فى حالة غياب الثواب والعقاب، فإن عدم الامتثال للاتفاقات سيكون شائعا.

* التهديد بالعقاب على السلوك الخاطئ يجب أن يصدر عن جهة مؤسسية تتمتع بمصداقية.

* ترتبط الثقة إلى حد كبير بالسمعة، وتنشأ السمعة نتيجة ملاحظة تواتر سلوك معين على مدى زمنى، وتعد السمعة مثل الثقة بمثابة مورد، يستثمر فيه الناس.

* تعتمد الثقة فى جزء كبير منها على الجانب المرئى فى العلاقات المؤسسية، وكذا العلاقات بين الأفراد. ويسهم ذلك فى تقليل المظاهر الانتهازية للسلوك، بخاصة فى مجالات مثل القروض الصغيرة، حيث يراقب المقترضون سلوك بعضهم بعضا. وقد أطلق أحد الباحثين على ذلك "مراقبة الأقران أو الزملاء" (٧١).

وقد ذهب "بوتنام" إلى أن الحكومة الديمقراطية "الجيدة" لا تلبى فقط مطالب مواطنيها، ولكن تسعى إلى تلبيتها بكفاءة. من هنا فإن "القدرة على الاستجابة" Responsiveness تشكل نقطة الانطلاق فى تقييم الأداء المؤسسى- الحكومى- من حيث فرص تأثيره على تكوين رأس المال الاجتماعى، ورأى أنه من الضرورى إعادة طرح الأسئلة التى أهتم بها علماء السياسة منذ عقود "من يحصل على ماذا، كيف، ومتى،ولماذا؟"، وانطلق من ذلك فى وضع إطار يمكن من خلاله تقييم الأداء المؤسسى للحكومة، يتعلق بالعمليات السياسية، وصناعة القرار، والتشريع، والإنفاق العام، ومدى استجابة البيروقراطية(٧٢).

وطور باحثون آخرون، مفهوما شبيها هو "العدالة الإجرائية" Procedural Justice، وهى تحمل معان عدة. قد تعنى "الحصول على عوائد عادلة جراء العمليات الاجتماعية"، أو "عدالة الإجراءات التى تتبع للحصول على عوائد يرغب فيها الناس"، أو "عدالة العمليات التى تؤدى

إلى الحصول على العوائد المرغوبة". نخلص من هذا، أن مفهوم العدالة الإجرائية يجرى دراسته على مستويات عدة، بعضها يركز على "المخرجات"، وبعضها يركز على "المدخلات"، وبعضها يركز على "العمليات". وتؤدى العدالة الإجرائية إلى شعور الأفراد بالحياد فى التعامل معهم، ما يترتب عليه تلقائيا زيادة معدلات الثقة فى الإجراءات المتبعة. ويفرق البعض بين مصدرين للعدالة الإجرائية، أحدهما رسمى يتمثل فى القرارت المتخذة، والثانى غير رسمى يتجلى فى جودة المعاملة التى يلقاها الشخص خلال تعامله مع المؤسسة(٧٣).

يتضح مما سبق أن مفهوم رأس المال الاجتماعى، يشمل جانبين أساسيين هما: المؤسسية، والعلاقات التنظيمية، كما يشمل القيم، والاتجاهات، والمشاعر التى تظهر فى العلاقات بين الأفراد. الفصل بينهما يبدو صعبا فى كثير من الأحيان، بخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن فكرة "الموضوعية المؤسسية" المطلقة، غير قائمة، وأن هناك مساحة- تزيد أو تقصر- من تأثير العلاقات الإنسانية فى بنية المؤسسات الحديثة. وإذا كانت الطبيعة الخاصة المزدوجة لمفهوم رأس المال الاجتماعى تطرح إشكاليات نظرية عديدة، فإنها- فى المقابل- توفر إمكانية لتطوير المجتمعات التقليدية التى يزداد فيها تأثير المكون الشخصى فى القرارات السياسية والإدارة. من خلال الركون إلى رأس المال الاجتماعى، يمكن الأخذ بأدوات التدخل التنموى، التى تقوم على أساس المزاوجة بين كلا النوعين، أى الإفادة من المؤسسات القائمة، وفى الوقت ذاته إزكاء القيم التقليدية التى قد تكون نافعة للتنمية.

من هذا المنطلق يفرق الباحثون بين رأس المال الاجتماعى "المؤسسى" Institutional، ورأس المال الاجتماعى "العلائقى Relational، على الرغم من أنهم يرون أنه ستظل هناك مساحة تفاعل بين النوعين، بحيث يصعب الفصل الجامد، أو الصارم فيما بينهما(٧٤)

يُقصد برأس المال الاجتماعى "المؤسسى" الأدوار المنظمة التى يقوم بها الأفراد فى سياق كيان مؤسسى ما. أما رأس المال الاجتماعى "العلائقى" فهو مشاعر الثقة، والاحترام المتبادل، والتضامن التى تتولد فى العلاقات بين الأفراد، تلقائيا، فى المواقف الاجتماعى التى تستدعى ذلك.

وفى أحيان كثيرة يكون رأس المال الاجتماعى مزيجا من كلا النوعين.

وإذا حاولنا الجمع بين كلا النوعين من رأس المال الاجتماعى، المؤسسى والعلائقى، فى مصفوفة واحدة فإن ذلك يساعد إلى حد بعيد على رصد حالة أو مستوى إنتاج رأس المال الاجتماعى فى مجتمع من المجتمعات(٧٥). هنا سوف نجد أربعة حالات من التفاعل بين رأس المال الاجتماعى المؤسسى، ورأس المال الاجتماعى العلائقى على النحو التالى.

١- فى حالة قوة النوعين، أى وجود علاقات مؤسسية قوية، وقيم ومعايير مستقرة بين الأفراد، فإن ذلك يعنى أن هناك مستوى مرتفعًا من رأس المال الاجتماعى فى المجتمع.

٢- فى حالة ضعف النوعين، أى وجود علاقات مؤسسية ضعيفة، وتراجع فى معدلات الثقة والاعتماد المتبادل والاحترام المتبادل بين الأفراد، هنا نجد درجة من التحلل، والضعف الشديد على مستوى الترابط، تتمثل فى الفردية المفرطة، وغياب المشروعات الاجتماعية العامة، والعزلة الشديدة، إلخ.

٣- فى حالة قوة رأس المال الاجتماعى "المؤسسى"، وضعف رأس المال الاجتماعى "العلائقى"، نكون بصدد منظمات قوية، وعلاقات مجتمعية ضعيفة.

٤- فى حالة قوة رأس المال الاجتماعى "العلائقى"، وضعف رأس المال الاجتماعى المؤسسى، نشهد حالة من حالات غلبة الروابط وأشكال التنظيم التقليدية التى تتمحور حول الأسرة والانتماء الدينى والعشائرى والقبلى، وضعف الأبنية القائمة على الاختيار الحر العقلانى مثل منظمات المجتمع المدنى وهكذا.

فى كثير من دول العالم النامى، ومن بينها مصر، يبدو أن هناك ضرورة للإفادة المتبادلة من كلا النوعين من رأس المال الاجتماعى، بحيث يمكن بناء رأس المال الاجتماعى "المؤسسى" على أساس الروابط التقليدية التى يوفرها رأس المال الاجتماعى "العلائقى". وهو ما ثبت نجاحه فى العديد من المشروعات التنموية، لاسيما فى خبرة الرى فى مالاوى فى نهاية الستينيات من القرن العشرين، والتى قامت- فى الأساس- على بناء علاقات مؤسسية تستمد قوتها من الأشكال التقليدية للتضامن فى العلاقات الريفية، وقد أثبتت هذه التجربة نجاحها، وقدرتها على توفير قيادات مجتمعية منتخبة قادرة على إدارة المهام المطلوبة منها. بالطبع يصعب تعميم هذه التجربة، لأن هناك مجتمعات أخرى أفريقية، مثل زيمبابوى فشلت فيها خبرات مماثلة، بخاصة فى ظل غلبة السياسات العرقية، والتباين الاجتماعى الحاد على أساس تقليدى(٧٦).

ومن ناحية أخرى فإن التحولات الاجتماعية الاقتصادية فى بعض المجتمعات، والتى قد تقترن فى بعض الحالات مع تحولات سياسية، تشكل تحديا للروابط التقليدية، التى تنتج رأس المال الاجتماعى، بحيث تكون هناك ضرورة للاتجاه نحو تمأسس العلاقات، على نحو يؤدى إلى إنتاج رأس مال اجتماعى حقيقى، بدلا من أن تطور العلاقات الاجتماعية التقليدية "الممزقة" أشكالا من السلوك الاجتماعى غير المرغوب.

ثانيا: أسباب "صعود" الاهتمام بمفهوم رأس المال الاجتماعى

واقع الحال أن كتابات المفكرين الأربعة تباينت من حيث نظرتها إلى رأس المال الاجتماعى. فى الوقت الذى جاء الحديث عن رأس المال الاجتماعى فى طيات اهتمام كل من "بيير بورديو" و"جيمس كولمن" بقضايا وموضوعات أخرى، ركز كل من "روبرت بوتنام" و"فرنسيس فوكوياما"- بشكل مباشر- على المفهوم.

هناك إجابات عدة قدمت لأسباب تصاعد الاهتمام بالمفهوم على هذا النحو، ما جعله يخرج عن حيز المفاهيم الفرعية فى البحوث الاجتماعية، إلى نطاق المفاهيم الرئيسية التى يجرى بحثها، والترويج لها، ووضعها على أجندة المؤسسات المالية النقدية.

١- تركز الدراسات التى أجريت فى هذا المجال- فى مجملها- على الجوانب الإيجابية للمفهوم دون الولوج إلى الجوانب السلبية، إلى الحد الذى جعله يقدم بوصفه حلا سحريا لكل المشكلات .Panacea

٢- الطبيعة غير النقدية Non-Pecuniary لرأس المال الاجتماعى، وهو ما دفع العديد من صناع السياسة إلى اعتباره مدخلا مهما للتصدى لمشكلات اجتماعية دون أن يتطلب ذلك التوسع فى الإنفاق، أو تحمل أعباء مالية إضافية فضلا عن أنه يلعب دورا مدعما لمؤسسات السوق من خلال رفع مستوى الثقة فى المعاملات، وخلق روح التضامن والعلاقات الإيجابية بين الأفراد(٧٧).

٣- افتقار المفهوم إلى الضبط المنهجى أدى إلى تشجيع العديد من الباحثين فى الحقول المعرفية المختلفة إلى تناول المفهوم انطلاقا من التأكيد على المعنى الأساسى الكامن فى المفهوم وهو "الرابطة الاجتماعية"، وهو أمر يسهل بل يجذر دراسته من مناح شتى.

٤- إن طرح مفهوم رأس المال الاجتماعى تلاقى مع كثير من الهواجس والمخاوف التى تستبد بالطبقة الوسطى فى كثير من المجتمعات، ووضع النخب المدنية- المهنية والمثقفة والسياسية- أمام تحد واضح. الحديث مثلا عن تراجع معدلات رأس المال الاجتماعى فى الولايات المتحدة وجد اهتماما من جانب قطاعات واسعة من المجتمع التى بدأت تعانى من تقلص مساحات التلاقى الاجتماعى لحساب العمل المهنى. من هنا فإن المفهوم يتماشى مع هواجس شريحة اجتماعية فى المجتمع الأمريكى، قليلة العدد، لكنها واسعة التأثير، هى نخبة فى كل من بوسطن وواشنطن، شعرت بأن ما يحمله المفهوم من حديث تحذيرى من انكماش مساحة "التلاقى الاجتماعى"، على النحو الذى ذكره "بوتنام"، ينطبق عليها، وهو ما جعلها تولى أهمية للمفهوم، وتدفع به إلى مقدمة الاهتمام فى العلوم الاجتماعية(٧٨).

٥- أعاد المفهوم التذكير بالمخاوف الاجتماعية التقليدية التى طغت على اهتمام علماء الاجتماع فى منتصف القرن التاسع عشر، وهى تقوم على اعتقاد أساسى أن المجتمع الصناعى، يشكل ملامح جديدة للعزلة، نتيجة نشوء المدن، والتوسع فى التصنيع، والخروج من رحم العلاقات التقليدية فى الريف، كل ذلك أدى إلى الشعور بالعزلة والاغتراب، ما دفع إلى الاهتمام بوجود أشكال من التنظيم الاجتماعى والسياسى لإعادة صياغة العلاقات الاجتماعية. نفس الهاجس تكرر، ربما على نطاق أوسع فى نهاية القرن العشرين، مع ثورة الاتصالات، وما حملته من طرق تواصل جديدة أبرزها الإنترنت. فقد ذهب "هوارد رينجولد" فى كتابه "المجتمع الافتراضى"، إلى أن البريد الإلكترونى يخلق مجالا عاما غير رسمى للتفاعل بين البشر، ما يؤثر على تفاعلهم فى المجال العام الحقيقى. وقد انتهى تقرير صادر عن "معهد ستانفورد للدراسات الكمية فى المجتمع" إلى نفس الخلاصة، من خلال التأكيد على أن الوقت الذى يقضيه الشخص أمام شاشة الحاسب الآلى، هو بالتأكيد مخصوم من علاقات اجتماعية مباشرة. هذه الفرضيات يشكك فيها كثيرون انطلاقا من أبحاث أمبريقية، ليس مجال عرضها الآن، ولكن ما نريد التأكيد عليه أن إثارة مثل هذه المخاوف دفع إلى مزيد من الاهتمام بدراسة مفهوم رأس المال الاجتماعى(٧٩) .

٦- ارتبط طرح المفهوم فى مطلع التسعينيات من القرن العشرين بمد عولمى تجاه مفهوم الفردية، رافق ذلك تداعى الكتلة الشيوعية، ونشوء ديمقراطيات جديدة فى أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتى السابقة. من هذا المنطلق جرى تناول مفهوم رأس المال الاجتماعى بوصفه مدخلا لتأسيس مجتمع مدنى نشط، يواجه الفردية المفرطة من ناحية، ويساعد على تحول المجتمعات ديمقراطيا من ناحية أخرى(٨٠).

٧- أعاد المفهوم تقديم البعد الاجتماعى إلى الرأسمالية. فقد أدى تنامى الخوف بشأن تدهور مستوى الثقة فى العلاقات الاجتماعية، ولاسيما فى العمل والزواج، إلى الارتباط أكثر بأكثر بالمفهوم بوصفه مدخلا أساسيا لإعادة مفهوم العلاقات الاجتماعية المبنية على الثقة والاحترام المتبادل إلى المجتمع الرأسمالى الذى يشكل نمط تطوره فى الفترة الأخيرة تحديا لهذه العلاقات. فى هذا السياق يمكن فهم العلاقة بين الرأسمالية ورأس المال الاجتماعى فى كتابات عالم الاجتماع الأمريكى "فرانسيس فوكوياما" التى تبشر كتاباته بالانتصار التاريخى للرأسمالية وبأهمية رأس المال الاجتماعى فى آن واحد.

٨- ارتبط المفهوم بأجندة دولية تتمثل فى مبادرة رأس المال الاجتماعى التى أطلقها البنك الدولى، وهو ما جعل كثير من الباحثين يهتم بالمفهوم، ويعيدون إنتاجه فى الدراسات

التى يقومون بها، وإطلاقه في مشروعات عديدة بهدف الحصول على تمويل ودعم مادى، وهو ما انتقده أحد الباحثين، باعتبار أن أجندة "التمويل" هى التى باتت تحدد طبيعة المشروعات التى يجرى الاهتمام بها، وفي أى مسار تتجه(٨١).

٩- ارتبط المفهوم بحالة التحول فى طبيعة الإنتاج على صعيدين أساسيين، الأول: كثرة الحديث عن الأبعاد الاجتماعية فى الإنتاج الاقتصادى، وقد وجد الباحثون فى مفهوم "رأس المال الاجتماعى" أهمية فى هذا الخصوص. أما الثانى فهو التحول فى طبيعة الإنتاج، والتى أدت إلى ظهور اقتصاد المعرفة وعالم الاتصالات، والعمل غير اليدوى، وهو ما جعل رأس المال الاجتماعى مهما من حيث كونه رأس مال غير نقدى، يجسد حالة جديدة من التحول من اقتصاد يقوم فقط على "العمل المادى" Material Labor، إلى حالة أخرى تظهر خلالها أنماطا من العمل غير اليدوى Immaterial Labor بجوار العمل اليدوى التقليدى(٨٢).

ثالثا: إشكاليات مفهوم رأس المال الاجتماعى

يذهب كثير من الدارسين إلى أنه على الرغم من الاهتمام الشديد بمفهوم رأس المال الاجتماعى، من حيث كونه أحد أكثر المفاهيم ذيوعا فى الدراسات الاجتماعية، فإنه لا يزال يتسم بطبيعة غير محددة، يستدعى فى كل علم اجتماعى، ويعد بأشياء كثيرة، وهو ما يخلق حالة من عدم الوضوح بشأنه، ويتسبب فى عدد من الإشكاليات الأساسية.

١- القياس

يعانى مفهوم رأس المال الاجتماعى من إشكاليات حقيقية تتعلق بقياس المؤشرات المرتبطة بالمفهوم، بخاصة مع شيوع استخدامه فى علوم اجتماعية مختلفة من ناحية، واللجوء إلى استخدامه فى حالات إمبريقية جزئية فى تخصصات مختلفة. أدى ذلك إلى وجود مشكلة حقيقية تتعلق بقياسه، وهى مشكلة امتدت لتشمل التشكيك فى المؤشرات والمعايير المستخدمة(٨٣). وقد خلص بعض الباحثين إلى أن التقدم فى مجال قياس رأس المال الاجتماعى يتوقف على الوصول إلى مقاييس مبتكرة تحقق أمرين: الإحاطة بمختلف جوانب المفهوم، و"نمذجة" بعض المؤشرات على نحو يجعل هناك إمكانية فى تطبيقها على نطاق أوسع(٨٤).

٢- عدم الوضوح

يذهب البعض فى انتقاده لمفهوم رأس المال الاجتماعى باعتباره مفهوما يفتقر إلى الوضوح، ويرجع هذا فى جانب كبير منه إلى أن بعض الباحثين استخدموا المفهوم فى سياقات مختلفة، ما

جعله يفتقر إلى التحديد. يعزى أحد الباحثين هذه الحالة إلى الجهود المبكرة التى قام بها "جيمس كولمن"، نظرا لأنه أدرج عددا من التجليات والمفاهيم الفرعية تحت مظلة مفهوم رأس المال الاجتماعى، ما أفقده الخصوصية، والوضوح. فقد ذهب "كولمن"- فى تحليله- إلى أن المفهوم يشمل آليات تولد رأس المال الاجتماعى مثل التوقعات المتبادلة، وقدرة الجماعة على فرض المعايير الخاصة بها، يشمل نتائج مثل الحصول على امتياز الوصول إلى معلومات، وتبع "كولمن" باحثون آخرون أضفوا على المفهوم أبعادا جديدة، ما أفقده تماسكه، وخصوصيته (٨٥).

وفى هذا الخصوص فإن رأس المال الاجتماعى يعرف أحيانا بوصفه "علاقات"، وأحيانا أخرى بوصفه "قيم"، وفى بعض الحالات بأنه "منتج لمدخلات تشمل العلاقات والقيم"، وفى حالات أخرى يجرى التركيز عليه بوصفه "منافع مستحقة لأفراد نتيجة انخراطهم فى علاقات مؤسسية"، كل ذلك جعل المفهوم يدرس فى أجواء من الغموض وعدم الوضوح (٨٦).

واقترح بعض الباحثين استراتيجيتين للتغلب على عدم وضوح المفهوم. الاستراتيجية الأولى: أن يفرق الباحثون الذين يستخدمون المفهوم بين "المؤشرات" الدالة على رأس المال الاجتماعى مثل ارتفاع معدلات العضوية فى مؤسسة مدنية، وبين العوامل التى تؤدى إلى ذلك وهى قد تكون زيادة الروابط والالتزامات المتبادلة بين الأفراد فى سياق معين. الاستراتيجية الثانية الفصل بين تعريف المفهوم، نظريا وإمبريقيا، عن النتائج المترتبة عليه(٨٧).

٣- التركيز المفرط على الإيجابيات

أحد أهم الانتقادات التى توجه إلى مفهوم رأس المال الاجتماعى هو تركيز الباحثين- المفرط- على الإيجابيات التى يحملها المفهوم، حيث يولى غالبيتهم الاهتمام إلى القيم الأساسية التى تحقق الترابط فى المجتمع، مثل الاحترام المتبادل، والثقة، والاعتماد المتبادل. والبعض يربط بين مفهوم رأس المال الاجتماعى والديمقراطية من ناحية، وبين المفهوم والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى. وهو ما تحفظ عليه بعض الباحثين، رافضين تقديم مفهوم رأس المال الاجتماعى بوصفه "أداة للإصلاح"(٨٨) وعلى الرغم من ذلك فقد حذر باحثون كثيرون، ومن بينهم "روبرت بوتنام"، من أن المفهوم يحمل جوانب سلبية، أطلق عليها الجانب الأسود من رأس المال الاجتماعى، وهو ما يتمثل فى التضامن بين أفراد مجموعات صغيرة فى مواجهة مجموعات أخرى، أو الاستعداء على ما هو مختلف، إلخ(٨٩) وقد ذهب أحد الباحثين إلى أهمية النظر إلى التضامن الاجتماعى بوصفه "عامل محايد"، بمعنى أنه قد يترتب عليه إما أشكال من العلاقات الجماعية "البناءة"، أو أشكال أخرى تدفع بعض الجماعات إلى اتخاذ مواقف عدائية(٩٠).

خلاصة الفصل

رأس المال الاجتماعى مفهوم خلافى، يكثر الجدل حوله نتيجة كثرة ترحاله بين حقول معرفية متعددة. بعض الدارسين يفرطون فى تأييده إلى حد الاعتقاد بأنه يمثل حلا سحريا لمشكلات عديدة، والبعض الآخر يغالى فى رفضه إلى حد نفيه تماما. وبينما يكثر الجدل بين مؤيد ومعارض، ذهب كل علم اجتماعى للإفادة من المفهوم فى دراساته الخاصة. فى علم الاجتماع ذهب الدارسون إلى بحث العلاقة بين الشبكات الاجتماعية وقيم الثقة والاحترام المتبادل، وفى علم الاقتصاد ناقش الدراسون علاقة رأس المال الاجتماعى بالنمو الاقتصادى، وفى علم السياسة أحيا علماء السياسة أدبيات سابقة تتحدث عن المشاركة فى منظمات المجتمع المدنى بوصفها مدرسة لتعليم الديمقراطية. وفى علم الإدارة لا تزال الاجتهادات محدودة للإفادة من مفهوم رأس المال الاجتماعى كأداة تحليلية، وقد يكون فيما انتهى البنك الدولى إليه من تعريف المفهوم مدخلا مهما حيث أعتبر أن السياسات العامة والقوانين ومؤسسات العدالة والإدارة العامة مصادر أساسية فى إنتاج وتنمية رأس المال الاجتماعى أسوة بالمنظمات غير الحكومية والشبكات الاجتماعية التى ظلت لسنوات مثار الاهتمام الرئيسى عند النظر إلى المفهوم.

وقد أفادت كل هذه الاجتهادات الباحث فى محاولة تتبع ما يحققه المفهوم من تراكم أثناء ترحاله بين الحقول المعرفية، وأمكن فى النهاية طرح تعريف يتسق مع مجمل ما انتهت إليه اجتهادات الباحثين والدارسين فى هذا الخصوص، من حيث التأكيد على المؤسسية فى إنتاج رأس المال الاجتماعى، وعلى أهمية القيم التى تتولد منه فى تحقيق التنمية، ومواجهة التحديات المشتركة فى المجتمع.

وخلص الباحث إلى أهمية الربط بين علم الإدارة ومفهوم رأس المال الاجتماعى فى محاولة للإفادة منه فى الدراسات الإدارية، آخذا فى الاعتبار المفاهيم الحديثة التى ظهرت لتعميق تواصل المواطن بالإدارة العامة مثل "البيروقراطية العضوية"، و"العدالة الإجرائية"، و"الإدارة بالمشاركة"، وغيره، الأمر الذى يحقق الربط المبتغى بين ما هو حكومى وما هو غير حكومى فى إنتاج واستثمار رأس المال الاجتماعى.

ويعبر ذلك فى جانب رئيسى منه عن أهمية الدور الذى يلعبه رأس المال الاجتماعى فى تحقيق الثقة بين المواطن والإدارة، وهو يعد أمرا لازما للتصدى للمشكلات التى يواجهها المجتمع.

الفصل الثانى

تكوين رأس المال الاجتماعى

مقدمة

هناك مصادر متنوعة تسهم فى تكوين وإثراء رأس المال الاجتماعى، بعضها حكومى وبعضها غير حكومى، بعضها مدنى وبعضها دينى، بعضها يتعلق بالعلاقات بين الأفراد، وبعضها يتصل مباشرة بالسياسات العامة والقوانين. ولأغراض الدراسة يمكن حصر هذه المصادر فى ثلاثة أساسية: تكوينات تقليدية (الأسرة – العشيرة – المجتمع الدينى....)، ومنظمات غير حكومية (خدمية – تنموية – دفاعية)، ومنظمات سياسية حكومية (الأجهزة الحكومية – القوانين– السياسات العامة)، وتكوينات غير حكومية مثل (الأحزاب، النقابات، الحركات الاجتماعية الجديدة.....).

الفصل بين هذه المصادر تحكمى إلى حد بعيد لأغراض الدراسة، لأن الواقع يشهد بمساحات واسعة من التفاعل فيما بينها نظرا لأن موضوعها الأساسى هو الفرد، بكل ما يمتلكه من قدرات عقلية، ومشاعر، واتجاهات، إلخ. ويشكل التفاعل بين هذه المصادر مساحة لإنتاج أو تعويق إنتاج رأس مال اجتماعى، أو إنتاج أنماط من رأس المال الاجتماعى السلبى.

وإذا كان الغرض من هذه الأطروحة هو بحث دور المنظمات غير الحكومية فى الحالة المصرية فى إنتاج رأس مال اجتماعى، فإنه من المهم التعرف على المصادر الأخرى لإنتاج

رأس المال الاجتماعى، وتحديد الأوزان النسبية لكل منه، وذلك بهدف الوقوف على الدور الذى تقوم به المنظمات غير الحكومية فى هذا الشأن، وصور التفاعل بينها وبين المصادر الأخرى فى إنتاج رأس المال الاجتماعى.

فى هذا الفصل نتناول المصادر المتنوعة لتكوين رأس المال الاجتماعى، وتحديد أوجه التكامل بينها من خلال مبحثين أساسيين، يتناول الأول استعراضا لمصادر رأس المال الاجتماعى، وأبرز الأدبيات التى تناولت هذه المصادر. ويتناول المبحث الثانى إنتاج رأس المال الاجتماعى بين الدولة والمجتمع.

المبحث الأول
مصادر رأس المال الاجتماعى

تمهيد

وفق التعريف الموسع لرأس المال الاجتماعى الذى انتهينا إليه فى الفصل الأول، يمكن القول بأن هناك ثلاثة مصادر أساسية فى تكوين، وإثراء، وتنمية رأس المال الاجتماعى فى أى مجتمع تختلف فى طبيعة الدور الذى يلعبه كل منها فى عملية تكوين رأس المال الاجتماعى، لكنها تظل جميعا فى حالة تفاعل، وتداخل، وتنتج أنماطا من العلاقات تختلف من مجتمع لآخر.

تتنوع مصادر إنتاج رأس المال الاجتماع، بين مؤسسات تقليدية (الأسرة، الأقارب، الجماعة الدينية)، ومؤسسات الدولة (الأجهزة الحكومية، السياسات العامة، إلخ)، ومنظمات المجتمع المدني التى تتنوع ما بين نقابات مهنية وعمالية وأحزاب سياسية ومنظمات غير حكومية. وإذا أردنا التركيز على دور المنظمات غير الحكومية فى تكوين رأس المال الاجتماعى فإنه ينبغى التأكيد على قضية أساسية هى أن هذه المنظمات لا تنتج رأس المال الاجتماعى على نحو منفرد، لكنها تتأثر بالدور الذى تلعبه المصادر الأخرى عبر سلسلة من العلاقات التفاعلية.

فى هذا المبحث، نستعرض المصادر المتنوعة لإنتاج رأس المال الاجتماعى، وما يثار من جدل علمى حول دور كل منها فى هذه العملية التراكمية، مع التركيز بصفة خاصة على المنظمات غير الحكومية، وعلاقتها بالتكوينات الأخرى سواء كانت تقليدية أو حكومية.

تأسيسا على ذلك يتناول المبحث النقاط التالية:
أولا. التكوينات التقليدية.
ثانيا: إسهام الدولة فى بناء رأس المال الاجتماعى.
ثالثا: المجتمع المدنى.
رابعا: المنظمات غير الحكومية فى الحالة المصرية.

أولا: التكوينات التقليدية

يُقصد بالتكوينات التقليدية تلك الروابط والعلاقات التى ينخرط فيها الفرد بسبب واقعة الميلاد فى سياق أسرى معين، مثل الأسرة، العائلة، الجماعة الدينية، إلخ. وهى روابط ذات طبيعة استبعادية بمعنى أنها تضم أفرادا تجمعهم هوية ضيقة مشتركة، ولا تسمح للآخرين بالانضمام أو الانتساب إليها إلا فى حدود ضيقة.

وتُعد الأسرة النواة الأساسية للتكوينات التقليدية، وهى من أكثر المؤسسات الاجتماعية التى تستند إلى عضوية موروثة بسبب واقعة الميلاد، أكثر ما تشهد عضوية مؤسسية تقوم على الاختيار الإرادى الحر. هناك جدل فى الأدبيات حول دور الأسرة فى تكوين رأس المال الاجتماعى. فقد استند "روبرت بوتنام"- فى أطروحاته- إلى العلاقات الأسرية فى تفسير تآكل رأس المال الاجتماعى فى الولايات المتحدة. وانشغل عدد من الباحثين بمعرفة تأثير الأسرة على حالة رأس المال الاجتماعى بالنسبة للأفراد الأعضاء فى تنظيمات تطوعية من خلال التركيز على الدور الذى تلعبه الخلفية الأسرية فى تطوير معدلات الثقة لدى الأفراد(٩١).

وإذا عدنا إلى دراسات علم النفس الاجتماعى سنجد سيلا من الأبحاث تؤكد على أهمية العلاقات الأسرية فى توليد الثقة بين الأفراد لأسباب عدة: أولا: التنشئة الأسرية للأطفال فى مناخ من الانفتاح، والثقة المتبادلة، والاحترام بين الوالدين والأبناء. ثانيا: أن الوالدين يُعلمان أبناءهما كيف يتفاعلون مع المجتمع، وكيف يمنحون ثقتهم للآخرين. ثالثا: توفر الأسرة إطارا مرجعيا للأبناء لتقييم تجاربهم الاجتماعية الأولى فى بناء الثقة، والتعاون، والعلاقات مع الآخرين (٩٢) وأخيرا، فإن السؤال الذى شغل بعض الباحثين، ولم يأخذ حقه فى البحث هو: على عاتق من فى الأسرة يقع العبء الأكبر فى تكوين الثقة لدى الأبناء؟ هناك دراسات عديدة، بما فى ذلك بعض مما كتبه "جيمس كولمن"، تُعطى أهمية متزايدة للدور الذى تلعبه الأم فى هذا الخصوص.

وقد ذهب "أستون" إلى أن رأس المال الاجتماعى يظهر- فى المقام الأول- فى علاقات الفرد بالآخرين، وتشكل الأسرة مجالا مهما يمكن للآباء من خلاله ممارسة الضبط

الاجتماعى، والدعم النفسى، والمساندة الاجتماعية فى علاقاتهم بأبنائهم، وبالتالى فإن ما يمتلكه طفل من مفاهيم وتصورات فى أجواء أسرة يغيب عنها أحد الوالدين أو كليهما، يختلف بالطبع عما يمتلكه طفل آخر نشأ فى ظل أسرة تسود الوالدين فيها علاقات الود والتراحم. واقترح "أستون" التفرقة بين ثلاثة أبعاد أساسية عند دراسة دور الأسرة فى تكوين رأس المال الاجتماعى: بنية الأسرة، نوعية العلاقات بين الوالدين والأبناء، وأخيرا الموارد المتاحة فى العلاقات الأسرية (مثل المعلومات والنصائح التى تُقدم للأبناء إلخ)(٩٣).

ويُلاحظ أن الدراسات التى تتناول دور الأسرة فى تكوين رأس المال الاجتماعى متعددة، وتنطلق من زوايا شتى، فمثلا اهتم "تاكر" بأثر تنقل الأسرة من مكان لآخر على مستوى رأس المال الاجتماعى لدى أعضائها، وخلص إلى أن تماسك الأسرة يُشكل عاملا مهما فى الحفاظ على مستوى متقدم من رأس المال الاجتماعى لدى أفرادها، بعكس الآثار السلبية التى تتمخض عن اقتران التنقل المكانى بالتفسخ الأسرى(٩٤).

وبصفة عامة يمكن القول إن علاقة الأسرة بتكوين رأس المال الاجتماعى معقدة، نظرا لما لاحظه بعض الباحثين من أن ما تتمتع به الأسرة من مستوى متقدم فى رأس المال الاجتماعى ينعكس إيجابيا على قدرة الوالدين فى نقل منافع رأس المال المادى (ثروة، ممتلكات، إلخ)، ورأس المال البشرى (تعليم، تدريب، خبرات فى الحياة، إلخ)(٩٥).

ولا يقتصر الاهتمام بالدور الذى تلعبه الأسرة فى تكوين رأس المال الاجتماعى على المجتمعات التقليدية التى يبرز فيها دور الأسرة، وأحيانا الأسرة الممتدة، ولكن امتد كذلك إلى بعض الدول الصناعية الحديثة، على الرغم مما تشهده من شيوع ظاهرة "الأسرة النووية"، وكذلك العلاقات الاجتماعية خارج إطار الأسرة ذاتها. فمثلا كشفت دراسة حول رأس المال الاجتماعى فى اليونان أهمية الدور الذى تلعبه الأسرة فى تشكيل رأس المال الاجتماعى، بخاصة فى ضوء تقاليد المجتمع اليونانى التى تقوم على إيلاء أهمية خاصة للأسرة(٩٦).

وإلى جانب الأسرة يبرز دور الروابط الدينية باعتبارها من المصادر الأساسية فى تكوين رأس المال الاجتماعى. تقوم المؤسسات الدينية ببناء وتعزيز رأس المال الاجتماعى، سواء كانت كنائس أو مساجد أو معابد على مستويات مختلفة، فهى تقدم شبكة أمان اجتماعى لأعضائها، وتهبهم المعنى فى الحياة، والدوافع لخدمة القضايا العامة، والمساندة عند الضرورة والاحتياج، والرابطة الروحية فى لحظات الشعور بالأزمات. وعادة ما يلتقى الأفراد فى رحاب الروابط الدينية مرة أو أكثر كل أسبوع، وأحيانا يلتقون بشكل يومى، كل ذلك يوفر

إمكانية خلق شبكات اجتماعية تقوم على قيم مشتركة. ويصف "جارى بوما" أن الأديان لا تجمع فقط الأفراد من ثقافات متعددة، متخطية حاجز المكان، لكنها تربط حياة الأفراد جميعا بخيط واحد بالحياة الآخرة، أو الأبدية، ما يجعل سلوك وأشواق المؤمنين تأخذ مسارات مشتركة فى الحياة، وهو ما يساعد على تكوين علاقات اجتماعية فيما بينهم تقوم على التضامن، والثقة آملا فى السير معا للوصول إلى النهاية السعيدة الموعودين بها(٩٧).

فى دراسة للباحث "كرستوفر كاندلاند" حول "الإيمان ورأس المال الاجتماعى فى جنوب آسيا" خلص إلى أهمية الدور الذى يلعبه الدين فى تكوين أو عرقلة عملية تكوين رأس المال الاجتماعى، سواء عبر المؤسسات الدينية أو من خلال المنظمات غير الحكومية التى تعمل فى الفضاء الدينى. وانطلق فى بحثه من دراسة حالات عدة هى باكستان، وتايلاند، وإندونيسيا وسيرلانكا، معتمدا على إجراء مقابلات مع مسئولين حكوميين، ونشطاء فى المجتمع المدنى، وقيادات فى المؤسسات الدينية، والجامعات، فضلا عن العاملين فى مجال الإعلام. وانتهى إلى أنه فى كل من تايلاند وباكستان حيث تعتمد الدولة بصورة مكثفة على "الدين الرسمى" فى تبرير السياسات واكتساب الشرعية فإن المؤسسات الدينية لا تلعب دورا واضحا فى التغيير الاجتماعى، والتنمية المجتمعية، وهى من القضايا وثيقة الصلة برأس المال الاجتماعى. على العكس من ذلك، فإن الدولة فى إندونيسيا وسيرلانكا لا تنحاز إلى وجود "دين رسمى" لها، وهو ما أدى إلى أن تكون المؤسسات الدينية فيها أكثر قدرة على لعب دور مؤثر فى عملية التغيير الاجتماعى، والتنمية بمفهومها الواسع. وبشكل أكثر تدقيقا، إذا نظرنا إلى كل من باكستان وإندونيسيا، حيث أن الغالبية العظمى من سكان كلتا الدولتين من المسلمين، فإن دور المؤسسات الدينية فى عملية التغيير الاجتماعى فى كل منهما يختلف اختلافا جذريا. فى باكستان سعت الحكومات المتعاقبة منذ تأسيس الدولة عقب انفصالها عن الهند عام ١٩٤٧م إلى اعتبار الدين "قوة محافظة" وليست "ثورية" فى المجتمع، وغلب على خطاب السلطة مسحة دينية ذات طبيعة محافظة، وتوظيف واضح للدين فى اكتساب الشرعية السياسية. ويشار فى ذلك تحديدا إلى عام ١٩٨٠م حيث قننت الحكومة جمع الزكاة من المواطنين، وشكلت لجانا محلية بلغ عددها اثنين وثلاثين ألفا لتوزيع أموال الزكاة تحت سلطة الدولة. وتبلغ الأموال التى يجرى جمعها ملايين الدولارات، توزع فى وجهاتها الشرعية على الفقراء والأيتام والعجزة. ويشكو قطاع من المواطنين من توظيف الاعتبارات السياسية فى توزيع أموال الزكاة بما يعود بالنفع على الحكومة فى تدعيم شرعيتها،

وتغلغلها فى المجتمع. خلافا لذلك تأتى أندونيسيا التى تعاقب على حكمها منذ الاستقلال عام ١٩٤٥م زعماء عدة مثل أحمد سوكارنو (١٩٤٥-١٩٦٦م)، ومحمد سوهارتو (١٩٦٦-١٩٩٨م) والذى خلفه الرئيس عبد الرحمن وحيد، حيث اعتمدت مفهوم "الإله الواحد" فى دستورها، ولم تفصح عن هويته أو تتخذ دينا رسميا معينا، وهو ما يغضب قطاعا عريضا من المسلمين. وبرغم ذلك تبدو فى إندونيسيا، على عكس باكستان، المنظمات الدينية أكثر نشاطًا، وحضورا فى عملية التغيير الاجتماعى(٩٨).

هذه الدراسة، رغم ما قد يرد عليها من انتقادات، لفتت الانتباه إلى أهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به التكوينات الدينية فى المجتمع، وسعت إلى رصد الاختلافات فيما بينها بالاستناد إلى متغير واحد فقط هو مفهوم "الدين الرسمى" أو ما وصفته بتعبير Civic Religion وعلاقته بالتغيير الاجتماعى، حيث يضعف دور المؤسسات الدينية فى تكوين رأس المال الاجتماعى فى الدول التى تستند فى سياساتها إلى وجود دين رسمى، حيث تسعى فى الأساس إلى تكثيف توظيفه بشكل محافظ فى إنتاج الشرعية السياسية. هذه الظاهرة ليست حكرا على المجتمعات الإسلامية، التى تنزع فى بعضها السلطة السياسية إلى توظيف الدين فى اكتساب الشرعية السياسية، فقد نبه "روبرت بوتنام" إلى هذه الظاهرة فى دراسته الشهيرة حول شمال وجنوب إيطاليا، التى سبق الإشارة إليها فى متن هذه الأطروحة عدة مرات، إلى أن مأسسة الدين، مثل الكاثوليكية فى إيطاليا، شكلت- حسب وصفه- مصدرا فقيرا فى إنتاج رأس المال الاجتماعى. وأضاف أن كثافة حضور الصلوات الكنسية فى جنوب إيطاليا، خلافا لشمالها، أدى إلى انصراف الأفراد عن المشاركة فى الهيئات المدنية، وبالتالى أضعف من مستوى رأس المال الاجتماعى لديهم(٩٩).

ومن ناحية أخرى فإن هناك بعض الدراسات التى تنزع إلى التأصيل الدينى لمفهوم رأس المال الاجتماعى. فمثلا إذا كان المفهوم يتناول الشبكات الاجتماعية، وعددا من القيم فى مقدمتها الثقة والتضامن، فإن هناك دراسات ترى أن ما جاء به المفهوم له أساس دينى، سابق عليه بالطبع، وإن لم يحمل مسمى رأس المال الاجتماعى. فى هذا السياق تجدر الإشارة إلى دراسة "عبد الحسن فاروقى" حول الإسلام ورأس المال الاجتماعى، التى خلص فيها إلى القول بأن الإسلام سعى إلى إرساء جذور رأس المال الاجتماعى فى المجتمع من خلال بناء الشبكات التى تقوم على التعاون بين المؤمنين، موضحا أهمية ودلالة بعض المفاهيم مثل "الزكاة" و"الوقف"، إلخ(١٠٠).

ويمثل الحديث عن الإيمان والعمل الأهلى مبحثا مهما، حيث تقوم العديد من المنظمات غير الحكومية على استلهام القيم الدينية فى عملها، وهو ما يُطلق عليه Faith-based Organisations، وإذا كانت هناك العديد من التجارب فى الخبرة الغربية تجسد الارتباط بين التنمية والقيم الإيمانية، مثل العلاقة التى تربط العديد من المنظمات التنموية والإغاثية بالكنيسة، فإن هذه المسألة باتت محل اهتمام فى العالم العربى، حيث يتجاور الحضور الإسلامى والمسيحى فى مجال التنمية. فى دراسة أخيرة حول التنمية والإيمان وعلاقتهما بالتنمية المستدامة، رصد اثنان من الباحثين خبرة جمعيتين أهليتين فى مصر، إحداهما مسيحية وهى الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، والثانية ذات طابع إسلامى خيرى هى جمعية رسالة للأعمال الخيرية، من خلال حوارين مع اثنين من الشخصيات المحورية فى عمل هاتين الجمعيتين منذ تأسيسهما، وقد أشار كلاهما على سبيل الاتفاق إلى أن الإيمان يشكل مخزونا لدى المجتمع يمكن الإفادة منه فى تفعيل الطاقات التنموية فى مجال العمل الأهلى، حيث أن الإيمان والتنمية يلتقيان فى السعى إلى الارتقاء بنوعيه، والنهوض بالإنسان، وإزالة الكوابح والمعوقات التى تعترض طريقه، والعمل على استعادة الأمل، والثقة بالنفس، وهو ما يشكل أساسا للتنمية المستدامة من ناحية، وركيزة أساسية فى بناء رأس المال الاجتماعى من ناحية أخرى(١٠١).

ثانيا: إسهام الدولة فى بناء رأس المال الاجتماعى

الحديث عن دور الدولة فى بناء رأس المال الاجتماعى محل جدل بين الباحثين، ويعود الأمر فى جانب كبير منه إلى اختلاف طبيعة دور الدولة من مجتمع لآخر. إذ يذهب أحد أهم منظرى مفهوم رأس المال الاجتماعى "جيمس كولمن" إلى القول بأن "العلاقة بين الأنشطة التى تقوم بها الدولة وعملية إنتاج رأس المال الاجتماعى ذات طبيعة صفرية Zero-Sum Game، كلما اتسع دور الحكومات فى المجتمع تقلص المخزون المجتمعى من رأس المال الاجتماعى(١٠٢).

هناك باحثون آخرون مثل "ناجت" ينتقدون محاولات إبعاد الدولة عن عملية تكوين رأس المال الاجتماعى، حيث يرى أن وجود الدولة والقواعد التى تقوم بإنشأها وتنفيذها يمكن أن تقوى وتزيد من فعالية المنظمات المحلية التى تسهم فى إثراء الروابط الاجتماعية بين الأفراد على أساس من العمل الجماعى والتضامن(١٠٣).

وقد اقترب من هذا الجدل "بيتر إيفان"، وهو أحد أهم الكتاب الذين تصدوا لقضية تعزيز دور الدولة فى المجتمع، والبحث عن عوامل تعزز الشراكة بين الحكومة والمجتمع

المدنى فى مجال التنمية السياسية. ويذهب إلى أن هناك من الباحثين من كان وراء إستبعاد أى دور للدولة فى بناء رأس المال الاجتماعى انطلاقا من الإيمان المطلق بسحر السوق فى تحقيق التنمية، ذلك الخطاب الذى راج منذ السبعينيات فى حقل التنمية. ولكن هناك اثنان من التحولات الكبرى أفقدت هذا الخطاب بريقه هما· الأول كثرة الأصوات التى صدرت من قلب الدول الصناعية الرأسمالية، وليست الدول النامية الفقيرة، التى تنتقد غياب العلاقات الاجتماعية الراسخة فى هذه المجتمعات، وشيوع مظاهر الثقافة الاستهلاكية الترفية، وكثير من هذه الأصوات تحدث عن ضرورة إثراء رأس المال الاجتماعى. أما التحول الثانى فهو النجاح الذى حققته تجارب التنمية فى جنوب شرق أسيا، والتى شهدت دورا متناميا للدولة، واستطاعت دول مثل تايوان وكوريا الجنوبية أن تحقق معدلات تنمية مرتفعة. وبالتالى لم يعد مقبولا أن تستمر النظرة السلبية تجاه دور الدولة فى إنتاج رأس المال الاجتماعى باعتبارها خصما مباشرا للأفراد والمجتمعات المحلية فى إطلاق قدراتها الذاتية فى بناء علاقات مؤسسية واجتماعية تقوم على الثقة والاحترام المتبادل والتضامن(١٠٤).

وقدم باحثون آخرون شواهد أخرى على أهمية دور الدولة فى إنتاج رأس المال الاجتماعى. فقد ذهب "تونج فو" فى كتاب حديث له إلى أن الاعتقاد الذى ساد فى العقدين الأخيرين للألفية الثانية من تراجع دور الدولة لم يعد له ما يعززه أو يسنده. فقد سادت كتابات الباحثين المبشرين بالعولمة فرضية أساسية عقب انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتى، واجتياح موجات التغيير الديمقراطى والتحول صوب اقتصاديات السوق فى أوربا الشرقية –مفادها أن سيادة الدولة إلى زوال، ودورها إلى تراجع، لاسيما مع تصاعد دور الكيانات الكونية الكبرى مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، وبروز دور الشركات العالمية متخطية الحواجز الثقافية والحدود الجغرافية مثل "ماكدونالدر"، "محطة سى أن أن الإخبارية"، و"ميكروسوفت" فى مجال الحاسب الآلى. ولكن لم تكد تمر سوى سنوات قليلة حتى عاد التفكير بقوة فى دور الدولة فى أعتى الدول الصناعية الرأسمالية نتيجة تكرر الأزمات الاقتصادية والمالية حيث تدخلت الدولة لتنظيم حركة السوق، وتلعب البيروقراطية الحكومية دورا أساسيا فى حماية المجتمعات الصناعية من مغبة الأزمات الاقتصادية. من هنا فإن مفهوم "دولة التنمية" Development State يعود إلى دائرة الاهتمام مرة أخرى، ليس بالمعنى الاشتراكى السابق، ولكن وفق مفهوم جديد يقوم على محورية دور الدولة فى المجتمع، ليس بالمعنى القمعى، ولكن وفق آليات ديمقراطية تقوم على

المشاركة والمساءلة والشفافية واحترام حقوق الإنسان، وهو ما يؤدى بالضرورة إلى تطوير نوعية الحياة التى يعيشها الأفراد(١٠٥).

ويطرح الحديث عن دور مؤسسات الدولة فى بناء رأس المال الاجتماعى قضية أساسية هى عدم وجود اتفاق حول "القدر" الذى يمكن أن يكون تدخل الدولة فيه مفيدا لبناء رأس المال الاجتماعى.

هنا يصبح طرح سؤال الديمقراطية أساسيا، حيث يظل دور الدولة حاضرا فى تطوير رأس المال الاجتماعى من خلال قدرتها على بناء مجتمع ديمقراطى حقيقى. فى هذا الشأن لاحظ كثير من الباحثين أن الحكومات التسلطية تقوض دعائم رأس المال الاجتماعى فى المجتمعات من خلال الحد من حق المواطنين فى التنظيم، وبث ثقافة الارتياب والشك بين القوى السياسية والتيارات الثقافية والفكرية فى المجتمع، وأحيانا بين المواطنين أنفسهم، وأخيرا تعبئة قطاع عريض موال لها من قوى المجتمع المدنى سواء كانت أحزاب أو نقابات أو منظمات غير حكومية على نحو يضمن هيمنتها، ويسهل توظيفه فى مواجهة تنظيمات المجتمع المدنى المستقلة. الملفت أنه فى سياق البحث فى هذه المسألة، بخاصة فى الدول النامية، عادة ما يجرى تقييم دور الدولة سلبيا، بحسبانها الطرف الرئيسى المعوق لنشوء وتطور المجتمع المدنى من خلال الركون إلى ترسانة من القوانين واللوائح التى تكبل المبادرة الحرة الشخصية للأفراد. قد يكون هذا صحيحا فى حالة الدول النامية، وهو أمر يتصل بطبيعة تدخل الدولة غير القانونى فى شئون المجتمع، أكثر ما يتصل بحجم تغلغلها القانونى الفعلى لتنظيم العلاقات داخل المجتمع. مثال على ذلك هناك دول- كما هو الحال فى الدول الإسكندنافية- تلعب الدولة فيها دورا رئيسيا فى مساعدة التنظيمات التطوعية على العمل جنبا إلى جنب مع الحكومة فى توفير "الرعاية الاجتماعية"(١٠٦)

وتقدم الدول الاسكندنافية مثالا مهما حول ما تقوم به الدولة فى تكوين رأس المال الاجتماعى. إذ أن الطبيعة التغلغلية لهذه الدول فى شئون المجتمع من خلال تقديم الخدمات والمنافع العامة للمواطنين، جعلها أكثر استجابة لاحتياجات الأفراد، وأكثر قدرة على بناء الشعور بالثقة والتضامن فيما بينهم. وهو ما يؤكد أن الحكومات "الكبيرة" ليست سيئة فى ذاتها مثلما يذهب البعض، ولكن يتوقف الأمر على مدى تحليها بمبادئ الحكم الرشيد مثل المساءلة، والمسئولية، والالتزام بحكم القانون، والشفافية، وحسب تقرير البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة عام ٢٠٠٢م فإن الدول الاسكندنافية هى الأقل فسادا، والأكثر اهتماما وصونا لحقوق الإنسان، وتبدى احتراما وتوقيرا لحكم القانون، مما جعلها مصدرا أساسيا فى الاستثمار فى رأس المال الاجتماعى.

وقد ذهب فى الاتجاه ذاته "فرانسيس فوكوياما" حيث يرى أن هناك ضرورة أساسية فى القرن الحادى والعشرين تتمثل فى إعادة بناء الدولة، لأن فشل أو ضعف الدولة أدى إلى تفاقم مشكلات إنسانية كبرى من الفقر إلى انتشار مرض الإيدز وأخيرا تفشى الإرهاب. وفى رأيه أن إعادة بناء الدولة أولوية كبرى يتعين أن تتصدر الأدبيات السياسية بدلا من الترويج للأفكار الداعية إلى تقزيم دور الدولة. وإذا كانت هناك كوابح تعوق عملية إعادة بناء الدولة مثل الموارد المالية، إلا أن ذلك لا يجب أن يصرفنا عن مشكلات بنيوية أساسية فى الدول النامية يتعين الالتفات إليها مثل نقص الابتكار فى صنع السياسات العامة، وعدم توفر القدرات البشرية القادرة على التطبيق الكفء لهذه السياسات. وهناك أربعة مجالات أساسية لبناء الدولة هى البناء التنظيمى، الشرعية السياسية، الحكم الرشيد، وأخيرا ما أسماه "فوكوياما" العوامل الثقافية والهيكلية. فى هذا السياق يأتى الحديث عن أهمية دور الدولة فى إثراء رأس المال الاجتماعى، حيث رأى أن هناك حالة من التغذية المتبادلة بين الدولة وتكوين القيم الأساسية لرأس المال الاجتماعى. فمن ناحية أولى فإن توفر قيم رأس المال الاجتماعى يساعد على إعادة بناء الدولة. مثال على ذلك الخبرة اليابانية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث لم تبزغ الكفاءة المؤسسية من الأخذ بقواعد تقنية أو فنية فقط، ولكن أيضا نتيجة الثقافة الناهضة التى قامت النخب السياسية والإدارية التى تولت مقاليد الأمور ببثها فى المؤسسات العامة. ومن ناحية ثانية فإن مؤسسات الدولة الكفء تسهم فى الوقت نفسه فى إثراء قيم رأس المال الاجتماعى، والدليل على ذلك أن إخضاع المؤسسات العامة للمساءلة، والحرص على الشفافية فى العمل العام يساعد على نشر قيم إيجابية فى مؤسسات المجتمع كافة، الحكومية وغير الحكومية. وفى ذلك يلعب السلوك العام دورا مهما لا يمكن إغفاله فى إرساء قيم رأس المال الاجتماعى(١٠٧).

وتعزيزا لهذا الاتجاه يرى "أرتشون فونج" أن مخزون رأس المال الاجتماعى فى أى مجتمع يُعد شرطا أساسيا لقيام حكم رشيد يقوم على المساءلة، والمشاركة من جانب المواطنين أنفسهم، إذ يشكل غياب ثقافة الانخراط فى مؤسسات مدنية عائقا أمام تعميق المشاركة، ومساءلة الجهاز الحكومى، وتنمية روح التعاون فى العلاقات ما بين المواطنين أنفسهم(١٠٨).

ثالثا: منظمات المجتمع المدنى

يُعرف المجتمع المدنى بأنه المساحة من التفاعلات التى تقع بين الأسرة (أصغر مؤسسات المجتمع) من ناحية والدولة (الكيان السيادى الأكبر) من ناحية أخرى، بما

تتضمن مشاركة الأفراد فى تكوينات مدنية بالإرادة الحرة الطوعية. وعلى الرغم اختلاف الباحثين فى زاوية النظر إلى مفهوم المجتمع المدنى فإن هناك ما يشبه القواسم المشتركة فى التعريفات المتداولة للمفهوم بوصفه تعبيرا عن تكوينات مستقلة عن الحكومة، تجمع مواطنين حول قضايا مشتركة، وتسعى إلى ممارسة تأثير ما يتراوح بين خدمة الأعضاء المنضمين لها إلى التأثير على السياسات العامة(١٠٩).

وتعد المنظمات التطوعية Voluntary Organizations أو ما يُطلق عليه أحيانا المنظمات غير الحكومية Non-Governmental Organizations من التكوينات الأساسية التى ينطوى عليها مفهوم المجتمع المدنى. وعلى الرغم من أن المنظمات التطوعية انتشرت منذ عشرات السنين فى بقاع عديدة من العالم، تحت مسميات شتى، فإنها تنامت، كما وكيفا، فى دول العالم أجمع، باستثناء نماذج محدودة مثل بورما وكوبا حيث تفرض الحكومات قيودا شديدة على إنشاء وعمل هذه المنظمات.

وفى العقدين الأخيرين هناك اهتمام كبير بالدور الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية، وهو ما رافقه اهتمام ببناء القدرات المؤسسية والتنظيمية لهذه المنظمات. وفى هذا السياق ظهر الاهتمام بالدور الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية فى بناء رأس المال الاجتماعى، ورصدت مجموعة من الدارسين فى حقل التنمية العوامل الرئيسة لهذا الاهتمام، والتى من أبرزها(١١٠):

١- إن غياب الاستقرار فى البنى السياسية والاقتصادية فى العديد من الدول فرض ضغوطا على عمل المنظمات غير الحكومية، ما دفعها إلى العمل على بناء قدراتها التنظيمية فى محاولة للتكيف مع المتغيرات، وجعلها تولى أهمية إلى التفكير فى إرساء علاقات مؤسسية تقوم على المشاركة، والثقة المتبادلة.

٢- هناك حالة مستمرة من الجدل، فى الدائرتين الأكاديمية والسياسية بشأن العلاقات المعقدة التى تجمع كلا من المنظمات غير الحكومية من ناحية، وعدد من الفاعلين الآخرين من ناحية أخرى مثل الحكومات، والهيئات الممولة، والمستفيدين، والقطاع الخاص، والهيئات الإعلامية، إلخ.

٣- التغيرات الكبرى التى حدثت فى مفهوم المنظمات غير الحكومية ذاتها فى دول الشمال من كونها مجرد منظمات مدنية تقوم بتنفيذ مبادرات تنموية بصورة مباشرة إلى منظمات شريكة تقدم الدعم الفنى فى مجال التنمية بالتعاون والشراكة مع نظيراتها فى دول الجنوب، بحيث تتحمل الأخيرة العبء الأكبر فى تنفيذ المبادرات التنموية. كل ذلك رفع

من سقف التوقعات فى أن تجسد المنظمة غير الحكومية من الداخل قيم المشاركة، والثقة، والتضامن، وغيرها من القيم الأساسية التى تشكل مفهوم رأس المال الاجتماعى.

٤- التغيرات التى حدثت فى حقل التنمية ذاته، من الاهتمام فقط بالقضايا التقنية والفنية، إلى الاهتمام بقضايا تدخل مباشرة فى صلب التغيير الاجتماعى مثل المشاركة والنوع، إلخ.

ويرى كثير من الدارسين أن مفهوم المنظمات غير الحكومية بات مفهوما فضفاضا، يصلح كمظلة لعدد من المنظمات غير الحكومية التى تختلف من حيث الخبرة، والتوجهات، وطريقة العمل، ومجالات النشاط، من منظمات دولية كبرى إلى منظمات محلية صغيرة، ومن منظمات تقوم على الأنشطة الخيرية إلى أخرى تهدف إلى التأثير على السياسات العامة. وعلى الرغم من التباين بين المنظمات غير الحكومية، كما وكيفا، فإنها باتت ترتبط بجملة من المفاهيم الحديثة من بينها مفهوم رأس المال الاجتماعى. هذا الاهتمام ليس مُنبت الصلة عن جملة من المفاهيم الأساسية التى راجت فى دوائر البحث والعمل المدنى على السواء مثل المشاركة، أصحاب المصلحة، التمكين، الاستدامة.

وبصفة عامة، تعنى المشاركة- فى سياق العمل التنموى- توفير المجال لأصحاب المصلحة فى تحديد المشكلات، ووضع الخطط، ومراقبة عملية التنفيذ. ويُقصد بأصحاب المصلحة أى فرد أو مجتمع أو مجموعة منظمة لديها مصلحة فى مشروع ما، إيجابا أو سلبا، أو لديها القدرة على التأثير عليه فى أى منحى، إيجابا أو سلبا، ويمكن أن ينقسموا إلى أصحاب مصلحة أساسيين، ثانويين، ومحوريين. والأساسيون هم من يتأثرون بشكل مباشر، والثانويون هم من يتأثرون بصورة غير مباشرة، أما المحوريون فهم من يمتلكون مكانة أو سلطة أو قدرات تأثيرية عالية يمكن أن تؤثر على مضمون ومسار المشروع التنموى. وأخيرا يمكن تعريف الاستدامة بأنها استمرار المنافع أو الفوائد لمدة أطول عقب انتهاء الدعم المادى/ الفنى/ المالى الذى يقدمه الممول لمشروع من المشروعات. وأخيرا فإن التمكين يعنى عملية مستمرة يمكن فى سياقها أن يشكل الأفراد، أو المجموعات، أو المجتمعات المحلية حياتهم، والمجتمع الذى يعيشون فيه على النحو الذى يرتضونه لأنفسهم.

وترتبط هذه المفاهيم- بصورة أو بأخرى- بمفهوم رأس المال الاجتماعى. فإذا كان المفهوم فى جوهره يعنى بإنشاء روابط مؤسسية على أساس من التضامن، والثقة المتبادلة، والاحترام، المشاركة، فإن هذه المفاهيم الأربعة: المشاركة، أصحاب المصلحة، الأستدامة، التمكين ترمى إلى ارتفاع مستوى انخراط الأفراد، وبخاصة المستفيدون، أو ما يطلق

عليهم أصحاب المصلحة فى علاقات مؤسسية تقوم على المشاركة، والتضامن من أجل استمرار التنمية (الاستدامة)، والعمل على نحو دائم من أجل تطوير نوعية الحياة (التمكين)(١١١).

وإذا نظرنا إلى مفهوم المشاركة على وجه الخصوص، سنجد اجتهادات كثيرة مقدمة حول الدور الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية فى إحياء انخراط الأفراد فى المجال العام، وهو ما يعرف باسم Associational Life وهو تعبير قديم ظهر فى كتابات "أليكس دى توكفيل"، اليوم هناك مجموعات جديدة من الباحثين تسير على خطاه يُطلق عليها "توكفيليون جدد" Neo-Tocquveillians يركزون على دور الروابط والتكوينات المؤسسية فى دعم التعددية، وتكوين شبكات الأمان الاجتماعى، وتمثيل قطاعات متنوعة من المجتمع، الخ. وقد طرح بعض الباحثين فى الفترة الأخيرة مصطلح المجتمع الجيد Good Society مرادفا للمجتمع المدنى، حيث يرون أن المجتمع الجيد له اشتراطات معينة تظهر فى نطاق المجتمع المدنى أبرزها التعبير المتوازن عن المصالح المتنوعة، فتح المجال العام أمام العقول والأفكار التى تسهم فى تحقيق التقدم الاجتماعى، تعميق مشاركة الأفراد فى الحياة العامة، خلق مجالات للتعاون بين الأفراد متنوعى الهويات الفرعية، الحيلولة دون استئثار نخب محدودة العدد بصناعة القرار فى مختلف مؤسسات المجتمع، هذا فضلا عن نشر فضائل التسامح، وقبول الاختلاف، والتأكيد على أن المجال العام مفتوح أمام كل شخص، وليس حكرا على مجموعة ضيقة مغلقة على ذاتها (١١٢).

فى هذا السياق يمثل التشبيك، التنظيمات التطوعية، المجتمع المدنى، الروابط غير الرسمية، مسميات عديدة راجت فى كتابات منظرى مفهوم رأس المال الاجتماعى. فى هذا يُلاحظ أن هناك اتجاها رائجا فى أدبيات رأس المال الاجتماعى، يعود فى المقام الأولى إلى كتابات "إليكس دى توكفيل"، التى رأت أن المنظمات التطوعية بمثابة "مدارس تعليم الديمقراطية"، وسارت على هذا النهج كتابات عديدة، أبرزها ما طرحه "روبرت بوتنام"، بشأن وجود طبيعتين لرأس المال الاجتماعى، الأولى مؤسسية، تتمثل فى التشبيك، والروابط بين الأفراد، والثانية ثقافية تتعلق بقيم الاعتماد المتبادل، والثقة، والاحترام المتبادل، والتعاون التى تنشأ من جراء عضوية الأفراد فى المنظمات التطوعية(١١٣) هذه الفرضية الأساسية فى كتابات عديدة قلما أخضعت للبحث الأمبيريقى الجاد، حيث لا نعرف على وجه التحديد العلاقة بين حجم عضوية منظمة مدنية ما وطبيعة الثقافة التى تترتب على هذه العضوية. يتصل هذا الموضوع مباشرة بالأبحاث التى تجرى فى الثقافة

السياسية. فقد لاحظ كل من "ألموند" و"فيربا" في الستينيات من القرن الماضي - أي قبل أطروحات بوتنام بثلاثة عقود- أن الأعضاء في مؤسسات مدنية أكثر فعالية سياسيا، ولديهم وعي سياسي مقارنة بغيرهم، وأكثر تفاؤلا في قدرتهم على التأثير في السياسات العامة، وأكثر دعما للقيم الديمقراطية. وفي بحث حديث ذهب "الموند" والفريق البحثي المعاون له، إلى أن عضوية المنظمات التطوعية تعلم الأشخاص احترام الذات، والمهارات العامة، والهوية الجماعية(١١٤).

وفي نفس الاتجاه أثبت باحث آخر هو "سليمنز" أن العضوية المتعددة في منظمات النساء في نهاية القرن العشرين ساعدت على نقل الثقافة المدنية، والمهارات التنظيمية، وتدعيم الروابط الشخصية. وسار المهتمون بدراسات رأس المال الاجتماعي على هذا الدرب، حيث أكدوا أن المنظمات التطوعية تنقل لأعضائها ثقافة مغايرة تقوم على الثقة، والاعتماد المتبادل، والمشاركة. وهو ما يُعد ضروريا لبناء أي مجتمع ديمقراطي. وإذا كانت عضوية التنظيمات التطوعية ترفع معدلات الثقة بين الأفراد، فإن هناك تساؤلا عادة ما يتردد، وهو هل عضوية الأفراد في التنظيمات التطوعية دليل على ارتفاع معدل الثقة لديهم أم أن التحاقهم بالتنظيمات التطوعية يساعدهم على تطوير معدلات الثقة؟. تختلف الإجابة عن هذا السؤال. هناك من يرى أن انضمام الأفراد إلى المنظمات التطوعية يعكس في ذاته "وجود معدلات ثقة لديهم بالفعل"، أكثر ما يشكل فرصة بالنسبة لهم لاكتساب الثقة في العلاقات التي تجمعهم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هناك تساؤلا إشكاليا يتعلق بطبيعة العلاقات السائدة في المنظمة التطوعية، وهو هل تمتلك المنظمات غير الحكومية آليات وخبرات سابقة تساعد على تطوير معدلات ثقة الأفراد أكثر من غيرها؟ محاولة الإجابة عن السؤال تضع عبئا على الباحث في اكتشاف نوعية العلاقات المؤسسية، والتفاعلات الاجتماعية، والعلاقات الشخصية التي تحكم المنظمات التطوعية، وعلاقة ذلك بقدرة هذه المنظمات المتفاوتة على توليد رأس مال اجتماعي. يشكل ذلك مدخلا مهما من مداخل البحث في رأس المال الاجتماعي، يقترب فيه من علم الإدارة العامة، بما يمتلكه من مقتربات لدراسة أشكال التنظيم المختلفة، والثقافة التنظيمية، وأنماط القيادة، وقنوات تدفق المعلومات، إلخ. تتضاعف أهمية ذلك في ضوء أبحاث ودراسات كشفت عن أن نمط البناء المؤسسي يؤثر -إلى حد بعيد- في نوعية رأس المال الاجتماعي، فمثلا المنظمات التي تمتلك بناء هرميا جامدا في صناعة القرار أقل قدرة من المنظمات التي تقوم على الديناميكية في العلاقة بين مختلف مستويات الإدارة على بناء رأس المال الاجتماعي.

وأخيرا، يرى بعض الباحثين أن مفهوم "المؤسسة الرسمية"، أيا كانت حكومية أو غير حكومية، يحتاج إلى مراجعة خاصة فيما يتصل ببناء رأس المال الاجتماعى، حيث يرى كثيرون أن هناك روابط صغيرة، مثل التجمعات النسوية، أو تجمع النساء اللاتى يلتقين على باب المدرسة فى انتظار أولادهم فى نهاية اليوم الدراسى، قد تستطيع أن تنشئ علاقات تقوم على الثقة، والاحترام المتبادل بين أعضائها، أفضل من التنظيمات التطوعية تستند إلى العضوية الرسمية (١١٥) .

هناك مداخل نظرية عديدة لتصنيف التكوينات غير الحكومية، تستخدم مؤشرات ومعايير متباينة. فى مجال دراسة رأس المال الاجتماعى تبدو هناك ضرورة نظرية فى تصنيف التكوينات غير الحكومية انطلاقا من معيار مزدوج يقوم على العضوية من ناحية، وأنماط التفاعل بين الأعضاء والكيان المؤسسى من ناحية أخرى.

انطلاقا من ذلك يمكن التفرقة بين ثلاثة تكوينات رئيسية: التكوينات التقليدية، المؤسسات الخدمية، المنظمات المدنية (١١٦).

١- التكوينات التقليدية .Primoridal العضوية فيها غير تطوعية، أو بمعنى أدق إجبارية تترتب على صدفة الميلاد، مثل عضوية الأسرة، القبيلة، العشيرة، الجماعة الدينية، الخ. تمتاز هذه التكوينيات بارتفاع ما نطلق عليه النزعة الاستبعادية، حيث أنها تضم كل من ينطبق عليه شروط العضوية، وتغلق الباب أمام الآخرين المختلفين، وتجعل عضويتها غير مفتوحة أمام من يطلق عليهم "الأغيار".

والأعضاء المنتمون إليها فى حالة التزام دائم بالقيم والتقاليد والأعراف المعمول بها، وأى خروج عليها، يترتب عليه درجات من العقاب تتراوح ما بين اللوم الاجتماعى والإيذاء البدنى.

٢- المؤسسات الخدمية . Tertiary تضم جماعات المصالح، الشركات التجارية، والنقابات المهنية والعمالية. وعادة ما تكون لها أهداف محددة بدقة، وتضم الأعضاء الذين يسعون إلى تحقيق هذه الأهداف، وعادة ما تقود الأهداف المحددة إلى إيجاد هيكل إدارى هرمى، ووجود استراتيجيات واضحة للتعبئة، وتحقيق الغايات.

٣- المنظمات المدنية .Civic تختلف عن النوعين السابقين فى كونها ذات عضوية مفتوحة، استيعابية مما يجعلها تختلف عن التكوينات التقليدية، ولا تسعى لتحقيق الربح أو المكاسب المادية أو السلطة السياسية مثل المؤسسات الخدمية باختلاف أطيافها. باختصار، هى مؤسسات تنطلق من أهداف عامة لخدمة المجتمع، وتضم الأفراد الذين يسعون إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال برامج محددة، وغالبا ما يكون لأعضائها النشاط الأساسى فى تحقيق هذه

الأهداف، وينكمش فيها إلى حد ما "الكادر الإدارى"، أو على الأقل لا يكون بنفس الاتساع الذى تشهده المؤسسات الخدمية. وبالطبع قد تكون هناك معايير محددة للعضوية فى هذه المنظمات، لكنها فى النهاية معايير ليست استبعادية على أساس لون أو جنس أو عرق أو معتقد، لكنها تستبعد من هم خارج التخصص أو الاهتمام أو الذين لا تربطهم بها مصالح مشتركة. مثل تجمعات أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات، أو الجمعيات الموسيقية، أو المنظمات الحقوقية، هذه جميعا تضم الأعضاء الذين يشتركون فى الأهداف الموضوعة، بصرف النظر عن انتماءاتهم الأولية الأسرية أو الدينية إلخ.

إذا نظرنا إلى التفاعل بين الأعضاء فى كل من هذه التكوينات الثلاثة سنجد أنماطا متباينة من التفاعلات.

فى المنظمات المدنية العضوية فيها أقل "رسمية"، وأكثر "مرونة" من العضوية فى النمطين الآخرين من التكوينات غير الحكومية. فمثلا العضوية فى التكوينات الأولية تقوم على رابطة الدم، والنسب، والمصاهرة، والمعتقد المشترك وما يحيط بها من مشاعر الولاء، الود، والحب، والخوف، إلخ. والعضوية فى المؤسسات الخدمية تقوم على المصالح، بما تستلزمه من عقود عمل، وترتيبات مالية ومؤسسية يغلب عليها لغة مصالح واضحة، صريحة، لا تحتمل لبسا أو غموضا. أما التكوينات المدنية فهى فى الغالب تستند إلى العضوية "الاختيارية"، وتطور صورا من مشاركة الأعضاء فى المبادرات المطروحة ما بين العمل المباشر أو المشاركة فى التخطيط، والعمل، وما إلى ذلك. فضلا عن أنها تتسم بدرجة عالية من التسامح مع أى تقصير من جانب الأعضاء فى المشاركة الفعالة، أو التعاون المستمر، باعتبار أنها لا تقوم على مصالح مادية أو مالية، بل تقوم على تلاقى الأفكار، والاتجاهات، والاهتمام المشترك(١١٧).

وإذا نظرنا إلى التنظيمات المدنية، بخاصة فى علاقتها بإنتاج رأس المال الاجتماعى، سنجد أن هناك أشكالا مختلفة (١١٨) .

١- منظمات "المجال الأساسى" Substantive Domain وهى المنظمات التى تقدم خدمات تنموية إلى المجتمع المحلى، ومن غير المتوقع أن نجد اختلافا كبيرا فيما بينها فى إنتاج رأس المال الاجتماعى.

٢- منظمات "العضوية التخصصية" هى المنظمات تقوم على عضوية بين أشخاص متماثلين، مثل جميعات رجال الأعمال، أو الجمعيات العلمية، ومن غير المتوقع- كذلك- أن نجد فيما بينها اختلافا كبيرا فى إنتاج رأس المال الاجتماعى.

٣- منظمات "الرؤية الأوسع" ومنظمات "الرؤية الأضيق"، هناك منظمات تخدم المجتمع على نطاق واسع، أى تقدم خدماتها خارج نطاق أعضائها المباشرين، وهناك منظمات تخدم أعضاءها فقط دون غيرهم. من المتوقع أن يوجد اختلاف فى إنتاج رأس المال الاجتماعى حيث تميل المنظمات صاحبة "الرؤية الأوسع" إلى إنتاج رأس المال الاجتماعى على نطاق أفضل من المنظمات صاحبة "الرؤية الأضيق".

٤- منظمات "مفتوحة" ومنظمات "مقيدة"، هناك منظمات مفتوحة لكل شخص، وأخرى مقيدة باعتبارات مهنية أو مالية أو وظيفية. مرة أخرى، من المتصور أن تنتج المنظمات "المفتوحة" رأس مال اجتماعى أفضل من المنظمات "المقيدة".

٥- منظمات "دفاعية" ومنظمات "غير دفاعية"، هناك منظمات دفاعية تقوم على التأثير على السياسات العامة فى مجال معين مثل البيئة أو حقوق الطفل أو حقوق المرأة، وأخرى غير دفاعية، تخدم مجتمعها المحلى فحسب، وليس لها أجندة تتشابك مع السياسة المباشرة. من المتوقع أن تسهم المنظمات "الدفاعية" فى إنتاج رأس مال اجتماعى أفضل باعتبار أنها تؤثر على الاتجاهات العامة، ولا تتبنى أجندة ضيقة مكانيا.

تؤثر المنظمات غير الحكومية- إيجابا وسلبا- على عملية تكوين رأس المال الاجتماعى. فمثلا تؤدى بعض المنظمات غير الحكومية فى دول الشمال- بخاصة تلك التى تقدم منحا لنظيراتها فى دول الجنوب- إلى تعطيل عملية بناء رأس مال اجتماعى من خلال ما تقدمه من إعانات مباشرة للتقليل من حدة الفقر، دون الاهتمام بدعم قيم المشاركة والالتزام من جانب المستفيدين، الأمر الذى يؤدى فى نهاية المطاف إلى إضعاف حافزية الأفراد والجماعات فى المجتمعات المحلية على بناء روابط اجتماعية، وتمديد نظام قيمى فوقى لا يشارك الأفراد فى صنعه، فضلا عن ترجيح عقلية الاتباع والاعتماد على الآخرين على المستوى الجماهيرى. وتعزيزا لهذا الرأى خلص "بيل أبوم" فى دراسة حول العلاقة المنظمات غير الحكومية من ناحية وبناء رأس المال الاجتماعى والتنمية من ناحية أخرى فى جواتيمالا، إلى أن المنظمات غير الحكومية التى تقدم برامج الرفاهة الاجتماعية لعبت دورا سلبيا فى الحد من الجهود المبذولة لبناء رأس مال اجتماعى من خلال تعزيز ثقافة التبعية والاعتمادية على المستوى الشعبى، وتقديم حلول ومناهج فوقية للتعامل مع المشكلات المحلية (١١٩).

من ناحية أخرى فإن المنظمات غير الحكومية التى تتبنى استراتيجيات للتدخل Inter-vention Strategies من خلال السعى إلى بناء القدرات، والدعوة، وتقديم حوافز للعمل الجماعى يمكن أن تلعب دورا مهما فى بناء رأس المال الاجتماعى. فى هذا السياق يبرز

عدد من مجالات العمل الأساسية مثل بناء القدرات الذاتية، الحكم الداخلى، التعليم المدنى، دعم التطوع، الدعوة، التعبئة والضغط، إلخ. هذه البرامج تشير إلى ما يمكن أن تسهم فيه المنظمة غير الحكومية فى دعم عملية بناء رأس المال الاجتماعى. على سبيل المثال فى تحليله لمشروعات الرى فى بنجلاديش أشار "بوكلاند" إلى الدور الذى تلعبه منظمات الدعم على المستوى الشعبى Grassroots Support Organizationsفى بناء روابط اجتماعية، وذلك من خلال التدريب على عمليات التفاوض التى تجرى بين المستفيدين من شبكات الرى والنخبة الزراعية فى الريف(١٢٠).

يمكن للمنظمات غير الحكومية- إضافة إلى ذلك-أن تقدم نفسها بوصفها مصدرا أساسيا لتكوين رأس المال الاجتماعى من خلال تعميق تبادل المعلومات، التعريف بالمشكلات الحقيقية للقطاعات المهمشة على المستوى الشعبى، والدفع فى اتجاه الشراكة بين الأطراف المختلفة فى العملية التنموية: الحكومة، والمجتمع المدنى، والسوق. فى هذا السياق يشير "بيتر إيفان" إلى أن المنظمات غير الحكومية التى تسعى إلى بناء رأس مال اجتماعى بين القطاعات الشعبية الأكثر هامشية وتهميشا فى المجتمع يجب أن تنظر إلى الحكومة ليس بوصفها "عدوا"، ولكن تسعى للتواصل مع الإصلاحيين فى الحكومة، وتنسج العلاقات معهم، وتسعى لبناء قوة دفع جماعية تستمد ماء الحياة من تكامل الأدوار بين الحكومة والمجتمع المدنى. إذ فعلى الرغم من أن المنظمات غير الحكومية تقوم بأدوار مهمة فى التعبير عن مصالح قطاعات شعبية عريضة، وتقديم خدمات اجتماعية لها لم تعد الحكومة قادرة على تقديمها، فإن العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية تنزع فى بعض الأحيان إلى التنافس، مما يحول دون تبادل المعلومات فيما بين الجانبين. وأكثر من ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية قد تلجأ إلى التحايل للإفلات من الرقابة الحكومية(١٢١).

رابعا: المنظمات غير الحكومية المصرية

يُعد الحديث التفصيلى عن المنظمات غير الحكومية، من حيث التعريف، العمليات الداخلية، التكوين المؤسسى خارج نطاق هذه الأطروحة، التى تنصب بصورة أساسية على قياس إسهام المنظمات غير الحكومية فى بناء رأس المال الاجتماعى. فى هذا الصدد، ولأغراض الدراسة، يمكن حصر المنظمات غير الحكومية فى السياق المصرى فى الجمعيات والمؤسسات الأهلية المشهرة لدى وزارة التضامن الاجتماعى (الشئون الاجتماعية سابقا)، والتى تخضع لأحكام القانون (٨٤) لسنة ٢٠٠٢م. وإذا كان الباحث فضل حصر مفهوم المنظمات غير الحكومية فى الجمعيات الأهلية، فإن ذلك يقتضى إبراز عدد من القضايا

والإشكاليات الأساسية التى تشكل مقدمة لا غنى عنها لفهم السياق الذى تعمل فيه الجمعيات الأهلية فى الخبرة المصرية، والذى يؤثر- بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى إنتاج القيم الأساسية لرأس المال الاجتماعى مثل الثقة والتضامن والرضا، وكذلك فى تكوين علاقات شراكة بين الحكومة والمجتمع المدنى، لما لها أيضا من دور مهم فى تشكيل رأس المال الاجتماعى.

إذا نظرنا إلى السياق الذى تعمل فيه الجمعيات الأهلية فى مصر تبدو هناك إشكاليات تتعلق بالعلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية.

فى المرحلة الأولى التى شهدت بزوغ المجتمع المدنى فى القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، وهى الفترة التى عرفت فيها مصر نظاما سياسيا شبه تعددى، كان المشرع يتدخل فى العمل الأهلى انطلاقا من ضرورات التنظيم القانونى لإنشاء الجمعية وإشهارها، ولم يقض بأى نوع من الرقابة القانونية المعوقة للعمل الأهلى. وفى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ جرى صياغة عقد اجتماعى جديد بين الدولة والمواطن ترتب عليه فرض قيود على المجتمع المدنى بصفة عامة، حيث برزت الدولة المتغلغلة فى شئون المجتمع، والتى تقدم الوعود للمواطن بالتعليم المجانى والوظيفة والمسكن وتحرير الأرض المحتلة من إسرائيل، كل ذلك مقابل تأجيل المشاركة السياسية. فى ظل حالة الاستقطاب بين نخبة يوليو من ناحية وقوى المعارضة من ناحية أخرى فرضت الرقابة على القطاع الأهلى، وأخضع لسيطرة الدولة مثلما تحقق فى نموذج الاقتصاد الموجه الذى أخضع النشاط الاقتصادى لهيمنة الدولة، وكذلك إلغاء النظام الحزبى التعددى، والأخذ بالتنظيم السياسى الواحد. وشكل القرار الجمهورى رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة مرحلة جديدة من العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية حيث أخضعت الأخيرة إلى رقابة وإشراف وتوجيه من جانب الجهة الإدارية، أى وزارة الشئون الاجتماعية وقتئذ، والتى سبق أن تأسست عام ١٩٣٩ إلا أنه لم يكن لها مثل هذا الدور قانونا. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل صدر القرار الجمهورى بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والذى كان ترديدا لمعظم مواد القرار الجمهورى السابق عليه، من حيث التأكيد على ولاية وزارة الشئون الاجتماعية على الجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى تغليظ العقوبات فى حالة المخالفة. وفى رأى بعض الباحثين الذين اهتموا بتتبع الإطار القانونى للعمل الأهلى فى مصر أن هذا القانون كان بمثابة سلاح ذو وظيفة سياسية بهدف منع المشاركة الشعبية(١٢٢).

وفى منتصف التسعينيات من القرن الماضى بدا أن هناك تغيرا فى الموقف الحكومى تجاه قانون الجمعيات الأهلية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، فقد اتسع نطاق الرفض له، فى الوقت الذى لعبت فيه الجمعيات الأهلية دورا مهما فى مؤتمر السكان الذى عقد بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤، يضاف إلى ذلك نشوء العديد من الشركات المدنية التى تعمل فى مجالات اهتمام العمل الأهلى بصفة عامة، وتجتذب مصادر التمويل الخارجى دون أن تخضع لرقابة وزارة الشئون الاجتماعية. وبرر أصحاب هذه الأشكال الجديدة من العمل المؤسسى غير الحكومى لجوءهم إلى هذه الصيغة القانونية للإفلات من الوصاية الحكومية.

بعد فترة من الجدل، والضغط من جانب منظمات المجتمع المدنى والضغط المضاد من جانب الحكومة صدر قانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وعلى الرغم من أن القانون الجديد حقق بعضا من مطالب الجمعيات الأهلية، فإنه كان أقل من المأمول، وتعرض لنقد شديد من جانب النشطاء فى العمل المدنى. وقد حُكم- فيما بعد- بعدم دستوريته، الأمر الذى مهد لصدور القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ لتنظيم العمل الأهلى. وعلى الرغم من أن القانون الجديد جاء مشابها إلى حد بعيد مع سابقه، فإنه ظل يحوى العديد من الإشكاليات من أبرزها(١٢٣):

١- التوسع فى النشاط المحظور على الجمعيات، إذ تقضى المادة (١١) من القانون بحظر قيام الجمعيات بنشاط سياسى أو نقابى مقصور ممارسته على الأحزاب السياسية والنقابات. ومن المعروف أن النشاط السياسى أكثر اتساعا من النشاط الحزبى، ويشمل بين طياته التوعية السياسية، والتثقيف السياسى... إلخ.

٢- فرض الهيمنة البيروقراطية على تأسيس الجمعيات، إذ لا يكتفى المشرع بإخطار الجهة الإدارية بتأسيس جمعية، ولكن يمهل ممثل جماعة المؤسسين ستين يوما، فإذا انقضت هذه الفترة دون تلقى اعتراضا من الجهة الإدارية أشهرت الجمعية بحكم القانون، ويحق للجهة الإدارية خلال الفترة المشار إليها رفض الطلب بخطاب مسبب، ويمنح القانون فى المادة (٨) الجهة الإدارية حق الاعتراض على ما ترى وجها للاعتراض عليه فى النظام الأساسى للجمعية أو فيما يتعلق بالمؤسسين. وفى كل الأحوال يجوز الطعن على قرار الجهة الإدارية أمام المحكمة المختصة خلال مدة ستين يوما من تاريخ صدور القرار.

٣- فرض القيود على حق التقاضى. على الرغم من أن الدستور كفل حق التقاضى للمواطنين والشخصيات الاعتبارية فإن القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، أسوة بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ قضى بتشكيل لجنة لفض المنازعات بين الجمعية والجهة الإدارية، يغلب

على تشكيلها الطابع الحكومي. ويعد اللجوء إلى هذه اللجنة إجباريا، حيث ينص القانون على عدم قبول الدعوى بشأن النزاع أمام المحكمة المختصة إلا بعد صدور قرار فى النزاع المعروض على اللجنة ، ويكون رفع الدعوى خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار.

٤- سلب اختصاصات الجمعية العمومية. ينص القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ أسوة بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ فى المادة (٤٠) على أنه إذا لم يكن عدد أعضاء مجلس الإدارة فى الجمعية يكفى لانعقادها بشكل صحيح جاز لوزير الشئون الاجتماعية (التضامن الاجتماعى فيما بعد) عند الضرورة تعيين مفوض بقرار مسبب من بين الأعضاء الباقين أو من غيرهم، تكون له اختصاصات مجلس الإدارة، وعلى المفوض أن يدعو لعقد جمعية عمومية خلال ستين يوما لانتخاب مجلس إدارة جديد، وتنتهى مهمته عقب انتخاب المجلس. وكان من الأجدى – تحقيقا لاستقلال الجمعيات الأهلية- ألا يلجأ الوزير لتعيين مفوض، ويمكن أن يتولى بقية أعضاء مجلس الإدارة – فى الحالة المشار إليها- الدعوة لعقد جمعية عمومية طارئة لانتخاب مجلس إدارة جديد.

٥- حل الجمعية العمومية بموجب قرار إدارى. أراد المشرع أن تكون الجهة الإدارية هى الخصم والحكم فى شئون الجمعية، فقد مُنح الوزير المختص إمكانية حل الجمعية كما ورد فى المادة (٤٢) من القانون (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ علما بأن القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ منح هذه الإمكانية للمحكمة المختصة، ومكن الجمعية من الاعتراض على قرار المحكمة، إلا أن المشرع عدل هذه المادة فى القانون فى صياغته الجديدة، وأورد أسبابًا عدة أجاز بها للوزير سلطة حل الجمعيات الأهلية، وبالنظر إلى تلك الأسباب نجدها مليئة بالعبارات الفضفاضة التى لا يمكن وضع تعريف جامع مانع لها، مثل عبارة "ارتكاب مخالفة جسيمة للقانون أو النظام العام أو الآداب". من الواضح أن قرار حل الجمعية يمكن أن يصدر عن تفسير لعبارة حمالة أوجه فى القانون، وهو ما يختلف على ما استقر عليه الفقه القانونى من ضرورة صياغة النص العقابى على نحو يسمح بتطبيقه فى حدوده المقررة، دون إساءة فهم محتواه أو تأويل خاطئ له.

من ناحية أخرى فإن الأصل فى العقوبة أن تكون "شخصية" بمعنى أن يقع العقاب على كاهل من أدين بارتكاب الجرم، أما حل مجلس إدارة الجمعية برمته نتيجة خطأ عضو أو بعض من أعضائه ينطوى على عقاب جماعى يخل بنظم العقاب العادلة فى النظام القانونى الحديث.

في ضوء ما سبق يمكن القول بأن الإطار التشريعى الذى يحكم أنشطة الجمعيات الأهلية فى الواقع الراهن لا يزال يحوى بعض القيود المعوقة للعمل الأهلى، ويعطى الجهة الإدارية اليد الطولى فى العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية، على نحو يتطلب ضرورة مراجعة القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ فى إطار تصور مشاريع الإصلاح والهندسة السياسية الجديدة للمجتمع المصرى.

ولكن حتى تكتمل الصورة، فإنه من الإنصاف القول بأن الإشكاليات التى تحيط بعمل الجمعيات الأهلية لا تقتصر فقط على العوائق القانونية بل تشمل عددا من الاختلالات البنيوية على صعيد العمل الداخلى فى هذه الجمعيات من ناحية، وعلى صعيد علاقاتها بعضها ببعض من ناحية أخرى.

١- غياب ما يمكن أن نطلق عليه ثقافة العمل التطوعى فى المجتمع المصرى، إذ إن عدد المتطوعين المهتمين بالمشاركة فى أنشطة الجمعيات الأهلية محدود، وحتى فى الحالات التى يوجد فيها بعض المتطوعين فإن المنظمات تفتقر إلى وجود إدارة خاصة بهم تهدف إلى الإفادة منهم، وتنمية قدراتهم فى نفس الوقت. وعادة ما يكون غرض المنظمة الإفادة القصوى من المتطوع دون النظر إلى تطلعاته ورغباته والبواعث التى تكمن خلف التحاقه بالمنظمة.

٢- الافتقار إلى الكادر البشرى المؤهل القادر على التعامل مع البيئة التنظيمية للعمل الأهلى، ويغلب على كثير من الجمعيات الأهلية الكبرى عدم الاستقرار الوظيفى نتيجة تنقل العاملين فيما بينها بحثا عن فرص عمل أفضل، وهو ما يمكن أن نطلق عليه ظاهرة "تدوير الكادر البشرى" فى العمل الأهلى، نظرا لأن هناك مجموعة بعينها محدودة العدد تنتقل بين الجمعيات التى تعتمد فى تمويلها على المنح الخارجية.

٣- غياب الثقافة الديمقراطية فى إدارة العمل الداخلى. فعلى الرغم من أن العمل غير الحكومى يوفر مساحة واسعة من الحرية والحوار والمبادرة مقارنة بالعمل الحكومى فإنه من المشاهد أن الكثير من المنظمات غير الحكومية لا تزال تدار بذهنية بيروقراطية، ويشوب العمل بها غياب المبادرة، والركون إلى الروتين.

٤- الأخذ بالمفاهيم الغربية الحديثة بآليات قديمة، مما يجعل الحداثة حبيسة الخطابات النظرية أكثر من كونها خبرة ممارسة عملية. مثال على ذلك الطريقة التى يجرى بها التعامل مع مفهوم مثل الحكم الجيد Good Governance، فقد شرعت العديد من الجمعيات الأهلية فى تطبيق هذا المفهوم لارتباطه بأجندة تمويلية، إلا أن الطريقة التى

جرى بها تطبيق المفهوم تكشف عن غياب الذهنية الابتكارية الجادة فى التعامل مع المفاهيم الحديثة فى العمل الإدارى. فلم يكن همّ – الجمعية وكذلك الممول الأجنبى– سوى الأخذ ببعض المظاهر الشكلية لتطبيقات المفهوم مثل إدخال عناصر نسائية فى عضوية مجالس إدارات الجمعيات للدلالة على مراعاة عنصر النوع فى تكوين أجهزة الإدارة والحكم فى الجمعيات الأهلية، ووضع بعض المواثيق الأخلاقية والمهنية التى تحكم العمل، والإعلان عن بعض إجراءات تعزيز المساءلة والشفافية لكن من الملاحظ أن التحول جاء شكليا ولم يمتد إلى طريقة الأداء والذهنية.

٥– بعض الجمعيات الأهلية تجسد المفاهيم السائدة فى المجتمع التقليدى، والتى يفترض أن يتجاوزها المجتمع المدنى. فى هذا الصدد نجد حالة من الهيمنة العائلية على بعض الجمعيات، وبعضها يعبر عن الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية مثل منظمات حقوق الإنسان. فبينما كان فى السابق الوجود العائلى الكثيف فى الجمعيات الأهلية التقليدية يرتبط بالعمل الخيرى وتعزيز المكانة العائلية فى المجتمع، فإن تكثيف الوجود العائلى فى هيكلية وممارسة بعض جمعيات حقوق الإنسان يرتبط بتوزيع المنافع فى الأساس.

٦– الاعتماد المكثف على التمويل الخارجى للأنشطة غير الحكومية، على الرغم من أهميته وأحيانا محوريته، يؤدى إلى تداعيات سلبية أبرزها: ضعف الاستدامة فى البرامج والأنشطة، وإشاعة تهم التربح والفساد مما يلوث العمل الأهلى بصفة عامة دون دليل أو بينة، ويسبب حالة من التنافس وأحيانا الصراع بين الجمعيات الأهلية متشابهة الأهداف على مصادر التمويل.

٧– ضعف التنسيق بين المنظمات غير الحكومية العاملة فى نفس الميدان، باستثناء الحالات التى يرتبط فيها تأسيس شبكات للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية بالتمويل الخارجى. من هنا فإن الرغبة فى التنسيق بين الشركاء فى العمل الأهلى غالبا ما تنبع– بمعنى من المعانى– من خارج العمل وليس من داخله.

فى ضوء ما سبق يمكن القول بأن البيئة القانونية، والسياق الداخلى لعمل الجمعيات الأهلية فى مصر يشكلان تحديا لبناء رأس المال الاجتماعى، حيث يسود العلاقة بين الحكومة والجمعيات الأهلية، على الرغم من التحسن الذى طرأ عليها فى العقدين الأخيرين، مساحة من الشك المتبادل، فضلا عن غياب المشروعات التنموية الجادة التى تحقق الاستدامة فى العمل الأهلى، مما يشكل معوقا لمحاولات بناء علاقات بين أعضاء الجمعيات الأهلية، مستدامة، وممتدة، نامية ومتقدمة، تقوم على الاحترام المتبادل، والثقة، والتضامن.

المبحث الثانى
تكوين رأس المال الاجتماعى بين الدولة والمجتمع

مقدمة

تناول المبحث السابق تعدد مصادر إنتاج رأس المال الاجتماعى ما بين مصادر تقليدية مثل الأسرة، العائلة، المجتمع الدينى، ومصادر مدنية مثل المنظمات غير الحكومية، وأخيرا مصادر حكومية. ويُعد ذلك من المداخل الحديثة فى دراسة رأس المال الاجتماعى، فلم يعد يُنظر إلى المفهوم بوصفه منتجا غير حكومى، بل امتد النظر إلى تكوينات أخرى فى المجتمع تسهم فى بناء وإثراء رأس المال الاجتماعى.

وفى ضوء تعدد روافد رأس المال الاجتماعى لم يعد ممكنا قياس إسهام أحد هذه الروافد فى إنتاج رأس المال الاجتماعى بمعزل عن بحث ثقل وتأثير الروافد الأخرى، آخذين بعين الاعتبار اختلاف المنظومات الثقافية من مجتمع لآخر، إذ يقتضى- على سبيل المثال- دراسة رأس المال الاجتماعى خارج المنظومة الغربية إيلاء اعتبار إلى الروافد الأخرى لتكوين رأس المال الاجتماعى مثل الأسرة، والدين، والروابط العائلية، والتكوينات الإثنية، جنبا إلى جنب مع مؤسسات الدولة، والمنظمات غير الحكومية، وذلك تعبيرا عن خصوصية هذه المجتمعات التى تشهد حضورا للروابط والمؤسسات التقليدية. والملفت أن فى الدول الغربية، وليس فقط ذات الجذور الشرقية دراسات حديثة باتت تؤكد على أهمية المؤسسات التقليدية فى تكوين رأس المال الاجتماعى.

تأسيسا على ذلك، وانطلاقا من النظرة المتكاملة لرأس المال الاجتماعى، يسعى هذا المبحث إلى دراسة أشكال وصور التفاعل بين المصادر المتنوعة فى تكوينه، وإثرائه فى النقاط التالية:

أولا: مستويات التفاعل بين مصادر تكوين رأس المال الاجتماعى

ثانيا: إشكالية العلاقة بين الدولة وبين المجتمع.

ثالثا: إشكاليات التفاعل بين الدولة وبين المجتمع المدنى.

رابعا: تكامل مصادر رأس المال الاجتماعى.

خامسا: ضوابط دراسة إسهام المنظمات غير الحكومية فى الحالة المصرية.

أولا: مستويات التفاعل بين مصادر تكوين رأس المال الاجتماعى

يؤدى التفاعل بين المصادر الثلاثة: التكوينات الأولية، المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الحكومية فى عملية إنتاج رأس المال الاجتماعى إلى ظهور مستويين أساسيين تتحقق من خلالهما القيم الأساسية لرأس المال الاجتماعى:

المستوى الأول: يرى أن رأس المال الاجتماعى يتحقق على المستوى الفردى، ومن خلاله يمكن التعرف على الكيفية التى يمكن للأفراد من خلالها الإفادة من الإمكانات والموارد التى توفرها لهم عضويتهم فى الشبكات الاجتماعية، مثل الحصول على وظيفة مناسبة، أو مهارات جديدة، إلخ. فى هذا السياق فإن مفهوم رأس المال الاجتماعى يقترب من مفهوم رأس المال البشرى، حيث ينطلق كلاهما من اعتقاد أن الاستثمار فى الإمكانات المتاحة يجرى بواسطة الأفراد الذين سوف يجنون العوائد المتوقعة، فرادى وليس جماعات مع الأخذ فى الاعتبار أن تجميع المنافع الفردية يقود –دون شك– إلى إفادة المجموع فى نهاية المطاف(١٢٤).

المستوى الثانى: يرى أن رأس المال الاجتماعى يتحقق على المستوى الجماعى. ويصبح هناك تساؤلان محوريان: كيف يمكن أن تطور الجماعة أو تحافظ على رأس المال الاجتماعى بوصفه "موردا جماعيا"؟ والسؤال الثانى: كيف يفيد ذلك المورد الجماعى أعضاء الجماعة فى تطوير نوعية الحياة التى يعيشونها. من أبرز رموز المدرسة الثانية هو "روبرت بوتنام" الذى على الرغم من تأكيده على أن رأس المال الاجتماعى لابد أن يعود بالفائدة على الأفراد، بوصفهم أفرادا فإن جُلّ اهتمامه انصب على اكتشاف العناصر والعمليات فى إنتاج والحفاظ على رأس المال الاجتماعى بوصفه "مورد جماعى". فى هذا السياق يمكن أن نتبين كيف أن قيم من قبيل الثقة والمشاركة والاحترام المتبادل تحتل أهمية فى دراسة رأس المال الاجتماعى(١٢٥).

تأسيسا على ما سبق، وانطلاقا من نظرة أعمق لتفاعل الروافد الأساسية فى إنتاج رأس المال الاجتماعى، طور عدد من الدارسين مقتربات تفاعلية لرصد كيفية إنتاج، ونمو رأس المال الاجتماعى على المستويين الجزئى والكلى، وعلاقة ذلك بالقضايا الأساسية التى سبق تناولها، والخاصة بدور الأسرة، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات الدولة.

١- على المستوى "المايكرو"

هناك محاولات بحثية قدمت لدراسة رأس المال الاجتماعى على المستوى "المايكرو" Micro أشهرها وأهمها تلك المحاولة التى قدمها "وول كوك" (١٢٦)، وتقوم فى الأساس على مصفوفة للتفاعل بين نمطين من رأس المال الاجتماعى هما رأس المال الاجتماعى "الجامع"، ورأس المال الاجتماعى "العابر"، وهى أطروحة سبق أن قدمها "روبرت بوتنام"(١٢٧).

أ - رأس المال الاجتماعى "الجامع"

تُعد كلمة "الجامع" ترجمة مباشرة لكلمة Bonding بالإنجليزية، وهى تعنى حالة من اللحمة، التماسك، الاندماج فى مواجهة الغير، أى الآخرين المختلفين. يقصد بهذا النمط من رأس المال الاجتماعى المنظمات الاجتماعية التى تقوم عضويتها على أشخاص ينتمون إلى نفس اللون أو الجنس أو الدين أو العرق، وتستخدم بوصفها شبكة آمان اجتماعى، أو تلك التى تشمل أفراد تجمعهم الخلفية الدراسية، والعمل وفق التخصص، كما هو الحال فى الجمعيات العلمية. والروابط الاجتماعية الجامعة - كما يتضح من وصفها- شديدة الاندماج، تقوم على هويات استبعادية، وتخلق التزمات متبادلة بين الأفراد الأعضاء، ليس مقبولا الخروج عليها. ويرى بعض الدارسين أن هذا النمط من العضوية لا يقوم إلا فى مؤسسات تُشعر أعضاءها جميعا بالتضامن والمساواة فى آن واحد، مما يترتب عليه تلقائيا شعور الأعضاء بالالتزام(١٢٨). من الأمثلة على ذلك الجمعيات الدينية، والجمعيات النسوية، المؤسسات العرقية، والأندية، الجمعيات العلمية التى تضم فى عضويتها النخب المالية والثقافية والعلمية فى المجتمعات. فى بعض الحالات تؤدى "كثافة" رأس المال الجامع إلى تعطيل عمليات التلاقى، والحوار المجتمعى، وهو ما لاحظه أحد الباحثين عندما رصد محاولات بعض المؤسسات الدينية التى تضم أعضاء أنجلو-ساكسون إلى أغلاق الباب أمام انضمام أعضاء جدد لها ينتمون إلى جذور أفريقية، على الرغم من أنهم ينتمون إلى نفس المجتمع الدينى(١٢٩).

ب- رأس المال الاجتماعى "العابر"

تُعد كلمة "العابر" ترجمة مباشرة لكلمة Bridging بالإنجليزية، وتعنى حالة من التلاقى، والتفاعل، والتمازج بين أفراد، وجماعات تنتمى إلى ثقافات، وأعراق، وأديان، وألوان، ومذاهب متنوعة. وكما يتضح من التوصيف، فإن الجمعيات التى تجسد هذا النمط من رأس المال الاجتماعى تتسم بعضوية "مفتوحة"، واحترام لتعدد المشارب الثقافية، والخلفيات الاجتماعية، والمستويات الاقتصادية لأعضائها. من الأمثلة على ذلك الجمعيات التى تطالب بالحقوق المدنية، أو الهيئات المعنية بالحوار بين الثقافات، أو الجمعيات التى تقوم على خدمة الشباب، أو منظمات حقوق الإنسان، وما شابه.

وإذا كان النمط الأول من رأس المال الاجتماعى، أى الجامع يوفر للمجتمعات الانسجام، والتجانس، فإن النمط الثانى، أى رأس المال الاجتماعى العابر، يوفر لها "التنوع الاجتماعى"، و"التعددية الثقافية"، و"الاندماج" على أساس الاحترام المتبادل. بعبارة أخرى فإن النمط الأول يوفر روابط متماسكة توفر لأعضائها الحماية والشعور بالهوية المشتركة، أما النمط الثانى فهو ينطوى على روابط أقل تماسكا، لكنها توفر لأعضائها إمكانية تبادل المعلومات، والفرص الاجتماعية.

وفى رأى "روبرت بوتنام"، وهو أحد الذين اهتموا بدراسة كلا النوعين من رأس المال الاجتماعى، أن المجتمعات الحديثة بحاجة إلى كليهما.

وأنطلاقا من الجمع بين نمطى رأس المال الاجتماعى حاول "وول كوك" تطوير إطار تحليلي لتحديد أشكال الارتباط والتداخل بين كلا النوعين، وطبيعة دورهما فى المجتمعات الحديثة (١٣٠) .

فى هذا الصدد يرى "كوك" أنه فى حالة ارتفاع معدلات رأس المال الاجتماعى "الجامع" وارتفاع معدل رأس المال الاجتماعى "العابر"، أى التصور الأمثل، يتوفر للمجتمعات أمران: الأول التماسك، والثانى الفرص الاجتماعية نتيجة تدفق المعلومات، وكثافتها، وحدوث انفتاح بين مختلف الجماعات، وهو ما تحتاج إليه المجتمعات الصناعية الحديثة نتيجة سرعة إيقاع الحياة، وغلبة النزعة المادية، ما يجعلها دائما فى حاجة إلى مصدر دائم يحقق لها التماسك والانسجام.

وفى حالة ارتفاع معدل رأس المال الاجتماعى العابر، وانخفاض رأس المال الاجتماعى الجامع تشهد المجتمعات حالة من الانفتاح، وحرية تبادل المعلومات، والتفاعل بين مختلف الجماعات، إلا أنها -فى الوقت نفسه- تعانى من ضعف التماسك الاجتماعى، وانتشار ما

يمكن تسميته "القوارض الاجتماعية" التى تتغذى على تهتك النسيج الاجتماعى، وتعلو المصالح الذاتية الضيقة على حساب المصالح العامة الأرحب، ويشعر الفرد بالوحدة نتيجة غياب تأثير الجماعات والمنظمات الأولية التى تشكل شبكة أمان اجتماعى يلجأ إليها لحظة الاحتياج، يمثل ذلك حال معظم مجتمعات أوروبا الشرقية فى أثناء موجة التحولات الجذرية التى تمر بها على الصعيدين الاقتصادى والسياسى منذ تسعينيات القرن العشرين إلى وقتنا الحاضر. وهو ما ينطبق بصورة أو بأخرى على حال مجتمعات نامية عديدة لا تزال تعيش لحظات التحول اقتصاديا، أى صوب اقتصاديات السوق، أو سياسيا، فى اتجاه الديمقراطية.

وفى حالة انخفاض كلا من رأس المال الاجتماعى "الجامع"، ورأس المال الاجتماعى "العابر"، تسود حالة من الأنانية المفرطة، ويصبح الوضع أقرب إلى التحلل الاجتماعى، وتتفشى الجريمة، وصور متباينة من العنف، وهى الحالة التى اختبرتها بعض المجتمعات الأفريقية نتيجة التمزق الاجتماعى الذى رافق تطبيق سياسات التكيف الهيكلى فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، التى جرى تطبيقها بشكل نمطى دون إدراك كاف لطبيعة الاختلاف الثقافى بين المجتمعات، حيث تختلف تجربة مجتمع عن آخر نتيجة تباين الثقافة السائدة.

وأخيرا فإنه فى حالة ارتفاع رأس المال الاجتماعى "الجامع" وانخفاض رأس المال الاجتماعى "العابر"، تظهر المجتمعات المغلقة على أعضائها، ويقل معدل تداول الفرص الاجتماعية المتاحة أمام الأفراد، ويطور الأفراد المنتمون إلى جماعة بعينها مشاعر تضامن فى علاقاتهم بعضهم بعضا، لكنه قد يكون تضامنا سلبيا يحمل مشاعر عدائية فى مواجهة الأغيار، أو الآخرين المختلفين.(١٣١).

٢- على المستوى "الماكرو"

يتحقق رأس المال الاجتماعى على المستوى الماكرو Marco، أى الكلى، عبر علاقات تداخل ما بين الدولة والمجتمع Embeddness، ومن أبرز ملامحه تغلغل مؤسسات الدولة البيروقراطية بشكل عقلانى وقانونى فى ثنايا المجتمع، دون اللجوء إلى إجراءات غير قانونية، أو انتهاك لحقوق الإنسان، هذا فضلا عن شيوع حالة من الانسجام والتضامن فى المجتمع. وتمثل العلاقات بين الطرفين، أى الدولة والمجتمع "قوة مضافة" تحقق رأس المال الاجتماعى على المستوى الكلى.

فى هذا الصدد، تبرز أطروحة مهمة قدمها "بيتر إيفان" وهى البيروقراطية العضوية، وهو بمثابة ترجمة مباشرة لمصطلح ازداد شيوعا فى الأدبيات التنموية هو Embedded

Bureaucracy، وتعنى الجمع بين مبادئ البيروقراطية التقليدية (طرح ماكس فيبر) ونموذج آخر على النقيض هو البيروقراطية- المجتمع. أى الجمع بين النظام والانفتاح على نحو يمثل ترجمة إدارية يومية لعلاقة الشراكة والاعتماد المتبادل بين الدولة والمجتمع. وفى رأيه أن هذا النمط من البيروقراطية يعد الأكثر ملائمة للدول النامية.

هناك النموذج التقليدى للبيروقراطية الذى وضعه عالم الاجتماع الألمانى "ماكس فيبر" ويقوم على جملة من المقولات الأساسية هى الهيراركية واللا شخصية والحياد السياسى والأمان الوظيفى والمساءلة من أعلى (المستوى البيروقراطى الأعلى).

والثانى هو نموذج المنظمة- المجتمع. ويستند إلى مقولات تكاد تكون عكسية مثل التضامن بديلا للهيراركية، والالتزام الشخصى بديلا للائحية، والتجديد فى مواجهة المشكلات بدلا من النمطية، والمرونة فى التعامل مع احتياجات المجتمع المتغيرة بدلا من الحياد فى مواجهة الضغوط الصادرة من البيئة، والمساءلة من أسفل (من المواطن العادى وما ينشئه من منظمات قاعدية) جنبا إلى جنب مع المساءلة من أعلى (أى خضوع المستوى الإدارى الأدنى للمستوى الأعلى).

وكشفت الدراسات أنه يصعب – ولاسيما فى حالة الدول النامية- الركون إلى أى من النموذجين فى صورتهما المطلقة نظرا لأن كل منهما يحمل بين طياته عوامل إيجابية وأخرى سلبية. فقد يؤدى الركون إلى النموذج الأول فقط إلى حالة من الجمود وغياب المبادرة. وقد يقود الاعتماد الكامل على النموذج الثانى إلى حالة من السيولة تتسبب فى إيجاد بيئة تشجع على الفساد بشتى صوره. وبالتالى قد يكون البديل الملائم هو إيجاد نموذج يجمع بين الجوانب الإيجابية فى النموذجين. يُعد مثل هذا النموذج المبتغى ضرورة أساسية فى حالة إرساء أشكال تشاركية فى التنمية بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية من خلال الحفاظ على النظام (النموذج التقليدى) والانفتاح على المجتمع (نموذج المنظمة- المجتمع)، وهو ما يطلق عليه مفهوم البيروقراطية العضوية[١٣٢].

وقد وضع "وول كوك" أيضا مصفوفة لتناول رأس المال الاجتماعى على المستوى "الكلى" أو "الماكرو" من خلال تناول العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث رصد متغيرين أساسيين: الأول هو النزاهة التنظيمية Organizational Integrity ويعنى بها تماسك مؤسسات الدولة، وقدرتها على تنفيذ السياسات العامة. والمتغير الثانى تكامل القوة بين الدولة والمجتمع[١٣٣]، وهو ما أطلق عليه Synergy من خلال هذين المفهومين اقترب من أطروحة "إيفان" حول البيروقراطية العضوية، حيث رأى أن رأس المال الاجتماعى، ليس

فقط منتجا غير حكومى، تقوم به المنظمات غير الحكومية، لكنه يتحقق على مستوى المجتمع ككل فى حالة دخول المؤسسات الحكومية ذاتها طرفا أصيلا فى عملية إنتاج رأس المال الاجتماعى من خلال تعميق علاقات الثقة بين المواطن والدولة، وعلاقات الثقة بين المجتمع والدولة(١٣٤).

وإذا نظرنا إلى المصفوفة نجد أربعة حالات أساسية تعكس التفاعل بين المتغيرين أى النزاهة التنظيمية وعلاقات تكامل القوة بين الدولة والمجتمع.

فى حالة ارتفاع معدل النزاهة التنظيمية، وتكامل القوة بين الدولة والمجتمع، يظهر التعاون، والمساءلة، والمرونة. وفى حالة ارتفاع معدلات التعاون بين الدولة والمجتمع، وانخفاض معدلات النزاهة التنظيمية تصبح مؤسسات الدولة غير قادرة على تنفيذ السياسات العامة بالكم والكيف المطلوبين من ناحية، وغير قادرة كذلك على اتخاذ السياسات الصحيحة والمناسبة من ناحية أخرى. وإذا ارتفع معدل النزاهة التنظيمية، أى صارت مؤسسات الدولة قوية، فى الوقت الذى تنخفض فيه علاقات التكامل بين الدولة والمجتمع، تتحول الدولة إلى كائن علوى، منفصل عن المجتمع، مما يسمح فى ضوء غياب المساءلة المجتمعية، وضعف مؤسسات المجتمع المدنى بتفشى فساد، واستبداد، وعنف تمارسه مؤسسات وأجهزة الدولة فى حق المواطنين. وأخيرا فى حالة غياب الاثنين معا، أى النزاهة التنظيمية وتكامل القوة بين الدولة والمجتمع، يصبح المجتمع فى حالة تحلل وفوضى عارمة(١٣٥).

ثانيا: إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع

العلاقات بين الدولة والمجتمع متعددة، ومتنوعة. يمكن أن يسودها التكامل، كما رأينا، ويمكن أن يعتريها التفكك. ولكن أحد أهم مظاهر تحقق التكامل فى العلاقة بين الطرفين هو مشاركة المواطنين فى المجتمع بشكل عام. ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بتكوين رأس المال الاجتماعى.

فى هذا الصدد هناك أطروحات كثيرة حول تفعيل مشاركة المواطنين فى تنمية المجتمع يمكن من خلالها تلمس تكامل الأدوار التى تقوم بها الدولة والمجتمع المدنى فى إنتاج رأس المال الاجتماعى.

هناك تجربة المجالس المجتمعية فى البرازيل فى منتصف التسعينيات من القرن العشرين، والتى تُعرف فى اللغة البرتغالية باسم Comunidade Solidaria وهى مجالس تنشئها الحكومة، ولكن صناعة القرار فيها تجرى من خلال شراكة خاصة بين الحكومة

والمجتمع المدنى. تتكون هذه المجالس من عضوية أربعة وزراء وثمانية وعشرين ممثلا للمجتمع المدنى، متضمنين ممثلين لمنظمات غير حكومية، وأصحاب مبادرات اجتماعية، ودارسين، وفنانين، ورجال أعمال. وتمثل- بحكم تكوينها- إطارا مؤسسيا للحوار بين الحكومة والمجتمع المدنى بهدف وضع الخطط والبرامج الاجتماعية التى تسعى إلى مساعدة الفقراء. فى هذا السياق ترصد الحكومة الموارد، وتستفيد من خبرة المجتمع المدنى فى تقديم المعلومات، وتتعرف على نماذج للمبادرات الاجتماعية، والقدرة على الالتحام مع الواقع، والتواصل البناء مع المستفيدين فى كافة شرائح المجتمع، وبخاصة الفقراء والمهمشين. وكشفت الدراسات، التى أجريت بعد خمس سنوات من العمل، أن هذه المجالس استطاعت أن تطور بنية معلوماتية، وقنوات للاتصال بين المواطن ومجتمعه المحلى، وقدره على خلق شبكات اجتماعية من التضامن والثقة المتبادلة بين الأفراد(١٣٦).

وانطلاقا من هذه الخبرة، وخبرات أخرى مماثلة، يمكن القول بأن تنامى مشاركة المواطنين، والمنظمات التى ينتمون إليها فى الحياة العامة لم تعد ظاهرة محلية، بل صارت ظاهرة كونية. ولا يرجع ذلك إلى اكتشاف مفاجئ فى قدرة المواطنين، على حد تعبير "ميجل دارسى"، ولكن لأن هؤلاء المواطنين فى كل بقعة من العالم صاروا فى موضع من يتخذ قرارات تتعلق بشئون حياتهم، بعد أن ظلوا لعقود طويلة مهمشين، يخضعون إلى قوالب جاهزة معدة سلفا لهم(١٣٧).

قدم الباحث "باتريك هيلر" فى دراسة مهمة دور كل من الدولة والتعبئة الطبقية Class Mobilization فى إنتاج رأس المال الاجتماعى فى إقليم "كارلا" بالهند، حيث خلصت الدراسة إلى أنه فى منتصف السبعينيات من القرن العشرين كان الإقليم موضع اهتمام من جانب الدارسين فى مجال التنمية، حيث نجحت الحكومات المتعاقبة فى "كارلا"، الذى يصل تعداد سكانه إلى ما يزيد على ثلاثين مليون نسمة فى وضع استراتيجيات تنموية أسهمت فى إثراء رأس المال الاجتماعى. فقد استطاعت الدولة، على وجه الخصوص، أن تمد شبكة مكثفة من المجتمعات التعاونية Cooperative Societies، والمنظمات غير الحكومية، مما أدى إلى تطورين أساسيين: الأول التوزيع الجيد للسلع والخدمات العامة على المواطنين، والثانى تسهيل الحراك الاجتماعى بين طبقات المجتمع، من خلال بث روح العمل الجماعى، والاهتمام بالمشروعات المشتركة، وبناء مؤسسات اجتماعية تقوم على المشاركة، وهو ما ساعد على إشراك قطاعات واسعة من المجتمع فى صناعة القرار على مستويات مختلفة، وعزز من تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية فى المؤسسات التمثيلية،

السياسية والنقابية وغيرها. هذه الحالة أسماها الباحث "الشرعنة العامة" Public Legal-ity، وذلك من خلال تقديم نموذج فعال للتعاون بين الدولة والمجتمع (١٣٨).

ويُعد نظام الرى فى تايوان- على سبيل المثال- تطبيقا ناجحا لعلاقات التداخل والتكامل بين الدولة والمجتمع المدنى فى إنتاج رأس مال اجتماعى. يقوم هذا النظام على العلاقات الوثيقة بين الحكومة والمجتمع، حيث تضع الحكومة القواعد العامة الملزمة لتنظيم عملية الرى، ويقوم موظفو الرى بمتابعة تطبيق هذه القواعد (النزاهة التنظيمية). وتأخذ جمعيات الرىIrrigation Associations على عاتقها مهمة الإدارة اليومية للنظام فى القطاعات الجغرافية المختلفة (تكامل العلاقات بين الدولة والمجتمع). تدير هذه الجمعيات مجالس إدارة منتخبة تتولى فى الأساس رقابة ومتابعة موظفى الجمعيات فى عملية توزيع المياه. وتنقسم القطاعات الجغرافية إلى مناطق تدير شئونها ما يسمى بمجموعات الرى . Irrigation Groups وتقسم هذه المناطق بدورها إلى أحياء تديرها فرق الرى(١٣٩).

إذا نظرنا إلى عملية توزيع المياه فى تايوان نجد أنها تتضمن حالة من الثقة التى تعد أحد أهم ركائز رأس المال الاجتماعى. يتمثل ذلك فى لا مركزية نظام الرى الذى يقوم على وجود قواعد حكومية تنظم توزيع المياه، ولكن يعهد إلى جمعيات الرى، وهى تنظيم غير حكومى بتطبيقها. ويقوم العاملون بهذه الجمعيات بتحصيل الرسوم المقررة من المزارعين نظير استخدامهم حصة المياه المقررة. وتشكل هذه الموارد مصدرا مهما للدعم المادى للجمعيات وهو ما يمكنها من توفير دخل ثابت للهيئة الإدارية العاملة بها. ويمتلك المزارعون آليات مدنية لمواجهة أى تجاوز سواء من جانب الموظفين فى وزارة الرى أو من جانب العاملين بجمعيات الرى يتمثل فى الامتناع الاحتجاجى عن سداد الرسوم المقررة، وتغيير أعضاء مجالس إدارات جمعيات الرى من خلال الانتخابات الدورية، واللجوء إلى ما يمكن تسميته بالنبذ الاجتماعى Social Ostracismعقابا للعاملين الذين يخلّون بواجبات وظيفتهم. ويتيح الاعتماد على قيادات محلية لشغل الوظائف، فى كل من الحكومة وجمعيات الرى، توظيف هذه الآليات بكفاءة، حيث يصعب على أى قيادة محلية أن تظهر بمظهر سلبى فى مجتمعها.

يتضح من ذلك أن نظام توزيع المياه فى تايوان يعتمد على شراكة بين مؤسسات حكومية قادرة على فرض النظام، ومنظمات مجتمع مدنى نشطة قادرة على التعبئة والتنظيم، وأن المواطن/ المشارك يمتلك قدرة على الدفاع عن مصالحه سواء فى مواجهة أى تعسف محتمل من موظفى الحكومة أو من العاملين فى جمعيات الرى(١٤٠).

ومن ضمن صور التعاون المهمة بين الدولة والمجتمع المدنى، والتى تجسد مساحة واسعة من مشاركة المواطنين المباشرة فى صناعة القرار ما يعرف بمبادرات الميزانية العامة التى تقوم على المشاركة Participatory Budgeting Initiatives فى سياق هذه المبادرات تشارك قطاعات من الأفراد فى تحديد الاحتياجات، وتخصيص الموارد. هنا يحدث التمازج بين مفهومى "المشاركة مع" و"المشاركة لأجل"، حيث إن المواطنين المشاركين فى صنع الميزانية، يشاركون معا، من أجل مصلحة مشتركة. وقد لاحظ أحد الباحثين أن الأخذ بهذه التجربة فى إطار ما عرف بمبادرة ميزانية المرأة فى جنوب أفريقيا أسهم فى تعميق مشاركة الأفراد فى رصد الاحتياجات، وتحديد الأولويات، وتخصيص الموارد، مما فتح المجال أمام مزيد من الوعى المتبادل بين الحكومة والمواطنين بضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية (١٤١).

وفى تجربة مماثلة فى البرازيل خلص أحد الباحثين إلى أن مشاركة المواطنين فى صناعة الميزانية العامة أسهم فى توسيع نطاق الشفافية والمساءلة فى المجتمع، جنبا إلى جنب مع اللا مركزية، حيث أدى ارتفاع وعى المواطنين بحقوقهم وواجباتهم إلى مشاركتهم على نطاق واسع فى الشئون المحلية[١٤٢].

وإذا كانت هاتان التجربتان تمثلان نموذجا لدعوة المواطنين للمشاركة فى السياسات العامة، فإن هناك نماذج أخرى تجسد مشاركة مباشرة للمواطنين فى المساءلة والرقابة فى المجال العام، تعبيرا عن شعورهم بحقوق المواطنة، والرغبة الذاتية فى المشاركة فى الشأن العام. مثال على ذلك ما طرحه أحد الباحثين حول تجارب "السماع العام" فى الهند، حيث يحاط المواطنين علما بصناعة قانون، أو بتطور الأحداث فى مجال معين، ومن خلال ذلك تتسع مساحة الشفافية، وتداول المعلومات، وتتعاظم قدرة المواطنين على مساءلة المسئولين الحكوميين[١٤٣].

ويذهب بعض الباحثين إلى أن ما حدث يشكل تعبيرا عن تحول مهم فى حقل التنمية من خلال الأخذ بالمدخل الحقوقى فى التنمية، من خلال ما يعرف بالتنمية المبنية على الحقوق Rights-based Approach، حيث من خلالها يجرى تمكين المواطن ليس بهدف الحصول على خدمات جيدة فقط، ولكن أيضا فى المشاركة فى وضع آليات توزيع هذه الخدمات، وهكذا تحول التهميش والفقر فى ذاتهما من تعبير عن "مشكلة اجتماعية-اقتصادية" إلى إنكار لحقوق الإنسان الأساسية للأفراد[١٤٤].

ثالثا: إشكاليات التفاعل بين الدولة والمجتمع المدنى

على الرغم من أن هناك العديد من صور التفاعل والتكامل بين الدولة والمجتمع المدنى فى إنتاج رأس المال الاجتماعى، ستظل هناك إشكاليات أساسية تعوق هذه العلاقة التكاملية، بعضها ذات طبيعة بنيوية، أى يتعلق ببنية المجتمع والنظام السياسى ذاته.

يذهب فريق من الدارسين إلى أن غياب الأساس البنيوى لمفهوم المواطنة فى العديد من الدول النامية- وبخاصة فى المنطقة العربية- يجعل من الصعب بناء صيغ للحكم الجيد تقوم على شراكة بين فاعلين حكوميين وغير حكوميين، وهو ما يعطل عملية تكوين رأس مال اجتماعى على المستوى الكلى. فى هذا الصدد يؤكد "ماك مور" أن الدول التى تعتمد فى دخلها -فى الأساس- على عوائد نفطية ومنح خارجية ليس فى إمكانها تأسيس حكم يقوم على المشاركة فى صنع وتنفيذ السياسات العامة بل يؤدى إلى انفصام العلاقة بين المواطن والدولة، وظهور حالة من عدم الرضاء من جانب المواطنين من ناحية، وحالة من الاستعلاء من جانب أجهزة الدولة من ناحية أخرى بعكس الدول التى تعتمد فى دخلها أساسا على نظام ضريبى عادل يجعل من التواصل بين الحكومة والمواطن شرطا أساسيا لانتظام العمل العام (١٤٥).

ويعدد "ماك مور" النتائج السياسية التى تترتب على اعتماد الدول على عوائد النفط أو المنح الخارجية، وتصب جميعا فى غياب مفهوم حقيقى للمواطنة تستند إليه أى شراكة بين الدولة والمجتمع. ومن أبرزها(١٤٦) :-

١- أن جهاز الدولة يستند إلى عوائد مالية لا يسهم فيها المواطن، ما يؤدى إلى ظهور ما يمكن تسميته حالة الاستقلال السلبى لجهاز الدولة عن المواطن، والتنظيمات غير الحكومية، وعدم وجود رغبة فى تفعيل التعاون بين الجانبين.

٢- حدوث حركات معارضة قاعدية غير سلمية ليست فى حالة خصومة مع الدولة -كما يُصور أحيانا- ولكن مع النخب الحاكمة التى تستأثر وحدها بالسلطة والمكانة السياسية والموارد الاقتصادية دون بقية المجموع الشعبى. هذه ظاهرة تكررت كثيرا فى دول أفريقيا جنوب الصحراء.

٣- غياب وجود جهاز خدمة مدنية فاعل نظرا لأن الشرائح الحاكمة والمهيمنة لا تعبأ كثيرا بتطوير جهاز خدمة مدنية بقدر ما تهتم بإيجاد شريحة محدودة من البيروقراطية تمتلك قدرا من الكفاءة تعمل فى المواقع التى تدر العوائد الريعية، وقد تستعين بأجانب لضمان تدفق عائدات النفط أو المنح الخارجية فى الوقت الذى لا تولى فيه الأهمية الواجبة للأجهزة الإدارية التى تقدم خدمات مباشرة للمواطن.

٤- غياب مفهوم حقيقى للاستقرار السياسى فى هذه المجتمعات نظرا لأنها تعتمد اعتمادا مطلقا على السوق العالمية، وهو ما يجعل الأوضاع السياسية بها على الصعيدين الداخلي والخارجى هشة وعرضة للهزات العنيفة من آن لآخر. قد توجد فى هذه الدول أجهزة أمنية شديدة القوة والبطش ليس بهدف توفير الأمان للمجتمع، ولكن فى الأساس لضمان حماية النخب الحاكمة، وعادة ما يشكل ذلك محورا للصدام بين أجهزة الحكم ومنظمات المجتمع المدنى.

٥- غياب معايير الشفافية فى الإنفاق العام نظرا لأن هذه الشرائح تكون وحدها صاحبة الحق فى التحكم فى الموارد المالية المتوفرة دون إيلاء أى قدر من الأهمية سواء للمؤسسة البرلمانية أو المنظمات غير الحكومية التى تمارس أدوارا فى مساءلة النخب الحاكمة.

٦- غياب أى مفهوم حقيقى للعمل المدنى نظرا لأن المواطن لا يرى أنه مُمكن Em-powered على النحو الذى يسمح له بالقيام بذلك، ويشعر أن ما يقوم به من جهد أو نضال مدنى لن يسهم فى إحداث تغيير حقيقى طالما أن المجتمع السياسى برمته لا يستند إلى مفهوم المواطنة.

هذه النظرة، على الرغم من أهميتها، تتجاهل إشكاليات كبرى تتعلق بشيوع ما يمكن تسميته بالمخاوف المتبادلة بين ما هو حكومى، وما هو غير حكومى، وهى مخاوف ذات طبيعة بنيوية، أى تتصل ببنية العلاقات، أكثر ما تتعلق بأشكال أو صور للتفاعل.

فمن ناحية أولى تخشى الحكومة - أى حكومة - الدور المتسع للمنظمات غير الحكومية على صعيد تشكيل السياسات العامة، لأسباب تتعلق بالنظرة والمنطلقات التى تحكم تشكيل الذهنية الحكومية(١٤٧):

١- الحكومة دائماً تهتم - أو على الأقل- تعلن أنها تهتم بما يسمى "الصالح العام"، أى مصالح المجموع العام من المواطنين فى عملية صنع السياسات العامة، وبالتالى تخشى من أن تتحول هذه العملية إلى مساحة للتنافس بين مجموعات متعددة تسعى للحصول على مكاسب فئوية ضيقة.

٢- الحكومة - بحكم تكوينها - تخضع لسلطة مركزية. وتأخذ عملية صنع السياسات العامة - تبعاً لذلك - تسلسل بيروقراطى محدد، ومعروف مسبقاً. أما المنظمات غير الحكومية، فهى مستقلة فى تكوينها، وتتمتع بالحرية فى وضع الهيكل الإدارى والمؤسسى الذى يلبى تطلعاتها، ولا يوجد كيان مؤسسى يجمع هذه المنظمات، ويفرض عليها

اتجاهات أو نماذج سلوكية معينة، هذا التباين بين أسلوب المؤسسات الرسمية فى صنع السياسات العامة، وأسلوب عمل المنظمات غير الحكومية قد يخلق أزمة شرعية Legitimacy فإذا كانت الحكومة فى صنع السياسة تتحدث باسم المواطنين عامة، فإن المنظمات غير الحكومية تهتم بقطاعات معينة، وقد يختلف الطرفان فى أسلوب تناولهما للقضايا والمشكلات.

٣- الحكومة - بحكم عملها - تسيطر على كم هائل من المعلومات. البعض منه يمكن الاطلاع عليه، والبعض الآخر يخضع لمبدأ السرية حرصاً على مصالح الوطن. أما المنظمات غير الحكومية فإن ما تحت يديها من معلومات يسهل الاطلاع عليه، وهى بحكم تكوينها لا تعرف مبدأ السرية، بل إن من قواعد العمل بها مبدأ نقيض لذلك هو الشفافية. وبالتالى تخشى الحكومة ألا تراعى المنظمات غير الحكومية المشاركة فى صنع السياسات العامة مبدأ السرية بشأن بعض المعلومات التى ستطلع عليها - حتماً - خلال المراحل المختلفة التى تمر بها هذه العملية.

٤- دخول المنظمات غير الحكومية فى دائرة صنع السياسات العامة يخلق - تلقائياً - تطلعات عند القطاعات الشعبية، بحكم أن هذه المنظمات تطرح - عادةً - رؤى للتعامل مع الواقع، وتستطيع تعبئة الأفراد حولها. ولكن فى أحوال كثيرة لا تأتى السياسة على النحو المرجو ما قد يسبب إحباطاً لدى قطاعات من المواطنين. ويلاحظ بصفة عامة أن الحكومة لا تميل إلى رفع مستوى توقعات الأفراد حتى لا يؤدى الإخفاق فى تطبيق السياسات إلى التأثير سلباً على نظرة المواطنين أنفسهم للحكومة.

ومن ناحية أخرى هناك مخاوف تساور المنظمات غير الحكومية عند الإقدام على تحقيق أى شراكة حقيقية مع الحكومة فى مجال التنمية يمكن أن نوجزها فيما يلى[١٤٨]:-

١- أحد السمات الأساسية للمنظمات غير الحكومية هى الاستقلال Autonomy فهى تريد أن تكون مستقلة فى طرح الرؤى التى تروق لها، وتخشى أن تفقد استقلاليتها وإذا اشتركت فى صنع السياسات العامة، حيث أن قربها من مراكز صنع القرار قد يؤدى إلى إلحاقها بالحكومة مما يفقدها الاستقلال.

٢- تخشى المنظمات غير الحكومية أن يؤدى طرح رؤيتها وأفكارها وأطروحاتها إلى استبعادها من فرص مماثلة فى صنع السياسة، وقد يؤدى استبعادها المفاجئ من دائرة صنع القرار بعد أن تكون قد تغلغلت فى المجتمع إلى فقدان قدرتها على التواصل مع قواعد شعبية نجحت فى الوصول إليها.

٣- تتعدد المنظمات غير الحكومية، وأصبح من الصعب حصرها بدقة، وهو ما يعنى أن هناك منظمات سوف تقترب من دوائر صنع القرار، وأخرى ستظل بعيدة، وهو ما قد يشعل المنافسة بين المنظمات غير الحكومية. وتخشى هذه المنظمات أن تؤدى المنافسة إلى نتائج سلبية على العمل غير الحكومى بوجه عام.

٤- المنظمات غير الحكومية مختلفة فى رؤاها وأسلوب عملها. ويجب أن تظل مختلفة. ولكن الحكومة تنظر إليها جميعاً على أنها "منظمات غير حكومية" دون أى اعتبار للاختلافات بينها. وتخشى هذه المنظمات أن يؤدى ذلك إلى إلغاء تفردها، ومحاولة تنميط أسلوب عملها، وهو ما قد يؤثر سلباً على نظرة الجمهور لها.

٥- المنظمات التى سوف تدعى للمشاركة فى صنع السياسة العامة، مهما زاد عددها، ستظل محدودة العدد. ويرتبط بذلك ما سوف تنفقه المنظمة من وقت وجهد حتى تكون على المستوى الذى يؤهلها للمشاركة فى صنع السياسة، وهو ما قد يحرم قطاعا عريضا من المنظمات غير الحكومية من المشاركة على مستوى صنع السياسات العامة، وفى الوقت نفسه فإن المنظمات التى تنخرط فى هذه العملية قد تنفق مواردها المحدودة فى نشاط غير ذلك الذى نشأت لأجله.

ويرى "جون كلارك" أن هناك جملة من العوامل تحول دون وجود ما يمكن تسميته "بيئة صحية" للعلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية(١٤٩).

١- هناك عوامل تتصل بالبيئة التى تصنع فيها السياسة. فى البيئة السياسية، التى يسودها الاستقطاب الحاد بين الحزب الحاكم المسيطر ومجموعات المعارضة، تسود نظرة سلبية لدى الحكم تجاه الدور الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية باعتبار أنها ضمن صفوف المعارضة. وسوف يلحق الشك دائما بما تقوم به من أعمال. وسوف ترفض الحكومة -تبعا لذلك- إضفاء الشرعية على منظمات تصنف على أنها معارضة.

٢- هناك عوامل تتصل بالتمويل الخارجى للمنظمات غير الحكومية. فإن اعتماد المنظمات غير الحكومية فى نشاطها بالكامل على التمويل الخارجى قد يخلق أزمة مع الحكومة التى قد تشعر أن هذا النمط من التمويل يهدد الأمن القومى، ويخلق أزمة مع المجتمعات المحلية التى ترى أن التمويل الخارجى يحمل أجندة تنموية مغايرة تماما عن الاحتياجات الحقيقية للمواطنين على المستوى الشعبى. فى هذا الصدد مثلا تعرضت بعض مدارس تابعة للجنة التقدم الريفى فى بنجلادش للحريق المتعمد على يد بعض العناصر الأصولية الإسلامية نظرا لأنها تعتمد فى تمويلها على هيئات أجنبية مسيحية. وقد رأى

المعارضون لنشاطها أنها تهدد القيم التى يؤمنون بها من خلال تقديم فرص متساوية للتعليم لكل من الفتيات والفتيان. ومن ناحية أخرى فإن هناك العديد من المحاذير بما يمكن تسميته بالنشاط السياسى للمنظمات غير الحكومية.

٣- هناك عوامل تتصل بالكيان الحكومى ذاته مثل غياب الرؤية أو عدم وجود أجندة حكومية فى مجال التنمية تسمح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة فيها، فضلا عن أن البيروقراطية الحكومية قد لا تؤمن بأهمية مشاركة المنظمات غير الحكومية فى التنمية، وقد يتحكم فى ذلك بعض العوامل النفسية مثل الإحساس بالغيرة من جانب موظفى الدولة تجاه ما يحصل عليه أقرانهم العاملون بالمنظمات غير الحكومية من رواتب ومزايا وظيفية قد لا يحصلون عليها على الرغم من شعورهم بأنهم أكثر كفاءة وفهما.

٤- هناك عوامل تتصل بالمنظمات غير الحكومية ذاتها مثل عدم وجود قاعدة شعبية حقيقية لها، ومحدودية حضورها على المستويين الجماهيرى والإعلامى ما يجعلها عرضة دائما للحملات المضادة التى تشكك فى دورها ومصداقيتها، وعدم قدرتها على بناء شراكة فيما بينها ويضعف كثيرا من أسهمها فى العلاقة مع الحكومة بخاصة إذا كانت الأخيرة غير راغبة فى بناء شراكة حقيقية مع فاعلين غير حكوميين. وأخيرا التزامها بأجندة تنموية وافدة من الخارج لا تستطيع إقناع المجتمعات المحلية بها قد لا يجعلها قادرة على شرح برنامجها للمجتمع الخارجى وإقناع الآخرين بجدواه.

رابعا: تكامل مصادر رأس المال الاجتماعى

تتعدد مصادر إنتاج رأس المال الاجتماعى. وهناك دراسات تتمحور حول المصادر غير الحكومية، أى المجتمع، باعتبار أن رأس المال الاجتماعى منتجًا "غير حكومى"، وهناك دراسات أخرى، على العكس، تعطى أولوية للمؤسسات الحكومية السياسية فى توليد، ودعم، وإنعاش ما يعرف بالثقة العامة فى المجتمع(١٥٠).

يشمل الاتجاه الأول مداخل تقوم على محورية دور المجتمع Society-Centered Approaches، وضع لبناته الأولى "أليكس دى توكفيل"، وسار على الدرب علماء اجتماع مهمون مثل "بيير بورديو"، و"جيمس كولمن"، و"روبرت بوتنام"، و"فرنسيس فوكوياما"، على الرغم من الاختلافات فيما بينهم، يتفقون على أن عضوية الأشخاص فى روابط، وتكوينات غير حكومية تولد رأس المال الاجتماعى، الذى يقوم على الثقة والاحترام المتبادل. وقد أجريت العديد من الدراسات الميدانية التى ساعدت على شيوع هذا الاعتقاد، على الرغم من وجود دراسات أخرى شككت كثيرا فى هذا المنحى، انطلاقا من فكرة أساسية ومحورية مفادها أن الروابط غير

الحكومية قد تؤتى بثمار غير مرغوب فيها، أو ما يسمى الوجه المظلم لرأس المال الاجتماعى، كما يظهر فى الروابط التى تعزز الجريمة المنظمة بشتى أنواعها مثل عصابات المافيا. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد لوحظ فى أحيان كثيرة أن المنظمات التطوعية قد تستخدم لأغراض سياسية غير ديمقراطية على النحو الذى فعله النظام النازى فى ألمانيا، أو توظف لتحقيق مزايا لأعضائها على حساب بقية أعضاء المجتمع(١٥١). من هنا فإن وجود منظمات تطوعية "جيدة" ومنظمات تطوعية "سيئة" ألقى كثيرا من الالتباس على المقتربات التى تتمحور حول المجتمع فى إنتاج رأس المال الاجتماعى.

الاتجاه الثانى، يقوم على محورية دور المؤسسة العامة Institution-centered Approach، ويذهب إلى أن رأس المال الاجتماعى يتولد، وينمو، ويزدهر فى حالة وجود مؤسسات سياسية وبيروقراطية تستطيع توليد الثقة العامة فى المجتمع، ما يساعد المنظمات المدنية على دورها فى تنمية رأس المال الاجتماعى فيما بين أعضائها(١٥٢)، وهناك دراسات عديدة سعت إلى إيجاد علاقة ما بين الثقة فى المؤسسات السياسية والثقة العامة فى المجتمع، بخاصة تلك التى ذهبت إلى أن الثقة العامة فى المجتمع تجعل الأفراد يطورون اتجاهات متفائلة، رحبة، تقوم على الثقة المتبادلة فى علاقاتهم بالآخرين(١٥٣) وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك عددا من الإشكاليات الأساسية التى طرحت فى هذا الصدد أهمها أنه من غير المعروف على وجه اليقين طبيعة العلاقات المؤسسية التى تنتج رأس المال الاجتماعى، فضلا عن أن التركيز المفرط على المؤسسات السياسية فى إنتاج الثقة العامة يجعل الأمر بالغ الصعوبة، نظرا لتعدد هذه المؤسسات، وقد يختلف تقييم الأفراد لها لاعتبارات معقدة. وأخيرا، فإن بعض المؤسسات السياسية، بحكم تكوينها، ليس فى إمكانها إنتاج ثقة عامة، بل على العكس تشيع أنماطا من العلاقات الخاصة التى تقوم على أساس الثقة الخاصة، مثل الأحزاب السياسية حتى فى حالة وصولها إلى الحكم، فإنها تقوم- فى هذه الحالة- بتطبيق برنامجها الإيديولوجى الخاص، حتى وإن لم يصادف قبولا لدى قطاع من المجتمع(١٥٤).

وفى سياق التفاعل بين الاتجاهين، المجتمعى والمؤسسى الحكومى، نجد عددا محدودا من الدراسات، التى لم تستطع أن توجد علاقات مباشرة بين الطرفين، ولاسيما فى ضوء وجود طرف ثالث، هو التكوينات التقليدية، التى عادة ما تكون مساحة ثالثة أساسية من التفاعل فى إنتاج رأس المال الاجتماعى، بخاصة فى حالة شيوع الفساد فى مؤسسات الدولة من ناحية، وضعف وترهل وفساد منظمات المجتمع المدنى من ناحية أخرى(١٥٥).

تأسيسا على ما سبق يمكن القول إن النظرة إلى دور المنظمات غير الحكومية فى بناء رأس المال الاجتماعى ينبغى أن تنطلق من تصورات كلية شاملة، تأخذ فى اعتبارها التفاعل بين ثلاثة مصادر أساسية لإنتاج رأس المال الاجتماعى، مثلما أسلفنا فى مقدمة المبحث، أى التكوينات الأولية، المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات الدولة.

هذه النظرة الكلية الشاملة، فى رأينا، ترتبط ارتباطا أساسيا بعلم الإدارة العامة، الذى يمس، بحكم تطوره، مناطق بحثية أساسية، حكومية وغير حكومية، راصدا التفاعلات فيما بينها، محاولا التعرف على أنماط الثقافة المؤسسية، وما يتولد عنها من قيم أساسية.

خامسا: ضوابط دراسة إسهام المنظمات غير الحكومية فى الحالة المصرية

إذا نظرنا إلى إسهام المنظمات غير الحكومية- على وجه الخصوص- فى بناء رأس المال الاجتماعى، وهو موضوع هذه الأطروحة، سوف نواجه بسؤال محورى:هل تنتج المنظمات غير الحكومية فى الخبرة المصرية رأس المال الاجتماعى لدى أعضائها، أيا كانت صوره، أو مكوناته؟ أم أن هذه المنظمات، على الصعيد العملى، لا تنتج رأس مال اجتماعى؟

يتفرع عن هذا السؤال جملة من الأسئلة الأخرى: هل مخزون رأس المال الاجتماعى المتوفر لدى أعضاء منظمة غير حكومية نتاج للعلاقات التى تسود هذه المنظمة؟ أم يعود إلى مصادر أخرى كالأسرة أو الجماعة الدينية أو التعامل مع البيروقراطية الحكومية؟

للإجابة عن هذين السؤالين لابد من التوقف أمام ملاحظتين أساسيتين تتصلان بالسياق Context الذى تمارس المنظمات غير الحكومية عملها فى إطاره.

١- يشهد المجتمع المصرى صحوة للروابط التقليدية، التى كانت عماد النظام الاجتماعى فى مرحلة ما قبل نشوء الدولة الوطنية الحديثة، من روابط عائلية، وقرابية، وجهوية، ومناطقية، ودينية، ومذهبية، إلخ. هناك أسباب متعددة تفسر ذلك منها عدم قدرة الدولة على سد احتياجات المواطنين، وانسحابها من كثير من ميادين الرعاية الاجتماعية، وهو ما دفع المواطنين إلى العودة، والانكفاء على الهويات التقليدية بحثا عن مساندة اجتماعية. مثال على ذلك كثافة الاعتماد على الروابط الدينية لسد الاحتياجات المعيشية بالنسبة لقطاع عريض من المواطنين. ومن الملاحظ أنه كلما ازدادت التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وبدت الدولة أقل قدرة على سد احتياجات المواطنين، تنامى تأثير هذه الروابط إلى الحد الذى جعلها فى كثير من الأحيان أكثر قوة، وثقلا من الدولة والمجتمع المدنى على حد سواء. وعادة ما تنتج هذه النوعية من التكوينات والروابط "رأس المال

الجامع"، الذى يُشعر الأفراد المرتبطين به بقيم التضامن، والتماسك، والتمحور حول الهوية المشتركة، الأمر الذى يصل فى بعض الحالات إلى إنتاج نوع من رأس المال الاجتماعى، تنبه إليه علماء الاجتماع مبكرا، وهو رأس المال الاجتماعى المظلم أو المعتم، حين يتحول التضامن إلى أداة لتبرير التقوقع على الذات، والحشد الجماعى فى مواجهة الآخرين المختلفين، وعادة ما يبدأ ذلك من مشاعر الارتياب لهم، مرورا برفض التعامل معهم، وانتهاء باستخدام العنف حيالهم. بعبارة أخرى يتحول رأس المال الاجتماعى إلى وسيلة لإضفاء قوة "عاطفية" و"قيمية" و"مؤسساتية" على أشكال من الانقسامات الاجتماعية على أسس "قبلية" و"عشائرية" و"دينية" و"مذهبية"، وهو ما يفت فى عضد الدولة والمجتمع المدنى. من هنا فإن أى دراسة لدور المنظمات غير الحكومية فى إنتاج رأس المال الاجتماعى يجب أن تحدد بدقة تأثير التكوينات الأولية فى إنتاج أو عدم إنتاج، ازدهار أو انحسار رأس المال الاجتماعى، ولاسيما أن الحدود الفاصلة فى أحيان كثيرة بين المجتمع المدنى، بالمعنى الحديث، والروابط التقليدية قد تكون "باهتة" مثال على ذلك الجمعيات الأهلية التقليدية ذات الطبيعة الدينية أو الجمعيات التى تخدم الوافدين إلى المدن من محافظات أو قرى بعينها، وكذلك شيوع أنماط من الثقافة "الريفية" و"العائلية" فى إدارة الشأن المدنى، بحيث تتحول مؤسسات المجتمع المدنى إلى مجرد "شكل مدنى خارجى"، دون أن يكون لها "الفعل المدنى" المفترض نظرا لأن المتحكمين فى شئونها يديرونها عائليا(١٥٦).

٢- يتأثر المجتمع المصرى، نتيجة مركزيته النهرية، بخصائص ليس هناك مجال للخوض فيها الآن، تطرق إليها باحثون كثر، من أهم ملامحها الإفراط فى المركزية السياسية والإدارية، والتعلق الشديد بالحكومة المركزية القابضة على زمام الأمور(١٥٧). وقد ثبت، من التعريف الموسع لمفهوم رأس المال الاجتماعى، أن السياسات الحكومية تلعب دورا فى إنتاج أو عدم إنتاج، فى تنمية أو كبح رأس المال الاجتماعى على المستوى الكلى أو الماكرو. هنا يأتى الحديث عما يُعرف بالبيروقراطية العضوية، التى تقوم على التداخل بين المواطن والإدارة، وهو ما يساعد على إيجاد علاقات بين المواطن والبيروقراطية تسهم فى إذكاء قيم المشاركة، والفعالية، والكفاءة فى تقديم الخدمات العامة. يشكل ذلك مصدرا لإنتاج رأس المال الاجتماعى بعد أن ظل الدارسون لسنوات يعتبرون رأس المال الاجتماعى منتجا غير حكومى على سبيل الحصر. الإشكالية الآن هى معرفة حجم وتأثير السياسات الحكومية، إيجابا أو سلبا، على إنتاج رأس المال الاجتماعى. وعلى الرغم من أن موضوع

الدراسة هو دور المنظمات غير الحكومية فى إنتاج رأس المال الاجتماعى، فإن ذلك لا يجب أن يحول دون معرفة تأثير السياسات الحكومية على عملية إنتاج رأس المال الاجتماعى عامة، حيث أن المنظمات غير الحكومية لا توجد فى فراغ، ولكن توجد فى سياق سياسى وقانونى معين، تتأثر به، وتؤثر فيه، فضلا عن أن هناك دراسات تبحث عن المساحة المشتركة من التفاعل بين الحكومي وغير الحكومي. المهم فى الحالة التى نحن بصددها هو رصد مستوى رأس المال الاجتماعى فى النطاق غير الحكومي، دون إغفال التأثير الحكومى فى بناء رأس المال الاجتماعى.

انطلاقا من هاتين الملاحظتين، فإن قياس إسهام المنظمات غير الحكومية فى الحالة المصرية فى بناء وتطوير وتنمية رأس المال الاجتماعى ينبغى أن يأخذ فى اعتباره ثلاثة عوامل أساسية:

أ - الاعتماد على مدخل يجمع ما بين الشبكات والقيم، وهو المدخل الذى أخذت به بعض الدراسات التطبيقية، ويقوم فى المقام الأول على تبيان طبيعة القيم التى تتولد، وتنمو، أو تتراجع وتُكبح داخل الأنماط المختلفة من المنظمات غير الحكومية. هناك بالطبع عوامل تشابه وعوامل اختلاف فيما بين المنظمات غير الحكومية ذاتها. هناك -مثلا- من يرصد أجيالا مختلفة من المنظمات غير الحكومية. هناك الجيل التقليدى، الذى يتمثل فى الجمعيات الرعائية، ويظهر فيه تأثير الروابط التقليدية العائلية والجغرافية والدينية، والجيل التنموى، الذى يتمثل فى قيام جمعيات أهلية بتقديم خدمات تنموية، ويظهر فيه تأثير المجتمعات المحلية التى تختلف حسب مستويات التطور الاقتصادى الاجتماعى، والجيل الدفاعى، والذى يتمثل فى جمعيات حقوق الإنسان، وحماية المستهلك، وحقوق المرأة والبيئة، ويظهر فيها التكوين المتنوع للأعضاء من حيث النوع، والتخصص العلمى، والدين، إلخ، وتطور آليات التأثير على السياسات العامة للدولة فى القضايا التى تعمل فيها هذه المنظمات. وهناك من سعى فى إطار دراسة رأس المال الاجتماعى إلى التفرقة بين الروابط الجامعة، والروابط العابرة على النحو السابق تناوله تفصيلا، حيث تشير الروابط الجامعة إلى المشترك فى الهوية، والتخصص العلمى، والتشابه فى المهنة، وتشير الروابط العابرة إلى التلاقى بين المختلفين فى الهوية، أو الخلفية الدراسية، أو طبيعة العمل، لكنهم يتلاقون حول قضية مشتركة تجمعهم جميعا. وقد استندت هذه الأطروحة إلى التفرقة الثانية، أى ما بين الجامع والعابر، من خلال إجراء مقارنة بين معدل رأس المال الاجتماعى لدى كل من أعضاء الجمعيات العلمية باعتبار أنها تقدم نموذجا للروابط الجامعية، حيث يظهر تأثير

التخصص العلمى، والتشابه فى العمل، وأعضاء جمعيات تنمية المجتمع باعتبار أنها تقدم نموذجا للروابط العابرة، التى يظهر فيها التنوع فى خلفية الأعضاء، وتلاقيهم حول قضية بعينها.

ب – القيم الأساسية فى هذه الدراسة هى محل اهتمام من معظم الدراسات الأمبريقية بوصفها العمود الفقرى لمفهوم رأس المال الاجتماعى هى الثقة، التضامن، الرضا، ويصير التساؤل فى هذا الصدد هو إلى أى حد تسهم المنظمات غير الحكومية فى تطوير معدلات الثقة بين الأفراد المنتمين إليها، وذلك دون إغفال الدور الذى تلعبه المصادر الأخرى فى تكوين رأس المال الاجتماعى مثل الأسرة، العائلة، الجماعة الدينية، والمؤسسات الحكومية.

ت – الأخذ بالمساحة المشتركة بين نموذجين أساسيين فى دراسة رأس المال الاجتماعى، سبق تناولهما هما: النموذج الذى يركز على محورية دور المجتمع، والنموذج الآخر الذى يدور حول إسهام المؤسسات العامة. إذ فى الوقت الذى ينصب الاهتمام فى هذه الأطروحة على إسهام دور المنظمات غير الحكومية فى بناء رأس المال الاجتماعى (النموذج الأول ذو الطبيعة المجتمعية)، لم تغفل الدراسة تأثير المؤسسات العامة (النموذج الثانى الذى يعطى أولوية للمؤسسات الحكومية العامة).

مما سبق يتضح أن هذه الأطروحة تنظر إلى دور المنظمات غير الحكومية فى تكوين رأس المال الاجتماعى على أنها عملية Process، تحوى مدخلات، ومخرجات، وعمليات تحويل ما بين الاثنين.

أ . مدخلات تتعلق بالتماثل فى خصائص العضوية (الجمعيات العلمية)، أو مدخلات تتعلق بالاختلاف بين الأفراد المختلفين فى الثقافة والدين والموقع الاجتماعى والنظرة السياسية (الاتجاهات والقيم). هذه المدخلات تدخل فى سياق تفاعلات كثيفة، تتعلق بالسياق الذى يظهر فيه تأثير روابط تقليدية، ومؤسسات حكومية، وخبرات شخصية سابقة، إلخ.

ب . مخرجات تتعلق برأس المال الاجتماعى سواء رأس مال اجتماعى (جامع) فى حالة الجمعيات العلمية، أو رأس مال اجتماعى (عابر) فى حالة جمعيات تنمية المجتمع.

ت . مساحة تفاعل تجسد النظرة المتكاملة التى تنطلق منها الدراسة بالتأكيد على عوامل التكامل والتمايز بين المصادر الثلاثة فى إنتاج رأس المال الاجتماعى: الروابط التقليدية، المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الحكومية. ويصبح السؤال المحورى هو ما تأثير أو الوزن النسبى للجمعيات الأهلية– فى الحالة المصرية– فى توليد قيم رأس المال

الاجتماعى بين أعضائها، ولكن مع الأخذ فى الاعتبار أمرين أساسيين، يتداخلان فى العلاقة، ويشكلان عاملا أساسيا فى تحديد مسارها.

١- التنشئة الأسرية والدينية والاجتماعية للأعضاء فى منظمة غير حكومية على ما يتمتعون به، وما يتولد فى العلاقات بينهم من قيم أساسية لرأس المال الاجتماعى.

٢- حالة الثقة العامة، التى تتولد من علاقات الأفراد بالمؤسسات الحكومية فى المجتمع، على ما يتمتع به أعضاء المنظمة غير الحكومية، وما يتولد فى العلاقات بينهم من قيم أساسية لرأس المال الاجتماعى.

تظهر هذه العلاقات المتشابكة والمتداخلة، فى استمارة استبيان أعدت للتطبيق على أعضاء عدد من جمعيات تنمية المجتمع والجمعيات العلمية، تهدف- فى المقام الأول- إلى تحديد الدور الذى تقوم به المنظمات غير الحكومية فى بناء رأس المال الاجتماعى، وهل كانت لعضوية الأفراد فى هذه المنظمات أثرا مباشرا على توليد رأس المال الاجتماعى؟ وفى حالة ما إذا ثبت أن هناك آثرا للعضوية التطوعية فى هذه المنظمات على عملية تكوين وإنماء رأس المال الاجتماعى، فما دور العناصر الأخرى فى هذا التكوين، تحديدا التكوينات الأولية مثل الأسرة، والجماعة الدينية، إلخ، ومؤسسات الدولة السياسية والبيروقراطية؟

تساعد هذه الدراسة على الإجابة عن سؤال أساسى يتعلق بحجم، وكثافة، وقدرة المنظمات غير الحكومية فى توليد قيم رأس المال الاجتماعى بين أعضائها، ومعرفة ما إذا كانت هذه القدرة منفردة، أم أنها نتاج حالة من الثقة تتولد لدى الأفراد نتيجة تنشئة اجتماعية، أو علاقات مع مؤسسات الدولة السياسية والبيروقراطية.

خلاصة الفصل

تتعدد المصادر الرئيسية لتكوين رأس المال الاجتماعى، وهى إجمالا التكوينات الأولية (الأسرة، القبيلة، الجماعة الدينية)، والتكوينات غير الحكومية (المنظمات المدنية)، والدولة (مؤسسات العدالة، الدواوين الحكومية، إلخ)، كل منها يلعب دورا مهما فى تكوين رأس المال الاجتماعى لدى الأفراد. وهى تعمل بشكل مستقل، لكنها فى غالب الأحيان تتفاعل مع بعضها بعضا لإنتاج رأس مال اجتماعى. ويطرح ذلك إشكاليات عديدة، أبرزها التفاعل بين ما هو حكومى وما هو غير حكومى، وهل التنافس بين الجانبين ينتج رأس مال اجتماعى، أم أن التعاون بينهما هو الذى يحقق هذه الغاية؟ وقد أنتهى الباحث إلى أن مثل هذا السؤال لا يعكس عمق المسألة، إذ إن هناك مستويات لرأس المال الاجتماعى، ويعكس كل نمط تفاعل بين مصادر إنتاج رأس المال الاجتماعى مستوى معين من مستويات رأس المال. هناك "رأس مال جامع"، يغلب عليه الشعور بالتضامن بين الأنداد، و"رأس مال عابر" يغلب عليه الشعور بالاحترام المتبادل بين المختلفين، وهناك "رأس مال رابط" وهو يجمع أصحاب السلطة، ويدفعهم إلى التحرك بوحى من مصالحهم المشتركة للبقاء فى السلطة.

وخلص الباحث إلى أن قياس رأس المال الاجتماعى يعد ضرورة أساسية لتحويل المفهوم إلى أداة تحليلية لتطوير العلوم الاجتماعية، بحيث لا يظل "مفهوم نظرى" مجرداً،

وإذا كان قياس رأس المال الاجتماعى تواجهه تحديات عديدة مثل عدم القدرة على تحديد المفهوم، والافتقار إلى منهجية متفق عليها لقياس المفهوم، ما يفتح الباب أمام تعددية فى التجارب والخبرات التطبيقية.

ورأس المال الاجتماعى من المفاهيم التى لها طبيعة مزدوجة تجمع المؤسسية والقيم معا، وبالتالى فإن قياس رأس المال الاجتماعى يجب أن تنطلق من تلك الطبيعة المزدوجة، وتسعى للإفادة منها.

وخلص الباحث إلى أهمية قياس إسهام المنظمات غير الحكومية فى إنتاج رأس المال الاجتماعى، ولكن مع الأخذ فى الاعتبار أهمية تحديد الأوزان النسبية للدور الذى تلعبه المصادر الأخرى: التقليدية والحكومية فى تكوين رأس المال الاجتماعى، وذلك حتى يتسنى الوقوف على ما تقوم به المنظمات غير الحكومية فى هذا الخصوص.

الفصل الثالث

قياس إسهام الجمعيات الأهلية فى تكوين رأس المال الاجتماعى فى مصر

مقدمة

يُعد قياس رأس المال الاجتماعى فى مقدمة القضايا الإشكالية التى تواجه المفهوم، بل تكاد تكون أحد المنافذ الأساسية التى يلج من خلالها المنتقدون، والمشككون فى جدوى وجوده. مبعث ذلك هو عدم الاتفاق على أدوات منهجية محددة لقياس رأس المال الاجتماعى، بخاصة فى ضوء تنقل المفهوم بين تخصصات معرفية متباينة، وارتباطه بمتغيرات اجتماعية عديدة ما يجعل من الصعب قياسه.

وإذا كان هناك متشككون فى وجود أداة لقياس رأس المال الاجتماعى، فإن هناك باحثين آخرين استطاعوا أن يقدموا دراسات أمبريقية جادة.

فى هذا الفصل نسعى إلى قياس إسهام الجمعيات الأهلية فى الحالة المصرية فى تكوين رأس المال الاجتماعى من خلال مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: أداة قياس رأس المال الاجتماعى فى المنظمات غير الحكومية.

المبحث الثانى: الدراسة الميدانية لقياس رأس المال الاجتماعى، وتشمل عينة من أعضاء الجمعيات الأهلية فى كل من جمعيات تنمية المجتمع، بوصفها نموذجا للجمعيات المتباينة، والجمعيات العلمية بحسبانها نموذجا للجمعيات المتماثلة.

المبحث الأول
أداة قياس رأس المال الاجتماعى فى المنظمات غير الحكومية

تمهيد

يُعد مفهوم "رأس المال الاجتماعى"، من المفاهيم الرحالة، تختلف النظرة إليه حسب المنظور الذى يطل منه الباحث على المفهوم، بمختلف تشابكاته، والعلاقات المتنوعة التى تنجم عنه. وقد أدت استعارة المفهوم بين أنساق معرفية متباينة، وفى قضايا وموضوعات شتى، إلى إضفاء حالة من السيولة عليه، ما جعل من الصعب الوصول إلى تعريف له متفق عليه، نظرا لأنه يرتبط بالثقافة المحلية إلى حد بعيد، وأصبح ضروريا قياس المفهوم فى ضوء المعطيات الثقافية فى كل مجتمع على حدة (١٥٨).

وإذا كان المفهوم قد وجد أرضية نظرية فى صورة إسهامات، ومساجلات معتبرة بين عدد من كبار الباحثين، فإن الجهود التى بُذلت لقياس المفهوم لا تزال محدودة، ويغلب عليها الطابع المحلى إلى حد بعيد.

وبينما ذهب كثير من الدارسين إلى التشكيك فى القدرة على قياس رأس المال الاجتماعى، بخاصة مقارنة بغيره من أنواع رأس المال مثل رأس المال المادى، هناك دراسات أمبريقية أثبتت أن فى الإمكان قياس رأس المال الاجتماعى، وتبيان تأثيراته على التنمية بمفهومها الشامل. فى إحدى الدراسات المهمة التى أجريت فى إطار مبادرة "رأس

المال الاجتماعى" التى أطلقها البنك الدولى، تبين أن رأس المال الاجتماعى له تأثير مهم على خطط وبرامج التنمية فى العديد من الدول. وهناك عدد من الدروس المستفادة فى هذا السياق، وخلصت الدراسة إلى أن "تاريخ التنمية يثبت أن بالإمكان الاستثمار فى رأس المال المادى والبشرى، وهناك أولوية الآن فى الاستثمار فى رأس المال الاجتماعى أيضا"(١٥٩).

وفى سياق الحديث عن قياس رأس المال الاجتماعى، تثار دائما تساؤلات تتعلق بإمكانية تطوير أداة قياس Assessment Tool يمكن من خلال تطبيقها معرفة مستوى رأس المال الاجتماعى، بحيث تكون صالحة للتطبيق مهما اختلف الحقل المعرفى الذى يستعير المفهوم، ومهما أختلف السياق الثقافى الذى يجرى تطبيق المفهوم فيه؟

يتناول هذا المبحث ضوابط أداة قياس رأس المال الاجتماعى، من خلال تحديد أهم الاشتراطات الواجب توافرها فى هذه الأداة فى ضوء الدراسات الأمبريقية التى أجريت فى هذا السياق، وصولا إلى تحديد خصائص أداة القياس التى سيتبعها الباحث فى هذه الأطروحة، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولا: أسباب قياس رأس المال الاجتماعى.

ثانيا: ماهية أداة القياس.

ثالثا: الأبعاد المؤسسية والقيمية لرأس المال الاجتماعى.

رابعا: التباين بين المنظمات الأفقية والرأسية.

خامسا: الاختلاف بين المنظمات المتماثلة والمتباينة.

سادسا: التباين بين المنظمات الرسمية وغير الرسمية.

سابعا: ضوابط تصميم أداة القياس.

ثامنا: قياس رأس المال الاجتماعى للأفراد

تاسعا: صحيفة الاستبيان

وفيما يلى دراسة تفصيلية لكل من هذه المحاور.

أولا: أسباب قياس رأس المال الاجتماعى

يُقصد بقياس رأس المال الاجتماعى الوقوف على مستوى القيم الأساسية للمفهوم فى ظل مؤسسات حكومية أو غير حكومية فى علاقتها إما بالأفراد، أو بالمجتمعات المحلية، أو على مستوى الدولة. وهناك أسباب عدة لقياس رأس المال الاجتماعى، بعضها يتصل بالأهمية العلمية للمفهوم، وبعضها يتصل باستخدام رأس المال الاجتماعى كأداة تحليلية

للارتقاء بالعلوم الاجتماعية. وبشيء من التفصيل يمكن القول إن أسباب قياس رأس المال الاجتماعى هى[١٦٠]:

١- الإفادة من المفهوم كأداة تحليلية فى فهم طبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع المدنى، إذ إن معرفة مصادر إنتاج رأس المال الاجتماعى، وطبيعة التفاعلات فيما بينها يساعد إلى حد بعيد على فهم طبيعة العلاقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدنى، وهل هى علاقة تكامل أم تنافس أم عداء.

٢- الإفادة من المفهوم فى تطوير نوعية الحياة التى يعيشها الأفراد، إذ إن المفهوم يحمل بين طياته ترسيخ قيم الثقة والتضامن، والاعتماد المتبادل والمشاركة وتداول المعلومات، كل هذه القيم حال تحققها بمستويات مرتفعة تؤدى بالضرورة إلى تطوير نوعية الحياة فى أى مجتمع.

٣- مواجهة حالة الارتياب البحثى أو المعرفى التى تطارد مفهوم رأس المال الاجتماعى، إذ لا يزال البعض يشكك فيه إلى حد بعيد، ويعتبره غير قابل للقياس، وبالتالى فإن قياس رأس المال الاجتماعى يجعله مفهوما ماديا قابلا للقياس، وليس مفهوما مجردا ليس له انعكاس فى الواقع الاجتماعى أو الاقتصادى أو السياسى أو الإدارى.

٤- قياس رأس المال الاجتماعى فى مجال المنظمات غير الحكومية-على وجه الخصوص- يساعد هذه المنظمات على تطوير أدائها من ناحية، ويساعد الأعضاء بها على الوقوف على سبل تطوير عمل هذه المنظمات فى مجال التنمية من ناحية أخرى، نظرا لأنه من أكثر المجالات التى تحتاج شبكة من القيم الأساسية مثل المشاركة، والثقة المتبادلة، وتوفر قنوات اتصال فعالة مع المجتمعات المحلية.

وعلى الرغم من أهمية الأسباب التى تبرر أهمية قياس رأس المال الاجتماعى فإن بعض الأصوات البحثية المتشككة عبرت عن حذرها من الاطمئنان أو بالأحرى الاستسلام لفرضية أن بالإمكان قياس مفهوم له طبيعة شديدة التعددية، والترحال بين أنساق معرفية متنوعة مثل رأس المال الاجتماعى. من ضمن الحجج التى ساقها المتشككون فى قياس المفهوم أن السلوك الجماعى، بوصفه المورد الرئيسى لإنتاج رأس المال الاجتماعى، لا يفرز تلقائيا القيم الأساسية للمفهوم مثل الثقة والتضامن والرضا والتعاون وغيرها، بل على العكس قد يُنتج السلوك الاجتماعى أشكالا من الممارسات العنيفة التى تتناقض مع الطبيعة السلمية للمفهوم.

قد يكون ذلك صحيحا إلى حد ما، حيث أن الواقع يكشف عن وجود ممارسات اتخذت طابعا جماعيا انصبت مباشرة فى مصلحة الفاشية سياسيا، أو الصدام اجتماعيا، أو الافتئات على الآخر المختلف نفسيا. وهو ما حذر منه "روبرت بوتنام" عندما تحدث عن الجانب المظلم فى رأس المال الاجتماعى، ولكن لا يعنى ذلك دليلا على أن المفهوم لا يحمل منافع اجتماعية تترتب على السلوك الجماعى. فى هذا السياق يرى بعض الباحثين أن الجدل حول قياس رأس المال الاجتماعى فى الوقت الراهن يشبه إلى حد بعيد الجدل الذى آثير منذ ثلاثين عاما حول قياس رأس المال البشرى، حيث ذهب بعض الباحثين إلى أن رأس المال البشرى يعنى زيادة قدرة الأفراد على زيادة دخولهم خلال مسيرة حياتهم، وهناك مؤشران أساسيان لقياس رأس المال البشرى هما التعليم والتدريب. تشكك فريق من الباحثين فى ذلك، ورأوا أنه على الرغم من أهمية هذين المتغيرين فإن وجودهما لا يعنى بالضرورة وجود رأس مال بشرى. هذا الجدل يُعاد إنتاجه عند الحديث عن قياس رأس المال الاجتماعى، حيث يرى الباحثون أن الحديث عن مكونات المفهوم من تشبيك وقيم لا يعنى بالضرورة وجود رأس مال اجتماعى، وهو أمر أثبتت الكثير من الدراسات إمكانية قياسه، وتلازمه مع مستوى رأس المال الاجتماعى فى المجتمع(١٦١).

ثانيا: ماهية أداة القياس

يتطلب قياس رأس المال الاجتماعى أداة قياس يتفق الباحثون والدارسون على الحد الأدنى من الاشتراطات الواجب توفرها فيها. إذ أنه نظرا لاختلاف خبرة تطبيق المفهوم من مجال لآخر، وارتباطه فى أحيان كثيرة بمتغيرات أخرى تتنوع أدوات قياس المفهوم. مثل قياس رأس المال الاجتماعى فى علاقته بالفقر، أو فى علاقته بمعدلات الثقة فى المجتمع، أو بالشعور بالرضا على مستوى الخدمات العامة المقدمة، إلخ.

من هنا فإن أحد أهم الإشكاليات التى تواجه تصميم أداة لقياس رأس المال الاجتماعى هو الخلط بين المؤشرات Indicators، والعوائد Outcomes، إذ إن قياس العوائد التى تترتب على وجود رأس المال الاجتماعى هى فى ذاتها مؤشرات على وجوده. مثال على ذلك فإن ارتفاع مستوى الثقة بين الأفراد فى سياق مؤسسى معين يُعد نتيجة لارتفاع منسوب رأس المال الاجتماعى، وهو فى ذاته يُعد مؤشرا على وجوده.

وعادة ما تستند الدراسات الأمبريقية فى مجال قياس رأس المال الاجتماعى إلى عدد من المؤشرات: هناك مؤشرات مباشرة تتعلق برأس المال الاجتماعى بوصفه متغيرا أساسيا، مثل ما قام به "روبرت بوتنام" فى قياس العضوية فى التجمعات غير الرسمية.

وهناك مؤشرات غير مباشرة تنظر إلى رأس المال الاجتماعى بوصفه متغيرا تابعا مثل تلك التى تتعلق بمتغيرات يمكن الإفادة منها فى تحديد مستوى رأس المال الاجتماعى مثل البيانات الخاصة بمعدل الدخل، البطالة، الحمل فى سن المراهقة، الجريمة، الانتحار، إلخ(١٦٢). وبين هذه الدراسات وتلك هناك اتجاه يرى أهمية دراسة رأس المال الاجتماعى بصورة متكاملة، تنظر إليه على أنه متغير مستقل ومتغير تابع فى آن واحد، وذلك من خلال طرح أسئلة تبغى الوصول إلى أمرين أساسيين: الأول ما العوامل التى تسهم فى تكوين رأس المال الاجتماعى؟ الثانى ما النتائج التى يتمخض عنها رأس المال الاجتماعى؟(١٦٣).

وإذا كان للتعددية فى أدوات قياس رأس المال الاجتماعى ما يبررها، فإن ذلك لا يعنى أو يبرر غياب الاتفاق على الحد الأدنى من الاشتراطات التى يتعين توافرها فى أداة القياس. من هنا فإنه من الأفضل الاتفاق على قواعد أساسية يتعين توفرها فى الأداة المستخدمة لقياس رأس المال الاجتماعى، والتى قد تختلف باختلاف الخبرة والسياق المعرفى والمكانى.

فى هذا الصدد هناك قضيتان أساسيتان يتعين إثارتهما:

١- أى نمط من الشبكات والتكوينات الاجتماعية يؤدى إلى إنتاج أفضل لرأس المال الاجتماعى، من حيث القيم الأساسية مثل الثقة، والتضامن، والرضا، وغيرها. وهل يختلف ذلك من سياق ثقافى لآخر، ومن مجتمع لآخر؟

٢- هل يكن قياس القيم الأساسية لرأس المال الاجتماعى بشكل مباشر، ولاسيما أنها ليست فردية لكنها تتبلور فى سياق جماعى؟ هل يمكن قياس هذه القيم بوضعها علي شكل مستمر متصل Continuum، يحدد طرفاه حال هذه القيم، ما بين وضع ضعيف للغاية على أقصى يمين المستمر، بحيث يستمر فى التصاعد تدريجيا ليبلغ منتصف القياس فى منتصف المستمر، ويستمر ليبلغ أقصى الحالات إيجابية فى أقصى اليسار منه.

تمحورت الدراسات التى سعت إلى قياس رأس المال الاجتماعى حول هاتين القضيتين، بعضها ذهب بشكل مباشر إلى قياس "التكوينات المؤسسية" التى تؤدى إلى توليد رأس المال الاجتماعى، بينما ذهب جانب آخر من الدراسات إلى قياس القيم التى ينطوى عليها مفهوم رأس المال الاجتماعى، ولاسيما قيمة الثقة. وهكذا يبدو أنه فى أغلب الأحيان اختارت الدراسات التى اتجهت لقياس رأس المال الاجتماعى مسارين أساسيين أو أحدهما: الأول: قياس الشبكات، التكوينات المؤسسية، المنظمات وهو ما يطلق عليه -Net

works-based Measurement، أى قياس رأس المال الاجتماعى من خلال الشبكات التى تجمع فى عضويتها أفراد، فتنصب التساؤلات الأساسية حول العضوية، وتبادل المعلومات، ونمط صناعة القرار، وكثافة المشاركة فى أعمال هذه التكوينات المؤسسية، إلخ. فى هذا السياق، يذهب الباحثون إلى أن أى شبكات مؤسسية، سواء كانت رأسية أم أفقية، رسمية أو غير رسمية، أيا كان شكلها، ومضمونها، فإنها تنطوى على تفاعلات وعلاقات اجتماعية وسلطة اتخاذ القرار ما يجعل من الضرورى قياس ما تقدمه فى بناء رأس المال الاجتماعى.

أما المسار الثانى فهو ينصب على القيم التى يشملها مفهوم رأس المال الاجتماعى، وهو ما يطلق عليه Norm-based Measurement أى قياس رأس المال الاجتماعى من خلال الوقوف على القيم الأساسية التى ينطوى عليها مثل الثقة، التضامن، الاعتماد المتبادل، Nلخ.

ولكن، كما سبق أن أسلفنا فى الفصلين الأول والثانى، فإن قياس رأس المال الاجتماعى يجب أن ينطوى على الرافدين الأساسيين للمفهوم، المؤسسى والقيمى، لأن المؤسسات تنتج قيما، والقيم تتكون فى سياق عمل مؤسسى. من هنا فإن من فاعلية أداة القياس أن تحقق التكامل بين الرافدين معا، المؤسسى والقيمى. والدليل على ذلك أنه ليس كل المؤسسات، متماثلة الشكل، تنتج القيم نفسها. فعلى سبيل المثال هناك مؤسسات دينية تنشر قيم التسامح، وقبول الآخر، والحق فى الاختلاف، ومؤسسات أخرى، لها نفس الشكل والمسمى، تنتج قيما مغايرة مثل التعصب، والكراهية، ونبذ المختلفين.

الأداة المستخدمة فى قياس رأس المال الاجتماعى، كما ذكر "كريشنا وشرادر" يجب أن تجمع بين نقيضين هما المرونة والإحكام، أى تصبح على حد تعبيرهما ""Loose- tight أى تصبح مرنة فى التفاصيل، لكن محكمة فى الإطار الذى تنطلق منه(١٦٤).

ثالثا: الأبعاد المؤسسية والقيمية لرأس المال الاجتماعى

تشمل الأبعاد المؤسسية فى رأس المال الاجتماعى ما يتصل بالشبكات، الأدوار، القواعد، السوابق، إلخ. أما الأبعاد القيمية فتنطوى على المعايير، والقيم، والمعتقدات، والاتجاهات، إلخ. وبينما تعمل الجوانب القيمية على توجيه الأفراد صوب سلوك معين، فإن الجوانب المؤسسية تؤطر السلوك، وتمنحه السياق الذى يعمل من خلاله(١٦٥). إذن أى دراسة لرأس المال الاجتماعى، وأى محاولة لقياسه ينبغى أن تنطوى على الجانبين معا. ويساعد الجمع بينهما على تحديد طبيعة السلوك الجمعى، محور اهتمام رأس المال

الاجتماعى. إذ إن المفهوم يقوم على تفاعل الأفراد بعضهم معا، وبالتالى فإن الغاية هو بناء شبكات وقيم تساعد على تكوين رأس مال اجتماعى فى علاقاتهم بعضهم بعضا.

وقد ذهب "مايكل هكتر" إلى أنه من الصعب قياس تضامن الجماعة بالعودة فقط إلى القيم وحدها، حيث إن النمط المؤسسى الذى تباشر فى سياقه هذه الجماعة نشاطها قد يدفع أعضاءها إلى التعاون أو إلى الصراع. وبالتالى فلابد من المزج بين الجانبين المؤسسى والقيمى فى قياس رأس المال الاجتماعى(١٦٦).

وفى السياق نفسه حاولت "كارلا إيستس" أن تثبت أن العضوية وحدها فى المنظمات التطوعية لا تكفى فى قياس خبرات التفاعل المعقدة التى تترتب على هذه العضوية. فقد ثبت من خلال الدراسة أن عضوية أفراد فى مؤسسات متشابهة من حيث التكوين، والغايات، لا تؤدى إلى تطوير قيم متشابهة فى علاقاتهم بعضهم بعضا. يتوقف ذلك-بدرجة كبيرة- على ما يمكن أن نطلق عليه الخصائص المؤسسية لكل منظمة(١٦٧).

وفى دراسة مهمة حول دور المنظمات الأفقية فى بناء رأس المال الاجتماعى فى روسيا، والمقصود بها تلك المنظمات التى يتمتع الأعضاء فيها بمراكز متساوية فى مواجهة بعضهم بعضا مثل المنظمات غير الحكومية، ثبت أن ليس كل منظمة غير حكومية قادرة على تحقيق ذلك، بل كشفت الدراسة أن بعض التشبيكات غير الرسمية بين الأفراد قادرة على توليد رأس مال اجتماعى لدى أعضائها أفضل من المنظمات غير الحكومية(١٦٨).

وينطوى مفهوم رأس المال الاجتماعى على جانب مؤسسى يظهر جليا فى الأطروحات النظرية التى قدمها الباحثون المهتمون بتأصيل المفهوم. قد تظهر المؤسسية فى صورة شبكات غير رسمية مثل جماعات الرفاق، والأسرة، والعلاقات بين الجيران، إلخ. وقد تظهر فى صورة مؤسسات غير حكومية مثل "المنظمات غير الحكومية- الأحزاب- النقابات- الأندية، إلخ"، أو مؤسسات حكومية إما سياسية "البرلمان، المجالس المحلية، إلخ"، أو بيروقراطية "الجهاز الإدارى".

١- الجانب المؤسسى فى رأس المال الاجتماعى

إذا كان رأس المال الاجتماعى يتشكل فى إطار علاقات، فإن "الشبكات" Networks تستخدم لوصف أنماط هذه العلاقات. فى بعض الحالات يخلق الأفراد والجماعات الشبكات بشكل عمدى، وفى أحيان أخرى تظهر الشبكات بشكل غير مباشر عندما يشرع الأفراد فى القيام بعمل معين. ومن وظائف الشبكات كبح جماح الفردية المطلقة، النزعات الأنانية، والرغبة فى الاستئثار بالمنافع جميعا على حساب الآخرين. من هنا فإن الشبكات

تحافظ على التوازن ما بين الفردية والجماعية، أو بين التفضيلات الفردية، والتفضيلات الجماعية. وفى مجال رأس المال الاجتماعى فإن أى شبكة تقوم بتسهيل نقل "المنافع الاجتماعية العاطفية" و"القيم المرتبطة بها" إلى الأفراد الأعضاء بها.

هناك أنواع عدة من الشبكات، ويرتبط بكل نوع قيم معينة. هناك أولا: قيم توجد فى الشبكات غير الرسمية مثل تلك الشبكات التى تجمع المتماثلين كالأسرة، وجماعات الرفاق. وثانيا: قيم توجد فى الشبكات التى تقوم على "العلاقات العامة" بين المواطنين، والتى فى الأساس تستند إلى مبدأ "المعاملة بالمثل"، ومن الأمثلة عليها المنظمات غير الحكومية والحركات المدنية التى تضم أشخاصا مختلفين. وثالثا: قيم تنساب فى الشبكات التى تجمع المواطنين جميعا، وتقوم على ما يعرف بالثقة فى المؤسسات، مثل العدالة فى القواعد والإجراءات الرسمية، وهو ما يطلق عليه العلاقات المؤسسية الرسمية(١٦٩).

ويرتبط مفهوم رأس المال الاجتماعى فى جانبه المؤسسى بمفهوم آخر هو "القوة". تعنى القوة Power قدرة شخص على التأثير فى سلوك الآخرين. وتمارس القوة فرديا أو جماعيا. وينطوى رأس المال الاجتماعى للفرد على صور محددة لممارسة القوة، نظرا لأن بعض أبعاد رأس المال الاجتماعى توفر مزايا اقتصادية. وصور أخرى لرأس المال الاجتماعى توفر منافع اجتماعية عاطفية، وكل نوع من رأس المال الاجتماعى له مميزاته، فإذا كان شخص يريد قرضا من بنك على سبيل المثال فإنه يحتاج إلى ضامن تربطه به علاقة ثقة متبادلة. ولو أن الشخص فى موقف نفسى يريد أن يشعر فيه بالراحة والطمأنينة فإن كلمات تشجيع أو معانقة من شخص آخر تربطه به علاقات مودة واحترام، قد يكون مفيدا، وكلاهما يُعد من أنماط ممارسة القوة، لأنهما ينتجان أثرا مباشرا يتعدى حدود كلٍّ منهما. أما ممارسة القوة على مستوى جماعى، فإن "بورديو" أشار إلى أن رأس المال الثقافى يتلاقى مع رأس المال الاجتماعى فى محاولة لفهم سيطرة مجموعة أو طبقة على مجموعة أو طبقة أخرى، وهو ما ناقشه باحثون آخرون سواء بالتأييد أو النقد(١٧٠).

وفى إطار التفرقة بين رأس المال العابر، ورأس المال الجامع، فإن المجتمعات عادة ما تحتاج إلى روابط قوية، وأخرى ضعيفة، حيث تساعد الروابط القوية على تحقيق الأهداف المشتركة، فى حين تساعد الروابط الضعيفة على المشاركة، وتبادل المعلومات، والمرونة فى العلاقات بين الجماعات المتباينة (١٧١).

٢- الجانب القيمى لرأس المال الاجتماعى

هناك جملة من القيم مرتبطة برأس المال الاجتماعى، مثل الثقة والتضامن والشعور بالرضا والاحترام المتبادل والاعتماد المتبادل وغيرها، وهى تقدم مساحة مهمة لرصد طبيعة التحول الذى يطرأ على سلم أولويات الشخص نتيجة مباشرة للمنافع الاجتماعية العاطفية التى يولدها رأس المال الاجتماعى بداخله. فمثلا الحصول على تقدير من شخص مهم، أو شغل منصب محورى، أو الشعور باحترام الآخرين، كل ذلك يؤدى إلى بزوغ أو التاكيد على قيم معينة. بقول آخر، فإن المساحة الاجتماعية العاطفية التى يخلقها رأس المال الاجتماعى تؤدى إلى إيجاد البيئة التى تنبت فيها قيم أساسية(١٧٢).

وتعد الثقة الاجتماعية من أبرز القيم التى ينطوى عليها مفهوم رأس المال الاجتماعى، وتسعى العديد من الدراسات الأمبريقية إلى تحديد معدلاتها. من هنا احتلت "الثقة" أهمية كبرى فى المحاولات التى جرت لقياس رأس المال الاجتماعى، وذهب كثيرون، مثل هالبرن، إلى أن هناك حاجة إلى مقياس سريع لرأس المال الاجتماعى، وعادة ما يوفر "قياس الثقة الاجتماعية"، هذا المقياس. وقد اعتمد استبيان قياس القيم عالميا-World Values Survey على طرح أسئلة تتعلق بالثقة فى أعوام ١٩٨١م، ١٩٩١م، و١٩٩٦م، لقياس رأس المال الاجتماعى فى عدد من الدول، وخلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، وهو ما وفر بيانات على أساسها أجريت مقارنات حسب متغيرات عمرية ونوعية، وكذلك مقارنات قطرية بين الدول المشاركة فى الاستبيان. فقد لاحظ بعض الباحثين أن نتائج تطبيق المقياس تفاوتت بين دول الاتحاد الأوربى. ففى الوقت الذى أجاب فيه نحو ٦٣,٣٪ من المبحوثين عام ١٩٩٥-١٩٩٦م فى النرويج أن "معظم الناس يمكن الثقة بهم"، انخفضت النسبة إلى النصف تقريبا فى المملكة المتحدة (٣١٪)، تهاوت بشكل درامى إلى ٦,٥٪ فى تركيا(١٧٣) . بالطبع، أثيرت قضية منهجية أساسية عند تطبيق الاستبيان، وهى كيف يعرف الأفراد الذين شملهم الاستبيان مفهوم "الثقة" فى ضوء اختلاف الدول التى يعيشون فيها، وتباين ثقافاتهم، وخبراتهم التاريخية، وموقعهم الاجتماعى؟ وأدى غياب التعريف المتفق عليه عالميا لمفهوم "الثقة الاجتماعية" إلى وجود صعوبة حقيقية فى الحصول على إجابات من المستجوبين حول "الثقة الاجتماعية"، ومحاولة وضعها فى سياق أعم وأشمل للأداء الاقتصادى للمجتمعات. يعد ذلك، فى رأى كثير من الباحثين، دليلا على فقر مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعى(١٧٤).

هنا يبدو من الضرورى النظر إلى طبيعة رأس المال الاجتماعى مقارنة بالأشكال الأخرى لرأس المال، إذ إن رأس المال الاجتماعى هو الوحيد القادر على إنتاج منافع أو سلع اجتماعية- عاطفية . Socio-Emotional Goods ويقصد بها السلع أو المنافع التى تظهر فى صورة مشاعر فى العلاقات المتبادلة بين الأفراد، مثل الشعور بالعناية، والعطف، التضامن، والاحترام المتبادل، والوعى، واحترام الذات. وبقدر أهمية هذه السلع أو المنافع للأفراد من أجل حياة اجتماعية ونفسية صحية، تأتى أهمية رأس المال الاجتماعى فى إنتاجها. وإذا عدنا إلى أعلام علم النفس الاجتماعى، نجد أن روجر ذكر أن "الاحتياج الإنسانى الأساسى هو الشعور بالاحترام، والذى ثبت من خلال التجارب التى أجريت تحت لافتة علم النفس التجريبى". وإذا عدنا إلى ماسلو، سنجد أنه أكد بوضوح على هذا الأمر عندما أشار صراحة إلى أن الأفراد يميلون إلى "الخوف من أى معرفة قد تقودهم إلى احتقار أنفسهم، أو الشعور بالنقص، أو الضعف، أو انعدام القيمة، أو الخجل"(١٧٥) وعادة ما تنطوى العلاقات بين الأفراد على تبادل المنافع الاجتماعية العاطفية، وهو ما يجعلها محور اهتمام رأس المال الاجتماعى. ويشير أحد الدارسين إلى أنه فى الحالات التى يجرى فيها تبادل منافع مادية لا يمكن استبعاد المنافع الاجتماعية العاطفية، خاصة فى إطار المنظمات التطوعية، حيث تحتل الأنشطة التطوعية للأفراد أولوية، ويكون العائد الأساسى الذى يعود على الأفراد ذات طبيعة اجتماعية عاطفية، أكثر من كونه ذا طبيعة مادية بحته(١٧٦).

٣- التفاعل بين المؤسسى والقيمى فى رأس المال الاجتماعى

إذا نظرنا إلى الجانبين الأساسيين للمفهوم: المؤسسى والقيمى، نجد أن التفاعل بينهما يمثل مساحة مهمة للإفادة من رأس المال الاجتماعى كأداة تحليلية للارتقاء ببنية المؤسسات، حكومية أو غير حكومية، سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، كما أنه يقدم مساحة مهمة أيضا لتطوير القيم الأساسية التى ينطوى عليها المفهوم. ويقوم التفاعل بين الشبكات والقيم الأساسية المصاحبة لها، ويكون قياس الشبكات حسب النطاق، والكثافة، والتنوع، وما يرتبط بذلك من قيم أساسية هو محور الاهتمام فيما يتعلق برأس المال الاجتماعى. إذ أن كل من المؤسسات تنتج رأس مال اجتماعى مختلف. فى حالة الشبكات غير الرسمية، التى تقوم على علاقات بين أفراد متماثلين مثل الأسرة أو الجماعة الدينية أو جماعة الرفاق فهى تنتج أشكالا من رأس المال "الجامع"، فى صورة التضامن، والثقة فى الأعضاء، ومواجهة الآخرين المختلفين. وهناك الشبكات الرسمية، التى تضم مختلفين ثقافيا أو دينيا

أو سياسيا أو اجتماعيا، يجمعهم هدف واحد، فإنها أقرب إلى إنتاج رأس المال "العابر"، أى الذى يقوم على الثقة والمعاملة بالمثل والتوقع المتبادل بين الأفراد المنتمين إلى ذات الكيان المؤسسى. وأخيرا، فإن من هم فى السلطة عادة ما يكون بينهم رأس المال "الرابط"، أى تولد أنماط من العلاقات بينهم بهدف الحصول على موارد أكثر، وممارسة أفضل للسلطة(١٧٧)

وتنطلق عملية إنتاج رأس المال الاجتماعى من مدخلات تتعلق بعوامل أساسية تخص الفرد والمجتمع، ثم تمر على الشبكات الأساسية القائمة، رسمية وغير رسمية، وما يرتبط بها من قيم. ويتشكل رأس المال الاجتماعى عبر هذا التفاعل، وينتج فى النهاية مخرجات، هى فى ذاتها تصلح أن تكون مدخلات لإنتاج حالة أفضل من رأس المال الاجتماعى(١٧٨).

وفى سياق التفاعل بين ما هو مؤسسى وما هو قيمى فى رأس المال الاجتماعى يمكن رصد عدد من المحددات الأساسية التى تشكل القراءة الخلفية لعملية قياس المفهوم(١٧٩):

١- الخصائص الشخصية للأفراد مثل السن والنوع، إلخ.

٢- الخصائص الاجتماعية للأفراد مثل الحالة العائلية، الانتماء الدينى، عدد الأطفال، إلخ.

٣- الموارد الأساسية التى يمتلكها الأفراد مثل التعليم والوظيفة والممتلكات الشخصية، إلخ.

٤- خصائص المنطقة الجغرافية التى يقيم بها الشخص "ريفية- مدنية"، مستوى التطور الاجتماعى الاقتصادى السائد، إلخ.

٥- الشبكات الرسمية التى ينتمى إليها الشخص باختلاف أنماطها مثل منظمة غير حكومية، حزب، نقابة، نادٍ اجتماعى، إلخ.

٦- الشبكات غير الرسمية التى ينتمى إليها الشخص مثل جماعة الرفاق، الأسرة، العلاقة بالجيران، زملاء العمل، إلخ.

٧- التنوع الثقافى فى البيئة المحيطة بالشخص مثل الاختلاف الدينى، التعددية الثقافية، إلخ.

٨- القيم الأساسية السائدة أو المرغوب فيها مثل الثقة، الشعور بالأمان، التطوع، المشاركة، الاعتماد المتبادل، إلخ.

وتساعد العوامل المذكورة أعلاه، وغيرها - شرطا أساسيا - لتحديد عملية قياس رأس المال الاجتماعى حتى يتسنى الوصول إلى الهدف المبتغى من عملية القياس. مثال على ذلك إذا كانت عملية قياس رأس المال الاجتماعى تنصب على معرفة معدلات الثقة فى العلاقات بين الأفراد فى منطقة سكنية معينة، فإنه من الضرورى تحديد الشريحة العمرية لهؤلاء الأفراد، طبيعة الشبكات التى ينخرطون فى عضويتها، التنوع الثقافى

فيما بينهم، وما إلى ذلك حتى يكون لمخرجات الدراسة دلالة ومعنى فى تحديد معدلات الثقة، والإشارة إلى العوامل الأساسية فى الارتقاء بهذه القيمة أو كبح نموها فى سياق مكانى معين.

وبالطبع فإن قياس رأس المال الاجتماعى، حسب هذا التصور شديد التداخل بين المؤسسى والقيمى، الفردى والجمعى، يواجه اثنين من التحديات الأساسية التى يتعين الانتباه إليهما، والسعى إلى تلافى أية آثار سلبية تترتب عليهما.

١- خصائص المجتمع. عادة ما يدرك مفهوم رأس المال الاجتماعى على أنه تعبير عن خصائص مجتمع، وذلك من خلال طرح أسئلة على أفراد، ثم جمع إجاباتهم على نحو آلى، والخروج بخلاصات عامة. وهو ما شكك فيه كثير من الباحثين. يذهب البعض منهم إلى أن رأس المال الاجتماعى الكلى، أى على مستوى نطاق اجتماعى معين مثل حى، قرية، مدرسة، مدينة، إلخ، لا يصح أن يكون مجرد حاصل جمع مباشر لرأس المال الاجتماعى على المستوى الفردى، أى حسب استجابات كل فرد على حدة. وذهب "بارون" إلى أن التجميع الآلى الكمى لاستجابات أفراد لا يعكس بالضرورة حالة عامة من رأس المال الاجتماعى. مثال على ذلك فإن رصد رقم متزايد لعضوية أفراد فى منظمة تطوعية لا يعكس مدى قوة رأس المال الاجتماعى ما لم يكن ذلك مشفوعا بمعلومات حول طبيعة الدور الذى يقوم به هؤلاء الأفراد بصفتهم أعضاء فى هذه المنظمة(١٨٠)، من هنا فإن الجمع بين ما هو مؤسسى وما هو قيمى فى قياس رأس المال الاجتماعى يُعد ضرورة لا غنى عنها.

٢- الجمع بين الفرد والمكان. عادة ما يجرى سؤال أفراد بشأن بعض أو كل مؤشرات رأس المال الاجتماعى، ثم جمع الاستجابات، وتعميمها خروجا بخلاصات محددة. ويظل السؤال، وربما الشك الذى يثيره الباحثون، هو ما تأثير المكان، والحالة العامة فيه على إدراك الأفراد لمؤشرات رأس المال الاجتماعى؟ ومن بينها "الثقة". حلا لهذه الإشكالية، يرى "جرين" أن بالإمكان ملاحظة الاستجابات الفردية للأفراد، وفصلها عن الحالة العامة لرأس المال الاجتماعى على مستوى النطاق الاجتماعى أو الجغرافى الذى يجرى قياس رأس المال الاجتماعى فيه. فمثلا، فى مجال رصد حالة الثقة فى منطقة سكنية معينة، يمكن رصد استجابات الأفراد، ومعرفة ما إذا كانت عوامل مثل التنشئة الأسرية، أو الخلفية الدينية أو الاعتبارات العمرية أو النوعية لها تأثير، وتحديد تأثير البيئة- ماديا واجتماعيا- على تصورات الأفراد بشأن الثقة(١٨١).

رابعا: التباين بين المنظمات الأفقية والرأسية

المنظمات الأفقية، كما سبق تناولها في مبحث سابق، هي المنظمات التي يتمتع فيها الأفراد الأعضاء بمراكز متساوية، مثل المنظمات غير الحكومية. أما المنظمات الرأسية فهي تلك المنظمات التي تخضع إلى نظام هيراركي، تتباين فيها مواقع السلطة والتأثير حسب التدرج الهرمي، مثل المؤسسات التعليمية.

وقد ذهب "روبرت بوتنام" إلى أن الشبكات الأفقية تشكل مصدرا لتكوين رأس المال الاجتماعي، في حين أن العلاقات المؤسسية التي تتخذ طابعا رأسيا تعوق عملية تشكله. وعلى الرغم من أن هذه الأطروحة شهدت جدلا واسعا في أوساط الباحثين، وظهر الكثير من المؤيدين لها، فإنها ما لبثت أن واجهت انتقادات عنيفه من جانب عدد من الباحثين رأوا في المنظمات الرأسية مصدرا مهما لبناء وإثراء رأس المال الاجتماعي(١٨٢). ساعد على ذلك أن دراسات عديدة أجريت في عدد من المجتمعات أثبتت أن المنظمات الأفقية لا تعد مصدرا يعتد به لإنتاج رأس المال الاجتماعي، بخاصة إذا ما قورنت بالمصادر الأخرى التي سبق الحديث عنها مثل التكوينات التقليدية كالأسرة، أو السياسات العامة للدولة. ففي دراسة أجراها اثنان من الباحثين على تسعة وعشرين دولة ثبت أن الثقة، والتعاضد بين الأفراد يرتبطان بالأداء الاقتصادي أكثر ما يرتبطان بنمط بالعضوية في منظمات أفقية(١٨٣).

خامسا: الاختلاف بين المنظمات المتماثلة والمتباينة

يشكل تماثل أو تباين الأعضاء في أي منظمة عاملا مهما بالنسبة لكل من رأس المال الاجتماعي، والرفاهية الاقتصادية بشكل عام، وهناك العديد من الدراسات الأمبريقية التي أجريت في هذا الخصوص. يقصد بتماثل الأعضاء أن ينتمي هؤلاء الأعضاء إلى خلفية متماثلة سواء كانت أسرية، أو عائلية، أو دينية، أو مذهبية، أو طبقية، أو مهنية، إلخ. والعكس بالعكس. يقصد بالمنظمات المتباينة أن تضم في رحابها أعضاء يختلفون من حيث التنشئة، والخلفية الأسرية، والاعتقاد الديني أو المذهبي، والوضع الاجتماعي، والعمل المهني. فقط يتلاقون فيما يخدم المصلحة العامة التي يلتفون حولها.

وقد انطلقت العديد من الدراسات من افتراض أن هذه المنظمات أو تلك هي الأفضل في إنتاج وإثراء رأس المال الاجتماعي، وهو ما لم تثبته بشكل حاسم الدراسات الميدانية، بل على العكس خلفت وراءها تساؤلات ووجهات نظر متعارضة.

فى إحدى الدراسات الميدانية وجد أن المنظمات المتماثلة شكلت مجالا حيويا لإنتاج رأس المال الاجتماعى، بخاصة فى علاقته بتحقيق الرفاهية الاقتصادية(١٨٤). فى دراسة أخرى جاءت النتائج مختلفة، حيث وجد أن المنظمات التى تقوم على خدمة قضايا بعينها، ويعمل الأعضاء المختلفون على تحقيق هذه القضية، تشهد مستويات مرتفعة من الشعور بالمسئولية، والتضامن، والمشاركة(١٨٥).

وإزاء الاختلاف فيما انتهت إليه الدراسات التى أجريت فى هذا المجال يرى "ستول" أن هذا الاختلاف لا ينال من مصداقية مفهوم رأس المال الاجتماعى، بل يعبر عن تنوع وثراء وتعددية المفهوم ذاته، وتأثره بالسياقات الثقافية التى يوجد فيها، وهو ما يؤدى إلى تنوع الخبرات، واختلاف النتائج التى تحملها البحوث الأمبريقية(١٨٦).

سادسا: التباين بين المنظمات الرسمية وغير الرسمية

هناك جدل فى الأبحاث الأمبريقية حول ماهية المنظمات، وعلاقة ذلك بإنتاج رأس المال الاجتماعى. القضية غير محسومة. هناك من يرى أن الشكل الرسمى للمنظمات، بمعنى وجود نظام إدارى لها، يمثل أساسا لبناء رأس المال الاجتماعى، بينما يذهب آخرون إلى أن القضية تتوقف على نطاق التفاعل بين الأفراد الأعضاء فى الكيان المؤسسى، بصرف النظر عن كونه رسميا من عدمه(١٨٧). وللتدليل على ذلك يذهب بعض الباحثين إلى أن العلاقات المؤسسية غير الرسمية تشكل مساحة مهمة لإنتاج رأس المال الاجتماعى مثل جماعات الرفاق، والتكوينات الشبكية الافتراضية مثل مواقع الإنترنت فى الوقت الراهن(١٨٨). وهو أمر لا يروق لبعض الباحثين الذين يصرون على موقفهم من المنظمات الرسمية بوصفها مصدرا أساسيا له الأولوية فى إنتاج رأس المال الاجتماعى، ويدللون على ذلك بقدرة المنظمات الرسمية على المستوى القطرى، والإقليمى، والدولى فى إنتاج الشعور بالثقة والتضامن بين أعضائها مثل الجماعات المناهضة للعولمة، أو المجتمع الاستهلاكى، أو الحرب، إلخ.

سابعا: ضوابط تصميم أداة القياس

فى ضوء الاعتبارات السابقة، يمكن القول بأن هناك عددا من المعايير الأساسية التى يتعين توافرها فى أداة قياس رأس المال الاجتماعى:

١- الاهتمام بالتباين الثقافى فى المجتمعات، مع الأخذ فى الاعتبار ألا يأتى ذلك على حساب اتساق الإطار المفهومى المستخدم.

٢- تحقيق التلازم بين جناحى رأس المال الاجتماعى، المؤسسى والقيمى، بحيث يمكن

أن نتبين مستوى رأس المال الاجتماعى بوصفه تعبيرا عن سلوك جماعى ممأسس يفرز قيما.

٣- الاستناد إلى الأنشطة التى يقوم بها الأفراد بأنفسهم على الصعيد المجتمعى بوصفها تعبيرا عن عمل جماعى طوعى يقومون به بعيدا عن الحشد، والتعبئة التى تأخذ فى أحيان كثيرة شكل القسر الظاهر أو المستبطن فى العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية.

٤- الجمع بين أساليب كمية وكيفية فى قياس رأس المال الاجتماعى.

وإذا نظرنا إلى هذه المعايير الأربعة نجد أنها توفر الحد الأدنى لما يمكن أن تكون عليه أداة قياس رأس المال الاجتماعى، ولكن تتوقف الدراسة على اختيارات الباحث بالنسبة إلى نوعية المنظمات التى يقوم بدراستها، ومدى أهميتها فى تطوير وإثراء رأس المال الاجتماعى فى ضوء الخصوصية الثقافية التى تغلف كل مجتمع على حده.

وتأسيسا على ذلك ذهبت معظم محاولات قياس رأس المال الاجتماعى إلى قياس عدد من المؤشرات الأساسية التى تندرج تحت لافتة أكبر تتعلق بتفاعلات الجماعات المتنوعة فى ظل سياقات اجتماعية وثقافية مختلفة. ويذهب "جون داركين"، إلى أنه فى مجال قياس رأس المال الاجتماعى ينبغى أن يدرك الباحثون ثلاثة أشياء أساسية: أولا: أن يكونوا أكثر تحديدا فى طرح القضايا، وتحديد التفاعل بين العلاقات التى يريدون إجراء قياس لها. ثانيا: أن يقوموا بتطوير وسائل فعالة لقياس الاختلاف فى مستوى رأس المال الاجتماعى بين الأفراد، وثالثا: يسعون إلى اكتشاف تأثير رأس المال الاجتماعى فى مجالات مختلفة، وأهمها الاقتصاد[١٨٩] .

فى هذا الإطار، نجد محاولات مهمة لقياس رأس المال الاجتماعى ركزت على جملة من المفاهيم الأساسية مثل المشاركة، عضوية المنظمات التطوعية، أو الأحزاب، أو الكنائس فى الغرب[١٩٠] ومحاولات أخرى ذهبت إلى قياس رأس المال الاجتماعى من زاوية عامة، شاملة، متسعة، تغطى عددا من النقاط الأساسية مثل "الشبكات، القيم، المعايير"، فى إطار من التوازن بين العوامل الذاتية والموضوعية فى تناول الظواهر المختلفة[١٩١]. وهناك محاولات أخرى ذهبت إلى تناول رأس المال الاجتماعى من زاوية ثقافية، وطرح مؤشرات ترتبط بالسياقات الثقافية، مثل الدور الذى تلعبه الأسرة الممتدة فى بناء رأس المال الاجتماعى[١٩٢].

وفى قلب الجدل المنهجى لقياس رأس المال الاجتماعى، هناك ثلاث قضايا منهجية أساسية:

استخدم كثير من الباحثين مقاييس عديدة لقياس رأس المال الاجتماعى، مثل "كولمن"، و"هال"، و"بوتنام". فقد استخدم "كولمن" – مثلا– مؤشرات رأس المال الاجتماعى فى مجال التعليم، متضمنا ذلك أبعاد شخصية فردية، وأسرية، ومستوى التواصل بين الأطفال وأولياء أمورهم فى المسائل الشخصية، إلخ. وقد مهد ذلك لإجراء دراسات معمقة تربط بين رأس المال الاجتماعى ومتغيرات اقتصادية واجتماعية تتصل بجودة نوعية الحياة التى يعيشها الإنسان[١٩٣].

وركز "هال" على الشبكات، الرسمية وغير الرسمية، وعلى قيم "الثقة الاجتماعية" التى ترافق هذه الشبكات. وعلى الرغم من أنه ذهب إلى أن مشكلات القياس تستند– فى الأساس– إلى المنظمات التطوعية، فإنه يجب أخذ الصور الأخرى للتفاعلات والعلاقات الاجتماعية فى الحسبان، منها العلاقات غير الرسمية التى تجمع الجيران والرفاق، إلخ. وهنا يجب إعادة التذكير بقضية أساسية ومحورية وردت فى المبحث السابق، حيث دور العوامل الأخرى فى التأثير على إنتاج ونمو رأس المال الاجتماعى مثل الأسرة، والدولة. فى هذا الصدد، يشير «هال» إلى أن رأس المال الاجتماعى لم ينخفض فى المملكة المتحدة، أسوة بما حدث فى الولايات المتحدة، حسب أطروحة روبرت بوتنام، وذلك يعود إلى السياسات الحكومية فى المرحلة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتى قامت على توفير السلع والخدمات العامة، فضلا عن دور المنظمات غير الهادفة إلى الربح[١٩٤].

أما "بوتنام" فقد ركز فى أطروحته على قياس رأس المال الاجتماعى من خلال تطوير مؤشرات حول أداء الحكومة الإقليمية فى توفير الخدمات العامة فى إيطاليا (الإسكان، عيادات الأسرة، إلخ)، ومدى استجابتها للاستفسارات التى تصلها عبر البريد والهاتف، وجودة رصيدها من التشريعات. وفى مجال قياس مدى انخراط الأفراد فى الحياة العامة، طور بوتنام مصفوفة من المؤشرات، تؤدى حال تحققها إلى قوة المجتمع الأهلى، مثل التصويت فى الانتخابات، قراءة الصحف، وعدد المنظمات غير الحكومية، والأنشطة الثقافية والرياضية حسب عدد السكان[١٩٥].

وفى السنوات الماضية، منذ صعود المفهوم فى الأدبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ظهرت عدد من الدراسات المهمة التى حاولت تطبيق المفهوم فى سياقات ثقافية مختلفة، وقد قام أحد الباحثين الهنود بتصنيف التجارب التطبيقية الشهيرة لمفهوم رأس المال الاجتماعى، والخروج منها بنموذج تطبيقى فى القرى الهندية. وفى رأيه، أن هذه التجارب التطبيقية لرأس المال الاجتماعى، اختلفت من سياق لآخر، حسب طبيعة

النظرة إلى المفهوم، والتجليات الخاصة به المراد قياسها. فقد ذهب بوتنام- فى سياق تطبيق المفهوم فى المناطق الإقليمية الإيطالية- إلى أن وجود مؤسسات تطوعية، يترتب عليها شيوع قيم معينة مثل الثقة، والاعتماد المتبادل، والاحترام المتبادل. وقد أيده فى ذلك باحثون آخرون. وقد خلص إلى أن وجود منظمات رأسية وأفقية ساعدت على إرساء دعائم المفهوم فى شمال إيطاليا مقارنة بجنوبها، الذى لم يعرف مثل هذه المنظمات. وإذا كانت دراسة بوتنام التطبيقية فى شمال إيطاليا مثلت إحدى العلامات المهمة على طريق دراسة رأس المال الاجتماعى، فإن هناك دراسات أخرى مهمة لا يمكن إسقاطها من الحسبان لها أهميتها، وقد قام هذا الباحث الهندى بتصنيف هذه الدراسات، وتبيان جوانب التشابه والاختلاف بينها على النحو التالى(١٩٦):

١- المستوى الأول: قياس إسهام العضوية فى المنظمات غير الحكومية على تطوير قيم وقدرات الأفراد الأعضاء بها. وفى هذا الصدد يكون التساؤل هو إلى أى حد أسهمت العضوية فى المنظمات غير الحكومية فى إكساب الأعضاء قيمًا ومهارات تدخل فى نطاق ما يطلق عليه الفضائل المدنية مثل الثقة والإعتماد المتبادل، إلخ.

٢- المستوى الثانى: قياس إسهام نوعية معينة من المنظمات غير الحكومية مثل المنظمات التنموية على وجه الخصوص فى بناء رأس المال الاجتماعى مقارنة بجيل آخر من المنظمات غير الحكومية مثل المنظمات الخدمية أو المنظمات الدفاعية مثل منظمات البيئة وحقوق الإنسان والمرأة، إلخ.

٣- المستوى الثالث: قياس إسهام المنظمات غير الحكومية فى بناء رأس المال الاجتماعى فى دولة معينة، أو مجتمع معين، أو حى سكنى، ويساعد ذلك فى الوقوف على معدلات رأس المال الاجتماعى، ووضع هندسات سياسية واجتماعية بهدف رفع مستوى رأس المال الاجتماعى.

مما سبق يتضح أن قياس رأس المال الاجتماعى تكتنفه إشكاليات عديدة، نابعة فى المقام الأول- كما سبق القول- من ترحال المفهوم من حقل معرفى لآخر، ومن مكان لآخر، ومن موضوع بحثى لآخر، ومع تعدد زوايا النظر إلى المفهوم وتطبيقاته، تصبح مسألة قياس رأس المال الاجتماعى محفوفة بتحديات علمية شتى.

ثامنا: قياس رأس المال الاجتماعى للأفراد

أيا كانت المنظمات غير الحكومية التى سيجرى قياس مستوى رأس المال الاجتماعى لدى أعضائها، سيظل هؤلاء فى النهاية أفرادا، وبالتالى لابد من تطوير أداة قياس ملائمة

للتعرف على حالة رأس المال الاجتماعى لدى أفراد أعضاء فى منظمات غير حكومية، أو جمعيات أهلية كما هو الحال فى النموذج المصرى. هناك عدة اختيارات منهجية لقياس رأس المال الاجتماعى لدى الأفراد، لكل منها إشكالياته، وهو ما يفتح الباب أمام مناقشة إمكانية إيجاد وسيلة منهجية تحقق التكامل بين الاختيارات المتعددة لقياس رأس المال الاجتماعى.

الملاحظ أن كل الاختيارات تبنى على ثلاثة فرضيات أساسية فى قياس رأس المال الاجتماعى لدى الأفراد:

١- التركيز على الوصول إلى الموارد المتاحة فى السياق الذى يتواجد فيه الأفراد، مؤسسيا أو غير مؤسسى، رسميًا أو غير رسمى، وليس التركيز على مدى استخدام الأفراد لهذه الموارد من عدمه. يعود ذلك إلى أن استطلاع رأى الأفراد بشأن القدرة على الوصول إلى الموارد يمكن أن ينتج عنه بيانات يمكن تفسيرها، والخروج منها بنتائج، فى حين التركيز على مدى استخدام الموارد المتاحة يتطلب اللجوء إلى أسئلة أكثر تعقيدا، تمس فى غالبها جوانب ثقافية واجتماعية ونفسية.

٢- التركيز على الموارد الاجتماعية المتداخلة فى نسيج السياقات الاجتماعية والمؤسسية التى يتواجد فيها الأفراد Embedded Social Resources وذلك من خلال السعى إلى التعرف على مدى رغبة الآخرين فى إتاحة الفرصة أمام زملائهم أو أقرانهم للتمتع بالموارد المتاحة لهم.

٣- قياس رأس المال الاجتماعى للأفراد قد يكون فى صورة استطلاع آراء شريحة سكانية، أو مجموعة تتماثل فى موقع وظيفى، أو تسكن منطقة سكانية واحدة، إلخ. يعنى ذلك أن التعرف على الخصائص الاجتماعية للأفراد موضوع الاستبيان مسألة مهمة.

انطلاقا من ذلك، هناك ثلاثة أدوات أساسية لقياس رأس المال الاجتماعى لدى الأفراد:

الأداة الأولى: تعتمد على الفرد بصورة أساسية، وتقوم على طرح أسئلة كثيرة ومتنوعة، تحصل من خلالها على توصيف من جانب الفرد لمستوى رأس المال الاجتماعى لديه. الإشكالية الرئيسية فى هذه الأداة أنها مكلفة نظرا لاعتمادها على استبيان طويل، ومعقد، ويتمخض عنه كم كبير من المعلومات تحتاج إلى تحليل. وعادة فإن الهيئات القائمة على قياس رأس المال الاجتماعى فى الدول النامية، سواء كانت هيئات حكومية أو مؤسسات بحثية أو منظمات غير حكومية قد لا تمتلك مثل هذه القدرات المالية.

الأداة الثانية: تعتمد على "الموقع الاجتماعى" أو "الموقع الوظيفى" الذى يشغله الأفراد بوصفه المولد الأساسى لقيم رأس المال الاجتماعى من عدمه، هنا تدخل اعتبارات من قبيل المكانة، والتباين فى المكانة الوظيفية، وانعكاس ذلك على ما يتمتع به الفرد من قدرة على الوصول إلى الموارد المتاحة.

الأداة الثالثة: تعتمد بصورة أساسية على الوصول إلى الموارد المتاحة، بمعنى رصد الروابط، والدوائر المؤسسية والاجتماعية التى تحيط بالفرد، وتبيان عبر مجموعة من الأسئلة المتنوعة قدرته على الوصل إلى ما تتيحه من موارد.

تاسعا: صحيفة الاستبيان

فى ضوء ما سبق فإنه قد يكون ملائما تطوير أداة قياس تجمع خصائص ومزايا الأدوات السابقة على نحو يُعظم الفائدة من البحث الميدانى. وانطلاقا من ذلك فقد طور الباحث نموذج استمارة استقصاء لقياس رأس المال الاجتماعى لدى أعضاء الجمعيات الأهلية بالاستناد إلى أحد التقسيمات التى جرى الأخذ بها وهى التفرقة بين الجمعيات المتماثلة، أى التى تضم أعضاء من نفس الخلفية المهنية أو المناطقية أو المذهبية، والجمعيات المتنوعة ومثالها جمعيات تنمية المجتمع، التى تضم أعضاء تجمعهم أهداف مشتركة، وإن اختلفوا فى خلفياتهم المهنية، العلمية، ومواقعهم الاجتماعية.

ويُعد سبب اختيار هذا التصنيف أساسا لقياس رأس المال الاجتماعى، هو الاهتمام التى وجهته كثير من الأدبيات إليه، فضلا عن أنه يعتبر أساسا لعدد من الدراسات الأمبيريقية فى هذا المجال. والافتراض الأساسى الذى بُنى عليه كثير من الدراسات هو أن المنظمات غير الحكومية المتماثلة أكثر قدرة على إثراء رأس المال الاجتماعى لدى أعضائها مقارنة بنظيراتها المتنوعة. وإذا كانت هناك دراسات ميدانية أثبتت ذلك، كما سبقت الإشارة، فإن هناك دراسات أخرى لم تثبت ذلك، بل شككت فى كون الاختلاف فى نوعية التنظيم غير الحكومى يُعد سببا فى تحديد مستوى رأس المال الاجتماعى لدى أعضائه من عدمه.

وبالتالى فإن هذه الدراسة تسعى إلى اختبار هذه الفرضية، وذلك بالمقارنة بين الجمعيات العلمية وجمعيات تنمية المجتمع. الأولى تضم- بحكم التعريف- الأعضاء المتماثلين فى التخصص الدراسى، ثم العمل المهنى، وبالتالى يتكون لديهم مساحة من التضامن، والمعرفة المتبادلة، وأحيانا الرغبة فى التحرك الجماعى لخدمة الأهداف المشتركة. حدا ذلك بالبعض إلى اعتبار هذه الجمعيات أقرب إلى التكوينات النقابية منها إلى العمل

الأهلى، بمعنى أنها تتحرك فى المجتمع بوصفها جماعة مصلحة مهنية. أما جمعيات تنمية المجتمع فهى تقدم نموذجا للمنظمات غير الحكومية المتنوعة من حيث العضوية، إذ تضم أعضاء لهم خلفيات متنوعة، علمية واجتماعية وثقافية، يجمعهم هدف مشترك يتعلق برسالة التنمية فى المجتمع.

وتكشف المقارنة بين هذين النمطين من الجمعيات الأهلية عن ما إذا كان التماثل أو التنوع فى العضوية يمثل عاملا فى إنتاج رأس المال الاجتماعى.

وإذا كان ذلك هو منطلق المقارنة، فإن قياس رأس المال الاجتماعى، حسب ما انطوت عليه الاستمارة من أسئلة، ينظر إلى المفهوم ذاته بصورة أكثر رحابة، ويأخذ بالتعريفات الموسعة له التى تعتد بتنوع مصادر إنتاج رأس المال الاجتماعى، سواء كانت مصادر تقليدية (الأسرة، العائلة، الجماعة الدينية، إلخ)، أو مدنية (منظمات المجتمع المدنى وبالأخص الجمعيات الأهلية) أو المؤسسات الحكومية. والغرض من ذلك هو الوقوف على مستوى إسهام كل من هذه التكوينات فى تشكيل وإثراء رأس المال الاجتماعى لدى الأفراد. والسبب فى ذلك أن أعضاء الجمعيات الأهلية، سواء كانت متماثلة أم متباينة، هم فى النهاية أفراد فى المجتمع، يتأثرون ويؤثرون فى دوائر اجتماعية ومؤسسية عديدة تحيط بهم. وإذا افترضنا أن الدراسة كشفت أن لديهم مستوى مرتفعًا من رأس المال الاجتماعى، فلا يعنى ذلك أنه يعود بشكل مباشر أو حتى غير مباشر لعضويتهم فى الجمعية الأهلية. وبالتالى فإنه لابد من التعامل معهم كأفراد، والتعرف على إسهام المصادر المتنوعة فى تشكيل رأس المال الاجتماعى، ثم تحديد الأوزان الخاصة بهذه الإسهامات، كمقدمة لمعرفة نسبة إسهام الجمعيات الأهلية فى تشكيل رأس المال الاجتماعى لدى أعضائها مقارنة بأنماط العضويات المتنوعة التى ينخرطون فيها سواء كانت تقليدية (الأسرة، المجتمع الدينى، إلخ) أو حكومية (التعامل مع الهيئات والمؤسسات العامة مثلا).

وإذا عدنا إلى الأدوات المنهجية الثلاثة لقياس رأس المال الاجتماعى لدى الأفراد، والتى تنصب فى المقام الأول على التعرف على "القدرة على الوصول" إلى الموارد المتاحة، يصبح من الضرورى تطوير استمارة استقصاء متكاملة تأخذ فى اعتبارها مميزات وعيوب كل أداة من هذه الأدوات على حدة.

فمن ناحية أولى: تنطوى استمارة الاستقصاء على أسئلة تتعلق بتوصيف الفرد لمستوى رأس المال الاجتماعى لديه من قبيل السؤال عن الإدراكات والمشاعر والاتجاهات مثل السؤال عن رأيه فى أن غالبية أفراد الدائرة الاجتماعية/المؤسسية التى يوجد ضمنها

يمكن الثقة بهم، أو يتوقع مساعدتهم له عند الضرورة، أو يتكون لديهم قبول له، ورأيه فى مدى التقدم الذى يمتلكه جراء عضويته فى الجمعية الأهلية، والصورة المستقبلية التى يتوقعها، إلخ.

ومن ناحية ثانية: تشمل استمارة الاستقصاء أسئلة ترتبط بالموقع والمكانة، مثل السؤال عن الخلفية التعليمية، الدخل، وعضوية مجلس إدارة الجمعية الأهلية، إلخ. وهى فى مجملها أسئلة تتعلق بمكانة الشخص، اجتماعيا، وفى موقع الحكم داخل التنظيم غير الحكومى الذى ينتمى إليه.

ومن ناحية ثالثة: تحوى استمارة الاستقصاء أسئلة تتعلق بالوصول إلى الموارد المتاحة سواء كانت مادية (المساعدة عند الحاجة)، أو معنوية (المساندة، الوقوف فى وجه تهديد، إلخ)، أو اتصالية (الأنشطة، الخدمات، إلخ)، المشاركة (العامة، المتخصصة، إلخ)

وتعتمد الاستمارة على وجود مجموعة من الأسئلة التى تعكس ثلاث قيم أساسية لرأس المال الاجتماعى هى قيم الثقة، التضامن، الرضا، ترصد بشكل متكرر اتجاهات المبحوث فيما يتعلق بدور المصادر المتنوعة فى رأس المال الاجتماعى فى تشكيل هذه القيم، وهو ما يسمح بالمقارنة بين هذه المصادر، والوقوف على الوزن النسبى للجمعيات الأهلية، مقارنة بغيرها من المصادر، فى عملية تكوين رأس المال الاجتماعى.

المبحث الثانى
الدراسة الميدانية لقياس رأس المال الاجتماعى

مقدمة

سعت الدراسة الميدانية إلى الإجابة عن تساؤلين أساسيين: الأول ما المصادر الأساسية لتشكيل رأس المال الاجتماعى لدى أعضاء الجمعيات الأهلية؟ التساؤل الثانى هل هناك اختلاف فى هذا الخصوص بين الأعضاء المنتمين إلى جمعيات تنمية المجتمع عن أقرانهم فى الجمعيات العلمية؟

السؤال الأول ينصب مباشرة على مصادر رأس المال الاجتماعى، والتى سبق تناولها وهى المؤسسات التقليدية (الأسرة، العائلة، المجتمع الدينى، إلخ)، ومؤسسات المجتمع المدنى (المنظمات غير الحكومية على سبيل المثال)، والمؤسسات الحكومية. ويُعد تعدد مصادر تكوين رأس المال الاجتماعى من القضايا التى أصبحت شبه مستقرة فى العديد من الأدبيات التى باتت تركن إلى نظرة أكثر اتساعا للمفهوم، بحيث لم يعد مقبولا حصر تشكيل رأس المال الاجتماعى فى الروافد غير الحكومية فحسب، بل ظهرت دراسات كثيرة تشير إلى الدور الذى تلعبه التكوينات التقليدية والمؤسسات الحكومية فى تكوين وإثراء رأس المال الاجتماعى.

أما السؤال الثانى فهو يتعلق بأعضاء الجمعيات الأهلية، من خلال مقارنة بين ما يعرف بالجمعيات المتماثلة مثل الجمعيات العلمية، التى يتشابه أعضاؤها فى الخلفية العلمية،

والجمعيات المتباينة، أى التى يختلف أعضاؤها فى التخصص الدراسى، والمستوى التعليمى، لكنهم يتلاقون حول خدمة أهداف مشتركة.

وللإجابة عن السؤالين بشىء من التفصيل يشمل هذا المبحث عدداً من المحاور الأساسية:

أولا: إعداد صحيفة الاستبيان.

ثانيا: مجتمع الدراسة.

ثالثا: ديناميكيات عضوية الجمعيات الأهلية.

رابعا: التحليل التجميعى.

خامسا: منهجية تصميم مؤشر رأس المال الاجتماعى.

سادسا: المؤشر العام لقياس رأس المال الاجتماعى.

سابعا: نتائج الدراسة.

أولا: إعداد صحيفة الاستبيان

مر إعداد صحيفة الاستبيان بعدد من المراحل الأساسية:

١- التحديد الإجرائى لمفاهيم الدراسة، وفى مقدمة هذه المفاهيم "رأس المال الاجتماعى"، حيث استقر الباحث على التعريف الأكثر شمولا للمفهوم بوصفه جملة من القيم، والعلاقات المؤسسية التى تسهم فى تشكيلها مصادر متنوعة بعضها تقليدى مثل الأسرة والعائلة والمجتمع الدينى، وبعضها مدنى غير حكومى مثل المنظمات غير الحكومية، وبعضها حكومى مثل المؤسسات الحكومية والسياسات العامة. وقد ساعد التحديد الإجرائى لمفهوم رأس المال الاجتماعى فى وضع الأقسام المختلفة لصحيفة الاستبيان بحيث تشمل المصادر المتنوعة فى بناء رأس المال الاجتماعى. ومن المفاهيم الأساسية التى جرى تحديدها إجرائيا هو مفهوم المنظمات غير الحكومية فى السياق المصرى، حيث استقر على أن يكون معادلاً للجمعيات الأهلية، المشهرة بوزارة التضامن الاجتماعى، حيث يتفق ذلك مع الهدف العام للدراسة وهو الوقوف على إسهام هذه الجمعيات فى تكوين رأس المال الاجتماعى من ناحية، وينأى بالدراسة عن الجدل الذى يثار بشأن الحركات الاجتماعية، والشركات المدنية غير الهادفة للربح وما إذا كانت تدخل فى عداد المنظمات غير الحكومية.

٢- وضع صحيفة الاستبيان، وقد جرى ذلك من خلال الاطلاع على عدد من الدراسات الميدانية فى مجال رأس المال الاجتماعى، والسعى إلى وضع أسئلة تتلاءم مع السياق

المصرى، وقد استقر الباحث على اختيار ثلاث قيم هى الثقة، التضامن، الرضا بوصفها تجسيدا للقيم الأساسية التى يتكون منها مفهوم رأس المال الاجتماعى. وإذا كانت الثقة من القيم الأساسية التى تمثل قاسما مشتركا فى غالبية الأدبيات حول مفهوم رأس المال الاجتماعى، فإن التضامن والرضا يمثلان أيضا جانبا مهما من المفهوم، حيث يرتبط التضامن ببنية العلاقات المؤسسية والشخصية فى التكوينات المختلفة التى تشكل مصادر إنتاج المفهوم، أما الرضا فهو يمثل عمق النظرة إلى الذات والآخر والمجتمع المحيط. وقد اعتبر تقرير صادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة هذه القيم الثلاث بمثابة مؤشرات أساسية على رأس المال الاجتماعى(١٩٧). وقد اعتمدت صحيفة الاستبيان على جملة من الأسئلة التى تجسد كل قيمة من القيم الثلاث، وجرى تكرار الأسئلة بالنسبة عند تناول كل مصدر من مصادر رأس المال الاجتماعى، ما سهل إمكانية التعرف على وجهة نظر المبحوث- فى سياق مقارن- بشأن إسهام كل مصدر من هذه المصادر فى تشكيل قيم رأس المال الاجتماعى لديه.

٣- تناولت صحيفة الاستبيان عددا من الأقسام الأساسية: بيانات عامة عن المبحوث تشمل النوع والسن والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمى، عضوية الجمعيات الأهلية، العلاقات داخل الجمعية وتشمل مقاييس الثقة والتضامن والرضا، وهى نفس المقاييس التى تكررت فى تناول الأقسام الأخرى التى شملت العلاقات بالمؤسسات الحكومية، العلاقات الأسرية، علاقات العائلة، وأخيرا العلاقات التى تجمع أفراد المجتمع الدينى. ويلاحظ من تصميم الاستمارة على هذا النحو مراعاة النظرة الأكثر اتساعا لمفهوم رأس المال الاجتماعى، والتى تقوم على تعددية مصادر إنتاج رأس المال الاجتماعى من مؤسسات تقليدية (الأسرة، العائلة، المجتمع الدينى)، مؤسسات حكومية، منظمات المجتمع المدنى (المنظمات غير الحكومية). وضمت صحيفة الاستبيان مائة وأربعة عشرة سؤالا، تتناول المحاور سالفة الذكر، ورُوعى فى تصميم الأسئلة أن تكون بنظام الاختيار بين الإجابات المحددة مسبقا.

٤- عرضت صحيفة الاستبيان على عدد من الخبراء المختصين، بدءا من الأستاذ الدكتور المشرف على الرسالة، وعدد من الأساتذة والخبراء فى مجال الدراسات الميدانية، والإحصائية والسكانية، لضمان صياغة الأسئلة على نحو واضح، ومباشر، يساعد على الوصول إلى إجابات قابلة للقياس يمكن المقارنة بينها. فى هذا السياق أعدت ثلاثة مسودات لصحيفة الاستبيان جرت مراجعتها بدقة، وإجراء التعديلات عليها وصولا إلى النسخة النهائية التى استعان بها الباحث فى دراسته الميدانية.

٥- تم اختبار الاستمارة من خلال تطبيقها على عشرة أعضاء من الجمعيات الأهلية، ما بين جمعيات تنمية المجتمع والجمعيات العلمية فى البداية وذلك بهدف الوقوف على صلاحية الاستمارة للتطبيق على مجتمع العينة، والتأكد من سلامتها، ودقة ووضوح صياغة الأسئلة الواردة فيها، وعدم وجود التباس فى فهم الأسئلة لدى جمهور المبحوثين. وقد جرى التعليق على صياغة أحد الأسئلة بأنه غير واضح، ويشيع معانى متعددة فى الذهن، ما دفع إلى إعادة صياغته على نحو ساعد على تحقيق الوضوح المفتقد فيه.

ثانيا: مجتمع الدراسة

استندت الدراسة- بشكل أساسي- إلى المقارنة بين أعضاء جمعيات تنمية المجتمع، بوصفها نموذجا للجمعيات المتباينة، وأعضاء الجمعيات العلمية بوصفها نموذجا للجمعيات المتماثلة، وقد تم اختيار عينة قصدية/غرضية Purposive Sample من مائة وخمسين (١٥٠) عضوا منتمين إلى الجمعيات الأهلية حسب التوزيع التالى:

١- استطلاع رأى مائة عضو بجمعيات تنمية المجتمع، وخمسين عضوا بالجمعيات العلمية. وقد تم جمع البيانات من مائة وسبعة مبحوثين من جمعيات تنمية المجتمع، وسبعة وأربعين مبحوثا من الجمعيات العلمية. واستبعدت حالة واحدة لعدم اكتمال البيانات.

٢- تتركز العينة المختارة فى إقليم القاهرة الكبرى، ويشمل محافظات القاهرة، والجيزة، وحلوان، ٦ أكتوبر، والقليوبية. ومبعث هذا الاختيار هو تركز غالبية الجمعيات العلمية فى إقليم القاهرة الكبرى، وإن كان قطاع من أعضائها من محافظات أخرى بالوجهين القبلى والبحرى، إلا أنهم يرتبطون بعضوية هذه الجمعيات على المستوى المركزى.

٣- اختيرت جمعيات تنمية المجتمع من مناطق مختلفة، تغطى مختلف المحافظات التى تشكل إقليم القاهرة الكبرى من القاهرة، والجيزة، وحلوان والقليوبية، وروعى فى اختيار الجمعيات العلمية أن تغطى مختلف التخصصات، وتضم أعضاء من خلفيات علمية متنوعة، فعلى سبيل المثال شملت الجمعيات العلمية: الجمعية الجغرافية، الجمعية التاريخية، جمعية أمراض الدم وأبحاثه، جمعية الآثار المصرية، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع، إلخ.

٤- مثل الذكور نسبة ٥٦,٥٪، بينما مثل الإناث ٤٣,٥٪ من إجمالى حجم العينة. وتراوحت أعمار المبحوثين بين ١٨ عاما و٧٥ عاما، بمتوسط عمر قدره ٣٤,٤ عاما.

٥- مثل المتزوجون نسبة ٤٠,٩٪، يليهم العزاب ٣٥,١٪ من إجمالى حجم العينة، فيما شكل من عقد قرانهم أو المخطوبين نحو ١٦,٩٪ من إجمالى عدد المبحوثين. ويُلاحظ أن

حالات الطلاق والترمل فى صفوف المبحوثين تراوحت حول ٧٪ من إجمالى حجم العينة (١,٩٪ حالات الطلاق)، و(٥,٢٪ حالات ترمل)

٦- شكل حملة الشهادات الجامعية، والحاصلون على الدراسات العليا ٨١,٨٪ من حجم العينة، ويرجع ذلك إلى أن ما يقرب من ثلث المبحوثين من أعضاء الجمعيات العلمية، وهو ما ترتب عليه أن يكونوا من حملة الشهادات الجامعية، أو الحاصلين على شهادات الماجستير والدكتوراة. ومثلت نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية الفنية ١٢,٣٪، ثم شهادة الثانوية العامة ٥,٨٪ من إجمالى عدد المبحوثين.

٧- ذكر ٦٣٪ من المبحوثين أنهم يعملون- وقت إجراء الدراسة- بينما بلغت نسبة من لا يعملون فى تلك الفترة ٣٧٪. وجدير بالذكر أن هذا لا يمثل معيارا لتحديد نسبة البطالة بين أفراد العينة، نظرا لأن التحرى عن معدلات البطالة يقتضى طرق قياس أخرى لم تتطرق إليها هذه الدراسة.

٨- تراوح دخل المبحوثين ما بين مائة جنيه وعشرة آلاف جنيه فى الشهر، بمتوسط دخل يبلغ ألف وأربعمائة وتسعة وتسعون جنيها وعشرين قرشا (١٤٤٩,٢٠ جنيها)، ويلاحظ أن هذه النتيجة جرى الحصول عليها من استجابات تسعة وسبعين مبحوثا فقط، ولم نتحصل على إجابات متعلقة بدخل المبحوث من بقية المبحوثين البالغ عددهم مائة وأربعة وخمسين مبحوثا، وهم يمثلون من لا يعملون حاليا، أو من يعملون حاليا لكنهم لم يصرحوا بحجم دخلهم الشهرى.

٩- تراوح حجم الأسرة بالنسبة للمبحوث ما بين فرد واحد وتسعة أفراد، بمتوسط بلغ ٣.٧ أفردا للأسرة.

جدول رقم ١

بعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمع الدراسة طبقا لنوع الجمعية

المتغيرات	نوع الجمعيات		الإجمالى
	جمعيات علمية	جمعيات تنمية	
النوع			
ذكر	٦٨,١٪	٥١,٤٪	٦٥,٥٪
أنثى	٣١,٩٪	٤٨,٦٪	٤٣,٥٪
	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪
الفئة العمرية			
أقل من ٣٠	٣٨,٣٪	٥٨,٩٪	٥٢,٦٪
٣٠-٣٩	٢٥,٥٪	١٦,٨٪	١٩,٥٪
٤٠-٤٩	١٩,١٪	٦,٥٪	١٠,٤٪
٥٠-٥٩	٦,٤٪	٧,٥٪	٧,١٪
+٦٠	١٠,٦٪	١٠,٣٪	١٠,٤٪
	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪
متوسط العمر	٣٧,١٪	٣٣,٢٪	٣٤,٤٪
الحالة الاجتماعية			
أعزب	٣٤،٠٪	٣٥،٥٪	٣٥،١٪
خطوبة/كتب كتاب	٨،٥٪	٢٠،٦٪	١٦،٩٪
متزوج	٥٥,٣٪	٣٤,٦٪	٤٠,٩٪
أرمل/مطلق	٢,١٪	٩,٣٪	٧,١٪
	١٠٠،٠٪	١٠٠،٠٪	١٠٠،٠٪
الحالة التعليمية			
ثانوية عامة	٠،٠٪	٨،٤٪	٥،٨٪
ثانوية فنية	٠,٠٪	١٧,٨٪	١٢,٣٪
جامعى فأكثر	١٠٠,٠٪	٧٣,٨٪	٨١,٨٪
	١٠٠،٠٪	١٠٠،٠٪	١٠٠،٠٪

المتغيرات	نوع الجمعيات		الإجمالى
	جمعيات علمية	جمعيات تنمية	
الحالة العلمية			
يعمل	٧٤,٥٪	٥٧,٩٪	٦٣,٠٪
لا يعمل	٢٥,٥٪	٤٢,١٪	٣٧,٠٪
	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪
متوسط الدخل			
أقل من ٥٠٠	٨,٠٪	٣٣,٣٪	٢٥,٣٪
٥٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠	٢٤,٠٪	٢٥,٩٪	٢٥,٣٪
١٠٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠	٢٤,٠٪	٧,٤٪	١٢,٧٪
١٥٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠	٠٠,٠٪	١١,١٪	٧,٦٪
٢٠٠٠ إلى أقل من ٢٥٠٠	٢٤,٠٪	٩,٣٪	١٣,٩٪
٢٥٠٠ إلى أقل من ٣٠٠٠	٠٠،٠٪	١،٩٪	١،٣٪
+٣٠٠٠	٢٠،٠٪	١١،١٪	١٣،٩٪
	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪
متوسط الدخل	٢١٨١،٩	١١٨٣،١	١٤٩٩،٢
حجم الأسرة			
أقل من ٣	٢٥،٦٠٪	٢٠،٢٠٪	٢١،٩٠٪
٣	٢١،٣٪	٢٦،٠٪	٢٤،٥٪
٤	٢٣,٤٪	٢٦,٩٪	٢٥,٨٪
٥	٢٣,٤٪	١٥,٤٪	١٧,٩٪
+٦	٦،٤٠٪	١١،٦٠٪	٩،٩٠٪
	١٠٠،٠٪	١٠٠،٠٪	١٠٠،٠٪
متوسط حجم الأسرة	٣,٥٪	٣,٧٪	٣,٧٪

ثالثا: ديناميكيات عضوية الجمعيات الأهلية

اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفى عبر مستويين أساسيين: تحليل منفرد لكل قسم من أقسام الاستمارة. تحليل التشابكات بين الأقسام المختلفة للاستمارة.

١- تنوعت الجمعيات الأهلية التى شملت الدراسة الأعضاء بها، ما بين جمعيات تنمية المجتمع، وجمعيات علمية. بلغ نسبة الأعضاء بالجمعيات العلمية ٣٠,٥٪ من إجمالى عدد المبحوثين، فى حين جاءت نسبة الأعضاء بجمعيات تنمية المجتمع ٦٩,٥٪.

٢- تنوعت اجابات المبحوثين بشأن أسباب أنضمامهم للجمعية التى ينتمون إليها، وجاءت صياغة السؤال على نحو يسمح بتعدد الإجابات التى يمكن للمبحوث أن يسجلها. جاءت الرغبة فى خدمة المجتمع فى صدر إجابات المبحوثين لتبيان أسباب انضمامهم للجمعية بنسبة قدرها ٧٢,١٪، تليها الرغبة فى معرفة أشخاص جدد بنسبة بلغت ٤٧,٧٪.

٣- فيما يتعلق باستمرارية التردد على الجمعية كنوع من المشاركة الإيجابية أو الفعالة أوضحت الدراسة أن هذه المشاركة تتركز بين أعضاء جمعيات تنمية المجتمع بنسبة أكبر من مثيلتها بين أعضاء الجمعيات العلمية (٨٧٪ مقابل ٦٦٪ على التوالى).

وتتخذ المشاركة فى أنشطة الجمعية نفس النمط حيث أكد ٧٧٪ من أعضاء جمعيات تنمية المجتمع مشاركتهم فى أنشطة الجمعية، مقابل ٤٥٪ فقط من أعضاء الجمعيات العلمية. وعلى النقيض من نسب المشاركة العالية من قبل أعضاء جمعيات تنمية المجتمع فإن انتظامهم فى سداد الاشتراكات أقل بكثير من أعضاء الجمعيات العلمية، حيث أوضحت الدراسة أن نسبة من يسددون الاشتراكات السنوية بين أعضاء جمعيات تنمية المجتمع لا تتجاوز ثلثى الأعضاء فقط (٦٥٪) فى مقابل ما يزيد عن ٩٠٪ بين أعضاء الجمعيات العلمية، وهو ما يكشف عن ارتباط متزايد، وإحساس بالتضامن المهنى بين أعضاء الجمعيات العلمية، والرغبة فى الحصول على الدوريات العلمية التى تصدرها بعض هذه الجمعيات، وتوزعها على أعضائها بأسعار مخفضة.

٤- فيما يتعلق بنسب تمثيل الإناث بين أعضاء الجمعيات الأهلية فقد أوضحت الدراسة عدم وجود اختلافات جوهرية حيث أكد أكثر من ٩٠٪ من الأعضاء الذين تم استطلاع رأيهم على وجود تمثيل للإناث فى عضوية هذه الجمعيات، جنبا إلى جنب مع تمثيل مختلف الأجيال. وتجدر الإشارة إلى أن ١٦٪ فى المتوسط من الأعضاء الذين تم استجوابهم يمثلون أعضاء مجالس إدارات بالجمعيات الأهلية، والنسبة المتبقية تمثل أعضاء عاملين، وهم غالبية المبحوثين.

٥- بسؤال المبحوثين عن وسائل المعرفة بأنشطة جمعياتهم، على نحو يسمح لهم بتعدد الإجابات، أوضح أعضاء جمعيات تنمية المجتمع أن أكثر الوسائل استخداما لإعلامهم بأنشطة جمعياتهم هى الاتصال التليفونى بنسبة ٤٣٪، ثم لوحة الإعلانات بالجمعية بنسبة ٣١٪، بينما أكثر الوسائل المستخدمة بين أعضاء الجمعيات العلمية هى الخطابات البريدية بنسبة ٤٣٪ تليها المعرفة من خلال الزملاء الأعضاء بنسبة ٢٨٪. هذا ويدخل الإنترنت كأحد الطرق الحديثة لإعلام الأعضاء بأنشطة جمعياتهم، وبشكل أكبر بين الجمعيات العلمية عنها بين جمعيات تنمية المجتمع بنسبة ١٩٪ و ٨,٤٪ على التوالى. ويلاحظ أن نسبة من ذكروا أنهم فى وقت من الأوقات لم يكونوا على علم بالأنشطة التى تقوم بها جمعياتهم أعلى بين أعضاء الجمعيات العلمية بنسبة ٥٥٪، عنها بين أعضاء جمعيات تنمية المجتمع بنسبة ٣٦٪، وأن أعضاء جمعيات تنمية المجتمع هم الأكثر ارتباطا بجمعياتهم مقارنة بأعضاء الجمعيات العلمية، حيث أوضح المبحوثون أن ٦٨,٢٪ منهم قد تردد على جمعيته الأهلية للمشاركة فى نشاط ما خلال أسبوع، فى حين لم تزد النسبة فى الجمعيات العلمية خلال الفترة نفسها عن ٣٦,٢٪، ولكن يلاحظ أن نسبة تردد أعضاء الجمعيات العلمية على جمعياتهم خلال شهر أو أكثر أعلى بين أعضاء الجمعيات العلمية مقارنة بأعضاء جمعيات تنمية المجتمع، ويكشف التباين فى معدلات التردد على أنشطة الجمعية بين أعضاء جمعيات تنمية المجتمع من ناحية، وأعضاء الجمعيات العلمية من ناحية أخرى عن اختلاف طبيعة الأنشطة الخاصة بالجمعية، فبينما تقوم جمعيات تنمية المجتمع بأنشطة مستمرة مع المجتمعات المحلية فى مبادرات تنموية شتى، يغلب على أنشطة الجمعيات العلمية الطابع النخبوى، واقتصارها على بعض الأنشطة. وهو ما قد لا يتطلب من الأعضاء بها الحضور بصفة مستمرة أو على فترات متقاربة فى الجمعية التى ينتمون إليها.

٦- أعضاء الجمعيات العلمية هم الأكثر مشاركة فى انتخابات مجالس إدارات جمعياتهم بنسبة ٣٤٪، بينما لم تزد هذه النسبة عن ٢٨٪ بين أعضاء جمعيات تنمية المجتمع. وفى كلتا الحالتين فإن نسبة المشاركة فى انتخابات مجالس إدارات الجمعيات لا تتعدى ٣٠٪ من إجمالى أعضاء العينة.

٧- أوضحت الدراسة محدودية نسبة التغيير فى أعضاء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية حيث أنه بسؤال أعضاء مجالس الإدارات ضمن المبحوثين أوضح ٦٢٪ منهم أنهم أعضاء مجالس إدارات جمعيات علمية لأكثر من مرة أو منذ نشأتها بينما مثلت هذه

النسبة نحو ٥٠٪ من أعضاء مجالس إدارات جمعيات تنمية المجتمع، وأن ربع المبحوثين أكد حصوله على عضوية مجلس الإدارة بالتزكية.

٨- أكد أكثر من ٨٠٪ من المبحوثين أنهم يشعرون بالحرية فى التعبير عن آرائهم فى أروقة الجمعيات التى ينتمون إليها، ولا يختلف فى ذلك أعضاء جمعيات تنمية المجتمع عن أعضاء الجمعيات العلمية. وأكد أكثر من ٥٠٪ من المبحوثين أعضاء الجمعيات الأهلية (تنمية المجتمع- العلمية) أنهم لا يطلعون بشكل مطلق على ميزانية الجمعية التى ينتمون إليها، أو أنهم غير مبالين بذلك، وهى نسبة ليست بقليل، وتكشف عن ضعف ثقافة المساءلة فى العمل الأهلى.

٩- أشار أكثر من ٨٥٪ من المبحوثين بأنهم يتلقون مراسلات ومطبوعات دورية من الجمعيات الأهلية التى ينتمون إليها، ولا يختلف فى هذه النسبة أعضاء جمعيات تنمية المجتمع عن أعضاء الجمعيات العلمية.

١٠- بسؤال المبحوثين عن أكثر الوسائل المستخدمة فى إبداء آرائهم وملاحظاتهم، أكد غالبية المبحوثين أنهم يفضلون إبداء الرأى فى الاجتماعات تليها الخطابات أو المراسلات ثم التليفون وهى الوسائل الأكثر استخداما، ولا يختلف فى هذا الترتيب اختلافا جذريا أعضاء الجمعيات العلمية عن أعضاء جمعيات تنمية المجتمع، وجاءت النسب على النحو التالى (٧٥٪ اجتماعات، ١٣٪ مراسلات، ٧٪ تليفون، ٥٪ وسائل أخرى)

١١- أوضحت الدراسة أن أعضاء الجمعيات العلمية هم الأكثر ميلا ليكونوا أعضاء بجمعيات أخرى بنسبة ٦٠٪ تقريبا، بينما بلغت هذه النسبة بين أعضاء جمعيات تنمية المجتمع ٤٧٪ فقط.

١٢- بسؤال المبحوثين عن مدى مشاركتهم فى الحياة العامة خلال السنوات الثلاث الأخيرة (التصويت فى الانتخابات، الانضمام إلى جمعية أهلية، مخاطبة وسائل الإعلام، المشاركة فى نقاشات عبر الإنترنت، المشاركة فى الحملات الانتخابية، الشكوى من الأجهزة الحكومية، التبرع للعمل الأهلى أو الاجتماعى، المشاركة فى جهود تطوير الحى السكنى، إبلاغ أجهزة الأمن عن مشكلة عامة) أظهرت النتائج أن أعضاء جمعيات تنمية المجتمع أكثر مشاركة فى التصويت فى الانتخابات من أعضاء الجمعيات العلمية بنسبة قدرها ٥٢,٣٪ و٣٨,٣٪ على التوالى. وأفاد ٧١٪ من أعضاء جمعيات تنمية المجتمع انضمامهم إلى جمعيات أهلية خلال الفترة المشار إليها مقابل ٤٨,٩٪ بين أعضاء الجمعيات العلمية. وفيما يخص مخاطبة وسائل الإعلام بلغت النسبة فى جمعيات تنمية المجتمع ٢٧,١٪

مقابل ٣٦,٢٪ بين أعضاء الجمعيات العلمية. وبلغت نسبة مشاركة أعضاء جمعيات تنمية المجتمع فى نقاشات عبر الإنترنت ٤٣٪ فى حين لم تختلف كثيرا هذه النسبة بين أعضاء الجمعيات العلمية حيث بلغت ٤٢,٦٪.

أما عن مدى المشاركة فى حملة انتخابية خلال الفترة المشار إليها فقد أوضحت البيانات أن هناك حالة انصراف عن هذا اللون من ألوان المشاركة، وإن ظل أعضاء جمعيات تنمية المجتمع هم الأكثر مشاركة بنسبة ١٧,٨٪ مقابل ١٢,٨٪ بين أعضاء الجمعيات العلمية.

وجاءت نسبة الذين تقدموا بشكاوى من الأجهزة الحكومية أعلى بين أعضاء الجمعيات العلمية عنها بين أعضاء جمعيات تنمية المجتمع بنسبة ٢٩,٨٪ و١٣,١٪ على التوالى.

وعلى النقيض فإن نسبة من قدموا تبرعات إلى الجمعيات الأهلية أعلى بين أعضاء جمعيات تنمية المجتمع بنسبة ٨٦٪ عنها بين أعضاء الجمعيات العلمية بنسبة ٥٥,٣٪. ويعد أعضاء جمعيات تنمية المجتمع الأعلى من حيث نسبة مشاركتهم فى التنمية المحلية حيث جاءت نسبة المشاركة من جانب جمعيات تنمية المجتمع ٥٠,٥٪ مقابل ١٩,١٪ بين أعضاء الجمعيات العلمية. وكشفت النتائج أيضا أن أعضاء جمعيات تنمية المجتمع هم الأكثر لجوءا إلى أجهزة الأمن للإبلاغ عن مشكلة عامة مقارنة بأعضاء الجمعيات العلمية بنسبة ٥٤,٢٪ و ٣١,٩٪ على التوالى. ويُلاحظ بصفة عامة أن أعضاء جمعيات تنمية المجتمع، بحكم تجذرهم فى الواقع المحلى، هم الأقرب إلى ممارسة الأنشطة العامة على المستوى المحلى، والتى قد لا تكون الجمعيات العلمية- بحكم تكوينها- معنية بها.

١٣- فى مجال المقارنة بين أعضاء كلا النوعين من الجمعيات فى المشاركة فى تنظيف الأماكن العامة فإن أعضاء جمعيات تنمية المجتمع هم الأقل مشاركة بنسبة ٤٩,٥٪ مقارنة بأعضاء الجمعيات العلمية التى جاءت نسبة من يشاركون منها ٦٠,٩٪.

وجاء أعضاء جمعيات تنمية المجتمع هم الأكثر مشاركة فى الأنشطة التطوعية مقارنة بأعضاء الجمعيات العملية بنسبة ٥٩٪ مقابل ٣٦٪ على التوالى.

جدول رقم ٢
ديناميكيات عضوية الجمعيات الأهلية

أنماط التفاعل	نوع الجمعيات		الإجمالى
	جمعيات علمية	جمعيات تنمية	
أسباب الانضمام للجمعية			
السير على منهج الوالدين	٤,٣٪	١٣,١٪	١٠,٤٪
الرغبة فى خدمة المجتمع	٣٤,٠٪	٨٨,٨٪	٧٢,١٪
الشعور بوجود وقت فراغ	٦,٤٪	٢٥,٢٪	١٩,٥٪
الرغبة فى بناء شعبية لخوض الانتخابات	٤,٣٪	١,٩٪	٢,٦٪
هروب من مشكلات عائلية	٢,١٪	٠.٩٪	١,٣٪
الرغبة فى التعرف على أشخاص جدد	١٧,٠٪	٦٠,٧٪	٤٧,٤٪
الفائدة المادية	٦,٤٪	١٥,٠٪	١٢,٣٪
أسباب أخرى	٨٧,٢٪	٢٥,٢٪	٤٤,٢٪
طرق التعرف على أنشطة الجمعية			
خطاب بريدى	٤٢,٦٪	٩,٣٪	١٩,٥٪
اتصال تليفوى	١٢,٨٪	٤٣,٠٪	٣٣,٨٪
إعلان فى لوحة الإعلانات	١٤,٩٪	٣٠,٨٪	٢٦,٠٪
الزملاء الأعضاء	٢٧,٧٪	١٩,٦٪	٢٢,١٪
لافتة تعلق فى مكان ظاهر	٨,٥٪	١٣,١٪	١١,٧٪
أخرى	١٩,١٪	٨,٤٪	١١,٧٪
عضوية منظمات مجتمع مدنى أخرى			
حزب سياسى	١٠,٦٪	٩,٣٪	٩,٧٪
ناد اجتماعى أو رياضى	٢٥,٥٪	٢٧,١٪	٢٦,٦٪
نقابة مهنية أو عمالية	٢٥,٥٪	١٣,١٪	١٦,٩٪
أخرى	١٤,٩٪	٤,٧٪	٧,٨٪
مشاركة الأعضاء فى الحياة العامة			
التصويت فى الانتخابات	٣٨,٣٪	٥٢,٣٪	٤٨,١٪
الانضمام إلى جمعية أهلية	٤٨,٩٪	٧١,٠٪	٦٤,٣٪
مخاطبة وسائل الإعلام	٣٦,٢٪	٢٧,١٪	٢٩,٩٪
المشاركة فى نقاش عبر الإنترنت	٤٢,٦٪	٤٣,٠٪	٤٢,٩٪
المشاركة فى حملة انتخابية	١٢,٨٪	١٧,٨٪	١٦,٢٪
الشكوى من الأجهزة الحكومية	٢٩,٨٪	١٣,١٪	١٨,٢٪
التبرع للعمل الأهلى أو الاجتماعى	٥٥,٣٪	٨٦,٠٪	٧٦,٦٪
المشاركة فى جهود تطوير الحى السكنى	١٩,١٪	٥٠,٥٪	٤٠,٩٪
إبلاغ أجهزة الأمن عن مشكلة عامة	٣١,٩٪	٥٤,٢٪	٤٧,٤٪

رابعا: التحليل التجميعي

لكي تخرج الدراسة بنتائج إجمالية وتفصيلية لمعدلات الثقة والتضامن والرضا من قبل أعضاء جمعيات تنمية المجتمع والجمعيات العلمية تجاه المصادر الأساسية لتكوين رأس المال الاجتماعي وهى الجمعيات الأهلية، المؤسسات الحكومية، الأسرة، الأقارب، المجتمع الدينى، قام الباحث بتحديد أوزان رياضية لكل إجابة عن الأسئلة المتعلقة بكل مقياس على حدة. وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن الأدبيات الخاصة بقياس رأس المال الاجتماعى لم تتفق على مقياس كمى محدد لهذا المفهوم، وعلى ذلك فإن محاولتنا للوصول إلى معيار كمى لرأس المال الاجتماعى لا تعدو كونها محاولة لبناء مؤشر يسمح لنا بالمقارنة بين المقاييس الثلاثة المستخدمة (الثقة- التضامن - الرضا) لمجتمع الدراسة ومحاولة القياس الكمى المقارن للعوامل التى تؤثر فى تكوين رأس المال الاجتماعى.

خامسا: منهجية تصميم مؤشر رأس المال الاجتماعى

جرى حصر أسئلة كل مقياس من المقاييس الثلاثة (الثقة- التضامن - الرضا)، لكل سؤال منها خمسة إجابات محتملة، يختار منها المبحوث الإجابة التى تتفق مع قناعاته. وقد تم تصميم الأسئلة بحيث تتراوح الإجابات بين الموافقة التامة والرفض التام للأسئلة المطروحة، وبين الموافقة التامة والرفض التام هناك ثلاثة اختيارات أخرى (أوافق/إلى حد ما/لا أوافق)، وعليه فقد تم تحديد وزن لكل إجابة على النحو التالى:

- أوافق بشدة أو نعم بالتأكيد (وزن ٢)،
- أوافق أو نعم (وزن ١)،
- إلى حد ما (وزن صفر)،
- أرفض أو لا يحدث ذلك (وزن -١)،
- أرفض بشدة أو لا يحدث ذلك على الإطلاق (وزن -٢).

وقد تم ترجيح هذه الأوزان بناءً على النسبة المئوية لإجابات المبحوثين عن كل سؤال على حدة، ثم تلا ذلك تجميع قيم الأسئلة الخاصة بكل من المقاييس الثلاثة للحصول على مؤشر عام لكل مقياس على حدة، ثم تم بعد ذلك تجميع قيم المؤشرات الفرعية للمقاييس الثلاثة للحصول على مقياس شامل لرأس المال الاجتماعى.

وبذلك فإنه بتطبيق هذه الطريقة تتراوح قيمة كل سؤال بين ٢ (إذا كانت الإجابات كافة تندرج تحت بند "أوافق تماما") و -٢ (إذا كانت الإجابات كافة تندرج تحت بند "أرفض تماما")[١٩٨]. وتكون قيمة كل مقياس من المقاييس المستخدمة فى تقييم رأس المال

الاجتماعى (الثقة/ التضامن/ الرضا) تتراوح بين ١٠ و -١٠ وعليه فإن قيمة رأس المال الاجتماعى للمؤشرات الثلاثة تتراوح نظريا بين ٣٠ و -٣٠، ومن البديهى أنه كلما ارتفعت قيمة المؤشر، ارتفعت بالتالى قيمة رأس المال الاجتماعى.

جدول رقم ٣

قيمة مؤشر رأس المال الاجتماعى طبقا للمقياس (الثقة / التضامنى/ الرضا) ونوع الجمعية والجهة

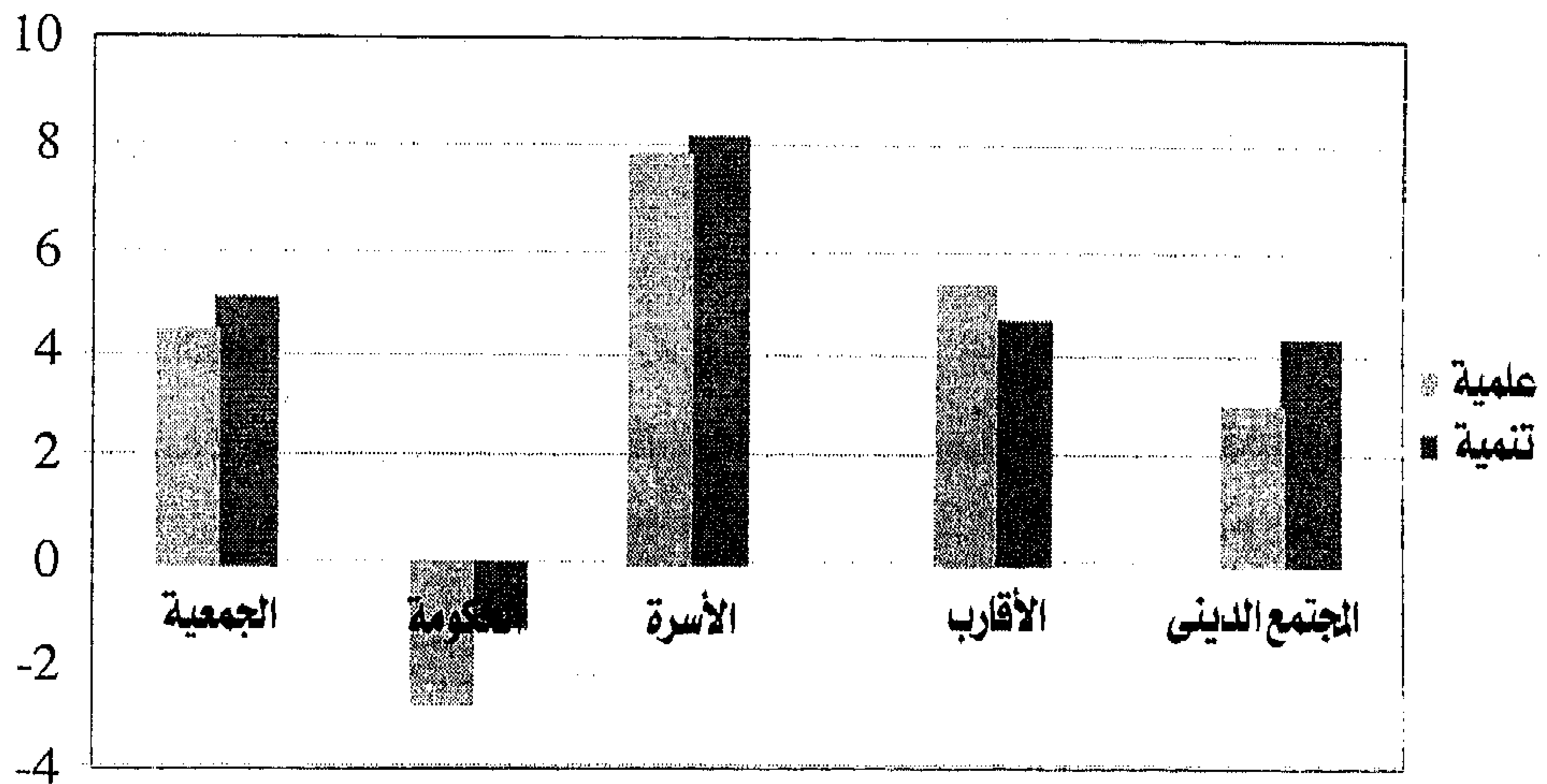
الجهة ونوع الجمعية		نوع الجمعيات			المؤشر العام
		مقياس الثقة	مقياس التضامن	مقياس الرضا	
الجمعية	علمية	٤،٧	٠،١	٥،٤	١٠،١
	تنمية	٥،٢	٢،٩	٥،٣	١٣،٤
	إجمالى	٥،١	٢،٠	٥،٣	١٢،٤
الحكومة	علمية	-٢٫٦	-١٫١	-١٫٦	-٥٫٣
	تنمية	-١،١	-١،٩	-١،١	-٤،١
	إجمالى	-١٫٦	-١٫٦	-١٫٢	-٤٫٤
الأسرة	علمية	٧٫٩	٦٫٨	٦٫٨	٢١٫٥
	تنمية	٨٫٢	٧٫٠	٦٫٧	٢١٫٩
	إجمالى	٨٫١	٦٫٩	٦٫٧	٢١٫٧
الأقارب	علمية	٥٫٤	٣٫٥	٣٫٦	١٢٫٥
	تنمية	٥٫١	٣٫٤	٤٫٢	١٢٫٨
	إجمالى	٥٫٢	٣٫٤	٤٫٠	١٢٫٧
المجتمع الدينى	علمية	٣٫٠	١٫٠	٢٫٦	٦٫٦
	تنمية	٤٫٥	٢٫٣	٤٫٣	١١٫١
	إجمالى	٤٫٠	١٫٩	٣٫٨	٩٫٧

مقياس الثقة:

توضح النتائج المعروضة فى الجدول رقم (٣) أعلاه، فيما يخص مقياس الثقة، ارتفاع معدل الثقة فى الأسرة حيث بلغ المعدل قيمة قدرها ٧,٩ و٨,٢ لكل من أعضاء الجمعيات العلمية وجمعيات تنمية المجتمع على التوالى. يلى ذلك معدلات الثقة فى الأقارب، وبنسب أعلى قليلا بين أعضاء الجمعيات العلمية (٥,٤) عنها بين أعضاء جمعيات تنمية المجتمع (٥,١)، وإن كانت فى مجملها أقل من معدلات الثقة فى الأسرة. حلَت فى المرتبة الثالثة الجمعية الأهلية والتى بلغت قيمة المؤشر الخاص بها (٤,٧) لأعضاء الجمعيات العلمية فى مقابل (٥,٢) لأعضاء جمعيات تنمية المجتمع بمتوسط إجمالى قدره (٥,١) وبرغم انخفاض المتوسط العام لمقياس الثقة فى المجتمع الدينى والتى بلغت قيمته (٤)، إلا أنه يلاحظ أن قيمة هذا المؤشر بالنسبة لأعضاء جمعيات تنمية المجتمع أكبر من نظيره الخاص بأعضاء الجمعيات العلمية (٤,٥ مقابل ٣,٠). يُلاحظ كذلك أن معدل الثقة فى الحكومة يُعد من أقل القيم بين المصادر المساهمة فى تكوين رأس المال الاجتماعى كافة حيث كانت قيمة المعدل سالبة لكل من أعضاء الجمعيات العلمية وجمعيات تنمية المجتمع، وربما يعكس ذلك حالة عدم الثقة العامة السائدة تجاه الحكومة بين المبحوثين بصفة خاصة، وبين أبناء المجتمع المصرى بصفة عامة.

شكل رقم ١

مقياس الثقة طبقا لنوع العضوية والجهة



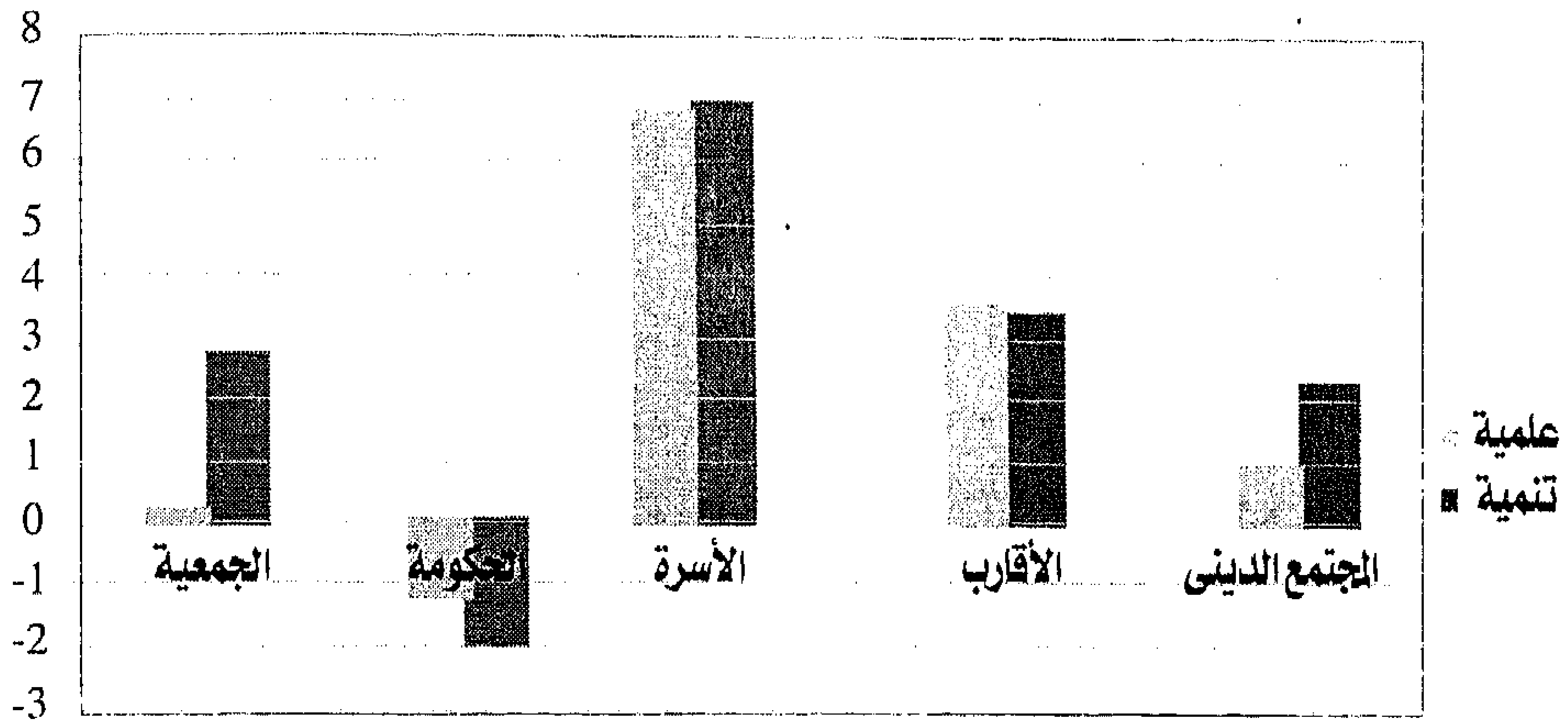
مقياس التضامن:

توضح النتائج المعروضة فى الجدول رقم (٣)، فيما يخص مقياس التضامن، انخفاض قيمة المؤشر بصفة عامة بين كل من أعضاء الجمعيات العلمية وجمعيات تنمية المجتمع مقارنة بقيمة مقياس الثقة، ولكن يلاحظ الارتباط الوثيق بين قيم مقياس الثقة ومقياس التضامن حيث يتبع مقياس التضامن نمطاً مقاربا لمقياس الثقة على الرغم من انخفاض قيم مقياس التضامن، حيث تحل الأسرة فى المقام الأول بقيمة قدرها (٦,٨) لأعضاء الجمعيات العلمية فى مقابل (٧,٠) لأعضاء جمعيات تنمية المجتمع. يلى ذلك معدلات التضامن فى الأقارب، وبنسب متشابهة بين أعضاء كل من الجمعيات العلمية (٣,٤) وأعضاء جمعيات تنمية المجتمع (٣,٤)، وإن كانت فى مجملها أقل بكثيرمن معدلات الثقة فى الأسرة. حلّت فى المرتبة الثالثة "الجمعية" بمعدل بلغ (٢,٠) لمجتمع الدراسة بصفة عامة (أعضاء الجمعيات العلمية وجمعيات تنمية المجتمع معا)، إلا أن قيمة المؤشر لأعضاء الجمعيات العلمية بلغت أدنى مستوياتها حيث تؤول إلى الصفر تقريبا (٠,١) بينما بلغت قيمة المؤشر بالنسبة لأعضاء جمعيات تنمية المجتمع (٢,٩) وربما يعزى انخفاض قمة مؤشر التضامن بين أعضاء الجمعيات العلمية إلى سيادة روح التنافس بين أعضائها بحكم تماثل التخصص المهنى، بخلاف جمعيات تنمية المجتمع التى يغلب عليها الطابع التطوعى الخيرى الذى يتحلى بسيادة قيم إنكار الذات والعمل الجماعى والمشاركة المجتمعية.

حل المجتمع الدينى فى المرتبة الرابعة بقيمة قدرها (١,٩)، إلا أنه يُلاحظ أن قيمة المؤشر بالنسبة لأعضاء الجمعيات العلمية بلغت (١,٠) بينما بلغت قيمة هذا المؤشر بالنسبة لأعضاء جمعيات تنمية المجتمع (٢,٣) يلاحظ أيضا بالنسبة لمقياس التضامن، وكما هو الحال أيضا بالنسبة لمقياس الثقة كما سلف الذكر، أن مساهمة الحكومة فى بناء رأس المال الاجتماعى فيما يتعلق بالتضامن قد احتلت مرتبة متأخرة، بخاصة بالنسبة لأعضاء جمعيات التنمية.

شكل رقم (٢)

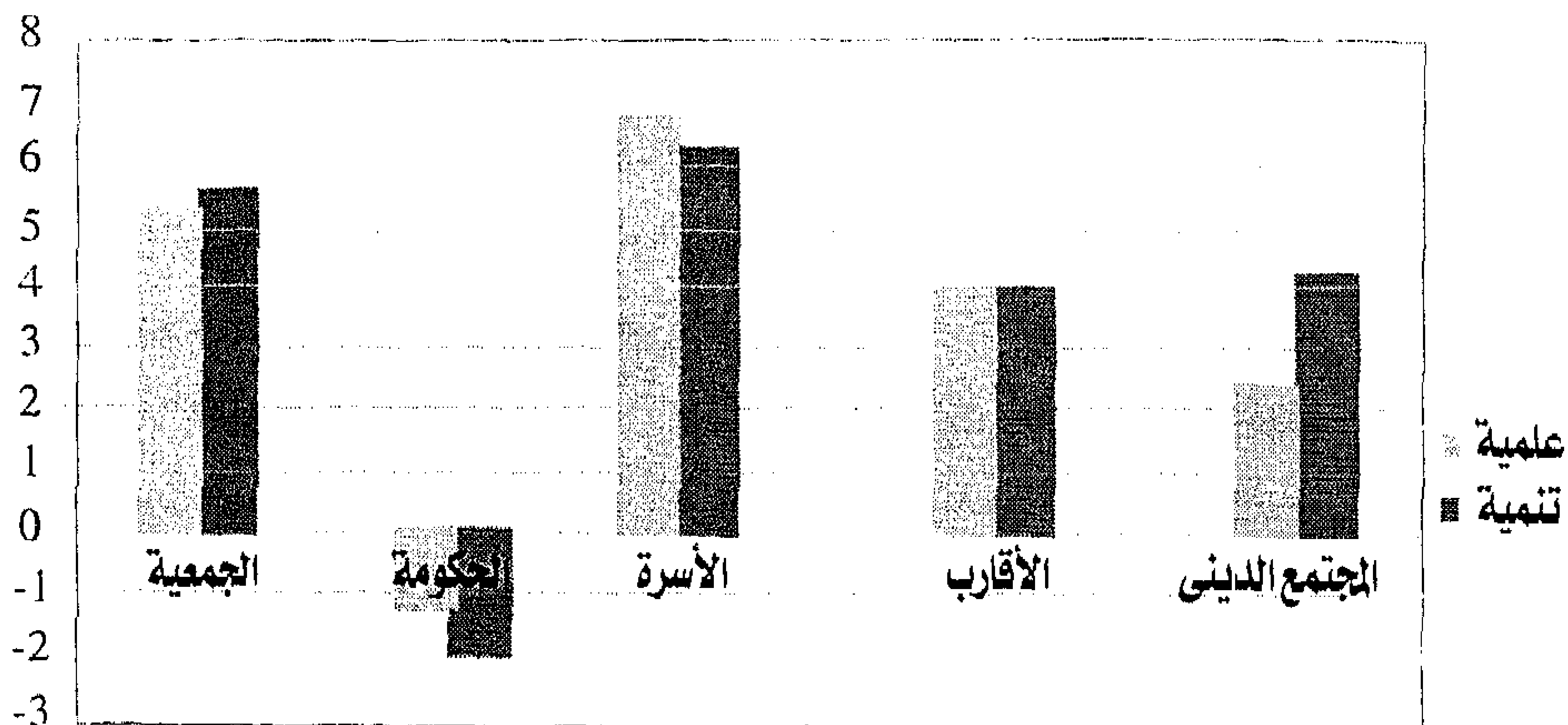
مقياس التضامن طبقا لنوع العضوية والجهة



مقياس الرضا:

توضح النتائج المعروضة فى الجدول رقم (٣)، فيما يخص مقياس الرضا، أن الأسرة تحل فى المقام الأول بقيمة تكاد تكون متطابقة بين أعضاء الجمعيات العلمية وأعضاء جمعيات تنمية المجتمع (٦,٨ مقابل ٦,٧ على التوالى). تحل "الجمعية" فى المرتبة الثانية بقيمة تكاد تكون متطابقة أيضا لكل من أعضاء الجمعيات العلمية وأعضاء جمعيات تنمية المجتمع (٥,٤ مقابل ٥,٣ على التوالى). حلَ فى المرتبة الثالثة "الأقارب" بمعدل بلغ (٤,٠) لمجتمع الدراسة بصفة عامة (أعضاء الجمعيات العلمية وجمعيات تنمية المجتمع معا)، إلا أن قيمة المؤشر لأعضاء الجمعيات العلمية كانت أقل من نظيرتها الخاصة بأعضاء جمعيات تنمية المجتمع (٣,٦ مقابل ٤,٢ للمجموعتين على التوالى). حل "المجتمع الدينى فى المرتبة الرابعة – قبل الأخيرة – بقيمة قدرها (٢,٦) لأعضاء الجمعيات العلمية، مقابل (٤,٣) لأعضاء جمعيات تنمية المجتمع، وهو نفس النمط السائد بالنسبة لمقياسى الثقة والتضامن، وربما تؤكد هذه النتائج أهمية المجتمع الدينى فى بناء رأس المال الاجتماعى بين أعضاء جمعيات تنمية المجتمع مقارنة بأعضاء الجمعيات العلمية التى يغلب عليها الطابع البحثى والأكاديمى. وحلت الحكومة فى المرتبة الأخيرة بقيمة سالبة لكل من أعضاء الجمعيات العلمية وجمعيات تنمية المجتمع.

شكل رقم (٣)
مقياس الرضا طبقا لنوع العضوية والجهة (لم يتم تعديله)



سادسا: المؤشر العام لمقياس رأس المال الاجتماعي

يتراوح المؤشر العام لرأس المال الاجتماعى بين –٣٠ و٣٠ كما سلف الذكر، وهو عبارة عن مجموع قيم المؤشرات الثلاث الفرعية المكونة للمؤشر العام وهى مقياس الثقة ومقياس التضامن ومقياس الرضا. والهدف من بناء هذا المؤشر ليس فقط الوقوف على مستوى رأس المال الاجتماعى لمجتمع الدراسة على نحو كمى، ولكن رصد نمط رأس المال الاجتماعى لأعضاء الجمعيات العلمية وأعضاء جمعيات تنمية المجتمع لتحديد الوزن النسبى للمصادر المتنوعة فى تشكيل رأس المال الاجتماعى، وقياس إسهام كل منها بالنسبة لعينة الدراسة. وتوضح البيانات الواردة فى الجدول رقم (٣) أن الأسرة تلعب دورا رئيسيًا فى تكوين رأس المال الاجتماعى لكل من أعضاء الجمعيات العلمية وجمعيات تنمية المجتمع على حد سواء، حيث بلغت قيمة المؤشر العام (٢١,٥) لأعضاء الجمعيات العلمية، فى مقابل (٢١,٩) لأعضاء جمعيات تنمية المجتمع.

يلاحظ تقارب دور "الجمعية الأهلية" و"الأقارب" فى تكوين رأس المال الاجتماعى بين المبحوثين بصفة عامة حيث بلغت قيمة المؤشر العام (١٢,٧) للأقارب (١٢,٤) للجمعية الأهلية، إلا أنه يلاحظ أن قيمة المؤشر العام للجمعية بالنسبة لأعضاء جمعيات تنمية

المجتمع أعلى من نظيره الخاص بأعضاء الجمعيات العلمية (١٣,٤ مقابل ١٠,١ على التوالى). يلاحظ أيضا تقارب قيمة المؤشر العام بالنسبة للأقارب لكل من المجموعتين (١٢,٥ لأعضاء الجمعيات العلمية مقابل ١٢,٨ لأعضاء جمعيات تنمية المجتمع). ويلاحظ أيضا أن قيمة المؤشر فيما يخص "المجتمع الدينى" أعلى بالنسبة لأعضاء جمعيات تنمية المجتمع (١١,١) إذا ما قورنت بقيمة المؤشر بالنسبة لأعضاء الجمعيات العلمية (٦,٦). كما يُلاحظ بصفة عامة أن المؤشر الخاص بدور "الحكومة" فى تكوين رأس المال الاجتماعى سلبيا فى المقاييس الفرعية الثلاثة، كما فى المؤشر العام على حدٍ سواء. ويعكس ذلك مدى إنعدام الثقة فى الحكومة كما سلف الذكر.

سابعا: نتائج الدراسة

تمخضت الدراسة عن جملة من النتائج سواء فيما يتعلق بمعدل رأس المال الاجتماعى على المستويين المايكرو والماكرو على النحو السابق تناوله فى الفصل الثانى، وهو ما يعكس التفاعل بين الدولة والمجتمع فى إنتاج رأس المال الاجتماعى

على المستوى المايكرو

يستدعى قياس رأس المال الاجتماعى على المستوى المايكرو استعراض التوازن بين كل من رأس المال الاجتماعى "الجامع" ورأس المال الاجتماعى "العابر"، أى التوازن بين التضامن حول المشترك من الذات الجمعية، وبين التضامن عبر علاقات بين المختلفين فى الهوية، والخلفية المهنية، والعمل الوظيفى. وقد كشفت الدراسة أن هناك عدم توازن بين كلا النوعين من رأس المال لصالح رأس المال الاجتماعى الجامع، ما يؤدى إلى اكتساب المجتمع جملة من الخصائص أهمها التضامن حول قيم الجماعة، والحشد، وتراجع المشيئة الفردية لصالح التوجه الجمعى حتى إن لم يكن محل رضاء من المجموع، وعدم الشفافية فى الإعلان عن الفرص المتاحة، وغياب حرية تداول المعلومات، ووجود خلل فى توزيع الفرص الاجتماعية. وهناك عدد من الأسباب كشفت عنها الدراسة تفسر خصائص المجتمع الذى يقل فيه رأس المال الاجتماعى العابر:

١- تشكل المؤسسات التقليدية مصدراً رئيسيًا فى تكوين قيم رأس المال الاجتماعى (الثقة، التضامن، الرضا)، حيث جاءت الأسرة فى المرتبة الأولى، يليها الأقارب، ثم المجتمع الدينى. ويعنى ذلك أن المؤسسات التقليدية لديها الدور الأساسى فى تكوين رأس المال الاجتماعى لدى أعضاء الجمعيات الأهلية، يستوى فى ذلك أعضاء جمعيات تنمية المجتمع، وأعضاء الجمعيات العلمية. وإن دل ذلك على شىء فهو يدل على ثقل الأسرة،

والأقارب، والمجتمع الديني في تكوين رأس المال الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، وتقدمه على دور كل من المؤسسات المدنية الحديثة مثل الجمعيات الأهلية، والمؤسسات الحكومية. وبالتالي فإن الرهان المستمر على دور الأسرة في إصلاح البناء القيمي في المجتمع يظل ذا دلالة. بالطبع هناك ظواهر جديدة مؤثرة ظهرت في الفترة الأخيرة تحتاج قدرا من الدراسة والتحليل مثل شبكات التواصل الاجتماعي Facebook، وما إذا كانت تلعب دورا في تكوين رأس المال الاجتماعي لدى روادها، أم أنها تكتفي بدور الإعلام، والتعبئة، والتعبير عن الرأي.

٢- أظهر المبحوثون، سواء من جمعيات تنمية المجتمع أو الجمعيات العلمية، تقديرا متوسطا لدور الجمعيات الأهلية في تكوين قيمة "التضامن" حيث جاءت في مرتبة متأخرة بعد الأسرة والأقارب ، إلا أنها شكلت مصدراً مهماً لدى المبحوثين في تحقيق قيمة "الرضا". يعود ذلك في جانب رئيسي إلى أن الشعور بالتضامن في المجتمع المصري لا يزال مصدره الرئيسي التكوينات التقليدية من الأسرة والأقارب والمجتمع الديني، وقد يؤدي ذلك في بعض الأحيان لما سبق أن أطلق عليه "روبرت بوتنام" "التضامن السلبي" أو المظلم، حيث يقف المواطنون في مواجهة بعضهم بعضا تبعا لانتماءاتهم القبلية، الأسرية، الدينية. وهناك مؤشرات كثيرة في المجتمع المصري تشير إلى ذلك مثل جرائم الثأر، التوترات الدينية، المشاجرات الممتدة التي تكون العائلات طرفا أساسيا فيها، إلخ. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإنه يبدو طبيعيا أن تلعب الجمعيات الأهلية دورا في إذكاء قيمة "الرضا" لدى أعضائها، نظرا لما تقوم به من أدوار سواء كانت تنموية أو فكرية أو علمية تشعر أعضاءها بأنهم راضون عن أنفسهم لما يقومون به من خدمات وأنشطة.

٣- أعطى أعضاء الجمعيات العلمية وزنا أكبر لدور الأقارب في تشكيل معدل الثقة بالمقارنة بأعضاء جمعيات تنمية المجتمع. إذ فمع أن أعضاء الجمعيات الأهلية من المبحوثين أعطوا ثقلا لدور المؤسسات التقليدية: الأسرة، والأقارب والمجتمع الديني في تكوين رأس المال الاجتماعي لديهم، فإن ذلك لم يمنع من وجود اختلافات بين أعضاء الجمعيات العلمية وبين نظرائهم في جمعيات تنمية المجتمع. في الحالة الأولى يبدو الأقارب مصدرا مهما في إذكاء قيمة الثقة لدى أعضاء الجمعيات العلمية، في حين أن الأقارب بالنسبة لجمعيات تنمية المجتمع مصدر مهم في إثراء قيمة الرضا.

في ضوء نتائج الدراسة يمكن القول بوجود "فائض" في رأس المال "الجامع" مقارنة برأس المال "العابر"، وهو الاختلاف الذي يجسد التباين بين "التضامن، الهوية المشتركة،

الالتزام الاجتماعى" من ناحية، وبين "التنوع، إتاحة الفرص المتنوعة" من ناحية أخرى. الظاهر من نتائج الدراسة أن الدور المتنامى للأسرة، الأقارب، الجماعة الدينية فى تكوين رأس المال الاجتماعى، وتراجع الدور الذى تلعبه الجمعيات الأهلية- عامة، وسلبية الدور الذى تلعبه المؤسسات الحكومية يثبت أن رأس المال الجامع أعلى من رأس المال "العابر"، ولعل هذا يفسر شيوع حالة من التمسك بالهويات التقليدية فى المجتمع المصرى، سواء كانت عائلية، أو دينية، والانكفاء عليها، وهناك حالات من المواجهات مع الآخرين المختلفين انطلاقا من الشعور بالتميز فى الهوية، وعليه فإن المجتمع المصرى يحتاج إلى تكثيف رأس المال "العابر" فى صورة إنشاء روابط بين الأفراد تقوم على التنوع، وتضم أفرادا من سياقات ثقافية ووظيفية مختلفة ما يساعد على تعميق التعارف فى المجتمع، ويسمح بتداول أكبر للفرص، ويحول دون التقوقع على أساس روابط وعصبيات ما قبل الدولة الحديثة.

على المستوى الماكرو

يتطلب قياس رأس المال الاجتماعى على المستوى الماكرو- كما سبق تناوله- تناول مساحة التفاعل بين مؤسسات الدولة والمجتمع، فى سياق مفاهيم تجسد التفاعل مثل البيروقراطية العضوية، النزاهة التنظيمية، الثقة العامة وغيرها. ومن الملاحظ أن مخزون رأس المال الاجتماعى على المستوى الماكرو بدا فى حالة تراجع، وهو ما يمكن تبيانه على النحو التالى:

١- لم تشكل المؤسسات الحكومية مصدرا إيجابيا فى تكوين قيم رأس المال الاجتماعى (الثقة، التضامن، الرضا) لدى أعضاء الجمعيات الأهلية محل الدراسة، جمعيات تنمية المجتمع والعلمية على السواء. هناك عوامل كثيرة لتفسير ذلك بعضها يعود المشكلات المعتاد بحثها فى الجهاز الإدارى مثل الروتين، والبيروقراطية، وضعف الحساسية تجاه مطالب المواطن، وعدم إشراك المواطن فى تقييم الخدمات العامة المقدمة له، وغياب النظرة إلى المواطن بوصفه مواطنا له حقوق وعليه واجبات، والتركيز المفرط على الكم فى الخدمات المقدمة دون إيلاء أهمية إلى البعد الكيفى فى العلاقة مع المواطن، إلخ.

٢- برز دور الجمعيات الأهلية فى تكوين قيمة الرضا لدى أعضاء الجمعيات العلمية بمعدل مقارب لأعضاء تنمية المجتمع. أما فيما يتعلق بمعدل الثقة، فقد تبلور دور الجمعيات الأهلية فى تكوين قيمة الثقة لدى أعضاء جمعيات تنمية المجتمع بمعدل أعلى عنها لدى أعضاء الجمعيات العلمية. وقد تبدو هذه النتيجة منطقية إلى حد بعيد. فإن الجمعيات العلمية، بحكم تكوينها، تشعر أعضائها بالرضا عن أنفسهم لوجودهم فى سياق يمكن من

خلاله بحث القضايا المشتركة، وتحقيق الاستماع المتبادل، والاحتفاء بأهل الخبرة والمجتهدين فى المجالات العلمية المتنوعة. أما جمعيات تنمية المجتمع فهى تباشر نشاطها على أرض الواقع فى المجتمعات المحلية، ومن خلال خبرة الاحتكاك مع المواطن، تتولد مشاعر الثقة فى العلاقات الاجتماعية على المستوى القاعدى. بقول آخر فإن الجمعيات العلمية- ذات الطبيعة النخبوية إلى حد بعيد- تساعد أعضاءها على تكوين مشاعر الرضا لديهم نظرا لوجودهم فى السياق المحبب لديهم، لكن العمل المباشر على المستوى الجماهيرى قد يساعد على تكوين مشاعر الثقة من خلال خبرة الالتقاء والحوار المتبادل.

انطلاقا من ذلك يمكن القول إن هناك حالة من الاختلال فى التوازن بين مؤسسات الدولة والمجتمع فى إنتاج رأس المال الاجتماعى لصالح الثانية. إذ فى الوقت الذى يظهر فيه الدور الإيجابى للأسرة والأقارب والمجتمع الدينى ثم الجمعيات الأهلية فى تشكيل رأس المال الاجتماعى يتراجع فيه بمعدلات شديدة السلبية دور المؤسسات الحكومية، أى أن المجتمع يتفوق على المؤسسات الحكومية فى عملية تكوين رأس المال الاجتماعى. وإذا كان للحكومة أن تلعب دورا فى إثراء رأس المال الاجتماعى فلن يتسنى ذلك سوى بالأخذ بمبادئ الحكم الرشيد: الشفافية، المساءلة، حكم القانون، المشاركة، الديمقراطية، إصلاح الجهاز الإدارى، إلخ. ومن الضرورى أن تضع المؤسسات العامة على عاتقها مسئولية إثراء رأس المال الاجتماعى، أى خلق حالة من الثقة العامة. المشاهد حاليا أن مؤسسات الدولة فى حالة عجز مزدوج، فهى من ناحية لا تستطيع تلبية احتياجات المواطنين، بالكم والكيف المطلوبين، ومن ناحية أخرى تعمل على التغلغل الأمنى فى شئون المجتمع، فى بعض الأحيان على نحو غير قانونى، ما يضعف من قوة المجتمع ذاته على تكوين رأس المال الاجتماعى.

الجمعيات المتباينة والجمعيات المتماثلة

إذا عدنا إلى المقولات الأساسية التى سبق تناولها فى سياق تحليل التفاعل بين المصادر المتنوعة فى تكوين رأس المال الاجتماعى يمكن استنتاج عدد من النتائج الأساسية فى مقدمتها أن جمعيات تنمية المجتمع (نموذج المنظمات المتباينة) تلعب دورا أكبر فى تكوين رأس المال الاجتماعى مقارنة بالجمعيات العلمية (نموذج المنظمات المتماثلة) بنسب (١٣,٤ و١١,١ على التوالى). وبالتالى فإن نتائج الدراسة تصب مباشرة فى الجدل الدائر حول أى من المنظمات غير الحكومية يلعب دورا أساسيا فى تكوين رأس المال الاجتماعى لدى أعضائها، والذى لم تحسمه نتائج البحوث.

وفى الواقع فإن النتيجة الأخيرة التى تمخضت عنها الدراسة الميدانية تبدو ظاهريا متناقضة مع ما سبقها، ولكن القراءة الأكثر عمقا قد تقود إلى عكس هذا الاعتقاد.

فقد كشفت الدراسة عن جملة من الملامح الأساسية هى أهمية التماثل والانكفاء على الهويات الفرعية، وضعف مؤسسات الدولة وهو ما تجلى فى كون الارتباط بالمتماثلين مثل الانتماء الأسرى والعائلى والمعتقد الدينى يمثل المصادر الأساسية فى تكوين رأس المال الاجتماعى، تأتى بعدها الجمعيات الأهلية، تليها المؤسسات الحكومية بقيم سالبة. فمن المتوقع حين تتراجع الدولة عن الوفاء بالخدمات الأساسية للمواطنين، بالكم والكيف المطلوبين يأتى دور مؤسسات المجتمع التى تقوم بملء الفراغ، وقد استطاعت المؤسسات التقليدية، نظرا لحداثة الاهتمام بالمجتمع المدنى بشكل عام، أن تملأ الفراغ، وتسد احتياجات المواطنين. هذه المؤسسات بحكم التعريف استبعادية فى عضويتها، تقوم على الولاء الضيق، فى حين أن الدولة استيعابية، تقوم على الولاء الأرحب. هكذا حين يدب الضعف فى مؤسسات الدولة تختفى التعددية بوصفها محركا أساسيا لرأس المال الاجتماعى. هذه هى الخلاصات الأساسية التى تمخضت عنها الدراسة الميدانية فى شق رئيسى منها، ولكن كشفت الدراسة فى جانب آخر لها عن أن الجمعيات الأهلية "المتباينة"، أى التى تضم أعضاء متباينين أكثر قدرة على بناء رأس المال الاجتماعى من الجمعيات "المتماثلة"، أى التى تضم أعضاء متماثلين فى الخلفية العلمية على الأقل. من هنا فإن هناك تناقضا ظاهريا بين حالة عامة من "التماثل" فى إنتاج رأس المال الاجتماعى على المستوى العام، وحالة خاصة من "التباين" فى إنتاج رأس المال الاجتماعى على مستوى العمل الأهلى. هذا التناقض ظاهريا له ما يفسره.

فمن ناحية أولى فإن هناك مؤسسات تقليدية راسخة تشكل مصدرا رئيسا لرأس المال الاجتماعى فى المجتمع هى الأسرة، والعائلة، والجماعة الدينية. هذه هى خطوط التماس الأساسية التى يلتقى عندها الأشخاص متماثلو الهوية، والانتماء فى العلاقة مع المختلفين معهم. وبالتالى فإن التضامن العلمى، أى التوافق فى الخلفية العلمية، والخبرة العملية لا يشكل فى ذاته محورا للتمايز فى مجتمع تتراجع فيه سمات المجتمع الحديث. الطبيعى فى المجتمع الحديث أن يكون التضامن على أساس "الاتفاق الإيديولوجى"، "الرأى السياسى"، "الوضع الطبقى"، "الانتماء لمهنة أو جماعة علمية"، هذه ليست الحالة فى مجتمعنا التى يكون فيها التضامن أسرى، قبلى، عائلى، عشائرى، دينى، وكفى.

ثانيا: فإن دور الجمعيات الأهلية بشكل عام ليس حاسما فى تكوين رأس المال

الاجتماعى مقارنة بالمؤسسات التقليدية، وبالتالى فإنه فى قلب الجمعيات الأهلية، حيث يتراجع دورها بشكل عام تبرز الجمعيات "المتباينة" أفضل من الجمعيات "المتماثلة"، وهو ما يعنى أنه فى إطار العمل الأهلى هناك إمكانية بزوغ "هوية مدنية" للأفراد، من خلال محاولة اجتذابهم إلى الانضمام إلى منظمات تقوم على التنوع فى العضوية، ما يمثل فى ذاته محاولة للتخفيف من حدة الاستقطاب الحادث فى المجتمع الذى ينتظم حول ولاءات ضيقة: أسرية، عائلية، ودينية. وقد كشفت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م أن هذه الإمكانية يمكن أن تتحقق على نطاق واسع إذا برزت قضايا عامة، لها الأولوية والتأثير، بحيث تجمع الأفراد المعنيين بها فى إطار المجتمع المدنى العام، بعيدا عن الاستقطاب القبلى أو الدينى أو الطائفى.

الخاتمة

يُعد مفهوم رأس المال الاجتماعى من المفاهيم الاجتماعية المهمة، التى وجدت فيها العلوم الاجتماعية فائدة فى تجديد منطلقاتها، واكتساب مساحة جديدة من الاهتمام فى الحياة الأكاديمية. فهو يُعد بالنسبة لعلم الاجتماع مدخلا لتجديد أسس العلاقات الاجتماعية، وبث روح الثقة والتضامن والاعتماد المتبادل فى أوصالها. وفى مجال علم السياسة نُظر إلى المفهوم على إنه مساحة جديدة لخدمة مفهوم آخر رافقه زمنيا هو المجتمع المدنى، من خلال الحديث عن أهمية الروابط والمنظمات المدنية فى تعزيز الديمقراطية والتعددية، وهو ما يشكل بعثا لما عرفه علم السياسة على يد «مونتسيكو» من حديث عن العلاقة بين الوفرة فى الروابط المدنية وتعميق الديمقراطية فى المجتمع. وفى سياق علم الاقتصاد اهتم الدارسون بالمفهوم من زاوية أنه يعيد قيمة الثقة إلى المعاملات التجارية، ويجدد العلاقات الاقتصادية، ويحد من تعقيدها، ويبعد عنها الإفراط فى التكاليف الناجمة عن كثافة المعاملات الورقية، ويدفع عجلة النمو الاقتصادى. أما فى علم الإدارة العامة فإن المفهوم يُعد مدخلا مهما للبحث فى دور المنظمات العامة– أى المؤسسات العامة المملوكة للدولة– فى بناء الثقة، والتضامن، والاعتماد المتبادل بين المواطنين، ولاسيما فى ضوء الدراسات العديدة التى أعادت التركيز على دور الدولة، بعد

عقود من سيطرة النظرة السلبية للدور الذى تلعبه الدولة، والسعى للاختزال منه لصالح منظمات المجتمع المدنى بدعوى أن جهاز الدولة أكثر ترهلا، وجمودا، وفسادا، وبيروقراطية.

وتتضمن الخاتمة أهم نتائج كل من الدراسة النظرية والميدانية، ثم مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

أولا: أهم النتائج

قاد تعدد زوايا النظر إلى المفهوم إلى ظاهرة مركبة. فمن ناحية أولى أدى إلى حالة من الانتشار واسع النطاق للمفهوم قد يكون من الصعب أن نجد مفهوما آخر ينافسه فيها من حيث وفرة المصادر الأكاديمية، وغزارة تناوله على المستوى الأكاديمي فى العلوم الاجتماعية. ومن ناحية ثانية على الرغم الكثافة فى تناول المفهوم، وكثرة استخدامه فى العلوم الاجتماعية يبدو المفهوم غير محدد فى بعض الأحيان، ينقصه الضبط المفهومى، ووضوح المعنى. حالة مركبة تقترن فيها وفرة الاستخدام بغياب التعريف الجامع المانع للمفهوم.

وعلى الرغم هذه الحالة المركبة هناك حد أدنى من الاتفاق بين الدارسين للمفهوم وهو وجود طبيعتين أساسيتين للمفهوم، إحداهما تتعلق بالتنظيم، والمؤسسية، والتشبيك، والهياكل والأبنية، والثانية تتصل بالقيم التى ينبغى أن تسود علاقات الأفراد المؤسسية وهى قيم الثقة، التضامن، التعاون، الاحترام المتبادل، الرضا، إلخ.

فيما يتعلق بالطبيعة الأولى للمفهوم، عادة ما ينصرف السؤال إلى نوعية المؤسسية التى تنتج قيم رأس المال الاجتماعى على نحو أفضل: هل هى أبنية أفقية أم أبنية رأسية؟ يعنى ذلك هل هى مؤسسات أفقية يتمتع فيها كل الأعضاء بمراكز متساوية مثل المنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية والعمالية وغيرها، نظرا لأن الأعضاء جميعا على قدم المساواة. أم هى مؤسسات رأسية يخضع فيه المستوى الإدارى الأدنى للمستوى الإدارى الأعلى، وتختلف مواقع الأعضاء فيها من حيث السلطة والاختصاصات مثل المؤسسات البيروقراطية؟. هناك من ذهب إلى القول بأن المؤسسات الأفقية وحدها هى التى تقوم بإنتاج رأس المال الاجتماعى دون اعتبار للمؤسسات الرأسية. وهناك من ذهب إلى أن كلا النوعين من المؤسسات تتضافر معا فى إنتاج رأس المال الاجتماعى، دون تفضيل لإحداها على الأخرى.

وفيما يتعلق بالطبيعة الثانية للمفهوم، أى الجانب القيمى، فإن هناك ما يشبه الاتفاق بين الدارسين على أن رأس المال الاجتماعى يعنى عددا من القيم مثل الثقة، والتضامن، والتعاون، والرضا، وأن هذه القيم وغيرها ينبغى تطوير مؤشرات لقياسها.

أدى اختلاف النظر إلى رأس المال الاجتماعى، إلى تعدد مداخل النظر إليه، والتى يمكن إجمالها فى اتجاهين أساسيين:

يشمل الاتجاه الأول مداخل تقوم على محورية دور المجتمع فى توليد رأس المال الاجتماعى، وضع لبناته الأولى "إليكس دى توكفيل"، وسار على الدرب علماء اجتماع مهمون مثل "بيير بورديو"، و"جيمس كولمن"، و"روبرت بوتنام"، و"فرنسيس فوكوياما"، وعلى الرغم من الاختلافات بينهم، فإنهم يتفقون على أن عضوية الأشخاص فى روابط، وتكوينات غير حكومية تولد رأس المال الاجتماعى. وقد أجريت العديد من الدراسات الميدانية التى ساعدت على شيوع هذا الاعتقاد. هذه النظرة ذات طبيعة استبعادية، وأدت إلى النظر إلى الدولة على أنها مصدر سلبى فى إنتاج رأس المال الاجتماعى. نتيجة لذلك تعرضت لمراجعات كثيرة نظرا لأن الدولة ثبت أنها مصدر رئيسيًا لرأس المال الاجتماعى من ناحية، وظهرت إشكاليات كثيرة تتعلق بإنتاج المصادر غير الحكومية لرأس المال الاجتماعى من ناحية أخرى. فقد لوحظ فى أحيان كثيرة أن المنظمات التطوعية قد تستخدم لأغراض سياسية غير ديمقراطية على النحو الذى فعله النظام النازى فى ألمانيا، أو التضامن من أجل الجريمة كما هو الحال فى التكوينات الانفصالية، أو الاحتراب الدينى أو المذهبى كما هو الحال فى التكوينات المذهبية أو الدينية، أو توظف لتحقيق مزايا لأعضائها على حساب بقية أعضاء المجتمع. من هنا فإن وجود منظمات تطوعية "جيدة" ومنظمات تطوعية "سيئة" ألقى كثيرا من الالتباس على المقتربات التى تتمحور حول المجتمع فى إنتاج رأس المال الاجتماعى.

الاتجاه الثانى، يقوم على محورية دور المؤسسة العامة، ويذهب إلى أن رأس المال الاجتماعى يتولد، وينمو، ويزدهر فى حالة وجود مؤسسات سياسية وبيروقراطية تستطيع توليد الثقة العامة فى المجتمع، ما يساعد المنظمات المدنية على دورها فى تنمية رأس المال الاجتماعى بين أعضائها وهناك دراسات عديدة سعت إلى إيجاد علاقة ما بين الثقة فى المؤسسات السياسية وبين الثقة العامة فى المجتمع، بخاصة تلك التى ذهبت إلى أن الثقة العامة فى المجتمع تجعل الأفراد يطورون اتجاهات متفائلة، رحبة، تقوم على الثقة المتبادلة فى علاقاتهم بالآخرين.

وفى سياق التفاعل بين الاتجاهين، المجتمعى والمؤسسى الحكومى، نجد عددا محدودا من الدراسات، التى لم تستطع أن توجد علاقات مباشرة بين الطرفين، ولاسيما فى ضوء وجود طرف ثالث، هو التكوينات التقليدية مثل الأسرة، العائلة، المجتمع الدينى، التى عادة ما تكون مساحة ثالثة أساسية من التفاعل فى إنتاج رأس المال الاجتماعى، بخاصة فى حالة شيوع الفساد فى مؤسسات الدولة من ناحية، وضعف وترهل وفساد منظمات المجتمع المدنى من ناحية أخرى.

فتح المنظور الكلى الشامل للمفهوم الباب أمام النظر إلى عملية إنتاج رأس المال الاجتماعى بوصفها تعبيرا عن تفاعل بين مصادر متعددة، مصادر غير حكومية مثل الجمعيات الأهلية، ومصادر حكومية مثل المؤسسات العامة، ومصادر أولية مثل الأسرة، العائلة، الجماعة الدينية، إلخ. فقد تجاوزت النظرة الكلية للمفهوم تلك المعالجة القاصرة التى ظلت ترى أن إنتاج رأس المال الاجتماعى عمل "غير حكومى"، لا تسهم فيه منظمات حكومية، بل على العكس هناك من ذهب إلى أن الحكومة تعوق عملية إنتاج رأس المال الاجتماعى. لم يعد هناك كثير من الباحثين يستطيعون الدفاع عن هذه الوجهة من النظر بخاصة بعد اكتشاف أن دور الدولة لا يزال قويا ومؤثرا فى إرساء بنية الحكم الرشيد على المستوى المجتمعى من حكم القانون، والمساءلة، والشفافية، والخدمة العامة الجيدة، والمساواة بين الأفراد بصرف النظر عن الاختلاف فى اللون أو الدين أو الجنس أو العرق، أو النوع. هذه العوامل جميعا تسهم دون شك فى رفع مستوى الثقة العامة، والشعور بالمساواة، والاحترام المتبادل.

وقد انطلق الباحث –فى أطروحته– من النظرة الكلية الشاملة لرأس المال الاجتماعى، باعتباره تعبيرا عن "مجموعة من القيم التى تتولد لدى الأفراد نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لعضويتهم فى روابط اجتماعية، وتكوينات مؤسسية حكومية وغير حكومية، تقليدية وحديثة، على نحو يساعدهم على تحقيق الأهداف المشتركة، ومواجهة التحديات المشتركة على نحو سلمى، وفى سياق من التفاعل البناء".

فمن ناحية أولى فإن مفهوم رأس المال الاجتماعى نتاج تفاعل المصادر الحكومية، وغير الحكومية، والروابط التقليدية.

ومن ناحية ثانية، فإن المفهوم ينطوى على جانبين أحدهما مؤسسى والآخر قيمى، وهذه القيم هى بمثابة "الصمغ" الذى يجمع الأفراد فى كيان مؤسسى واحد، وذلك بهدف تحقيق أهداف مشتركة، ومواجهة تحديات مشتركة.

وهكذا فإن مفهوم رأس المال الاجتماعى، من ناحية ثالثة، ليس تعبيرا فقط عن رابطة مؤسسية، وقيم تجمع الأعضاء بها، ولكن يرتبط بطبيعة غائية هى تحقيق أهداف، ومواجهة تحديات مشتركة بصورة سلمية، وفى سياق من التفاعل البناء. وفى هذا السياق ليس كل تضامن بين أفراد فى سياق مؤسسى إيجابيا، بل قد يكون مظلما، يدفع إلى الكراهية، ورفض الآخر، واللجوء إلى العنف والعدوان. فقد رصد الدارسون أن التكوينات العصابية مثل المافيا يوجد بين أعضائها تضامن، وكذلك الجماعات الدينية والمذهبية والعرقية التى تلجأ إلى العنف فى التعامل مع المختلفين معها فى المعتقد أو العرق فإن مشاعر التضامن بينها قد تفوق مثيلاتها فى أى تنظيم آخر نظرا لحجم الولاء والتضحيات المطلوبة من أعضائها.

ومن ناحية رابعة فقد شملت الدراسة عدداً من التطبيقات فى دول عديدة تثبت أن بالإمكان التكامل بين المصادر المتنوعة لإنتاج رأس المال الاجتماعى، المصادر غير الحكومية والمصادر الحكومية على نحو يتحقق من خلال دولة قوية ومجتمع مدنى قوى. وتعنى الدولة القوية هى الدولة التى تباشر التغلغل القانونى فى ثنايا المجتمع، وتستطيع أن تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع فى إطار من المساواة واحترام القانون. أما المجتمع القوى فهو المجتمع الذى يحوى العديد من المؤسسات الأهلية التى توفر شبكة أمان اجتماعى لأعضائها، ويسوده قيم التضامن والتماسك والتسامح بين المختلفين فى الرأى، أو المعتقد أو الموقف الفكرى.

وقد خلص الباحثون إلى أن هناك نمطين من رأس المال الاجتماعى، أحدهما "جامع" أى يربط الأفراد المتماثلين، وأحداهما عابر أى جمع الأفراد المتباينين، والمجتمع فى حاجة إلى كليهما معا.

إذا كان النمط الأول من رأس المال الاجتماعى، أى "الجامع" يوفر للمجتمعات الانسجام، والتجانس، فإن النمط الثانى، أى رأس المال الاجتماعى "العابر"، يوفر لها "التنوع الاجتماعى"، و"التعددية الثقافية"، و"الاندماج" على أساس الاحترام المتبادل. بعبارة أخرى فإن النمط الأول يوفر روابط متماسكة توفر لأعضائها الحماية والشعور بالهوية المشتركة، أما النمط الثانى فهو ينطوى على روابط أقل تماسكا، لكنها توفر لأعضائها إمكانية تبادل المعلومات، والفرص الاجتماعية.

وقد أنصب الفصلان الأول والثانى من هذه الأطروحة على تحديد مفهوم رأس المال الاجتماعى، وتبيان ترحاله بين العلوم الاجتماعية، وتعدد منظورات البحث فيه مع التركيز

على المنظور التكاملى، الذى يجعل الدولة طرفا أساسيا فى إنتاج رأس المال الاجتماعى، وهو ما مهد السبيل أمام الفصل الثالث من الرسالة الذى انصب بصورة أساسية على قياس رأس المال الاجتماعى فى ضوء هذه النظرة الكلية الشاملة.

تظهر أشكاليات كثيرة إزاء قياس رأس المال الاجتماعى، بعضها يتعلق بعدم وضوح المفهوم، وتطور أدوات قياس عديدة للمفهوم فى العلوم الاجتماعية، ووجود حالة من التباين فى مخرجات الدراسات الميدانية. وفى مقابل ذلك تبدو هناك أسباب عديدة مهمة تتطلب المضى قدما فى تطوير مؤشرات لقياس رأس المال الاجتماعى أهمها الحاجة إلى الإفادة من المفهوم كأداة تحليلية فى تعميق القيم الأساسية فى المجتمع، والاستعانة به فى الوقوف على مستوى "الجودة" فى الخدمات المقدمة ما يسهم فى تطوير نوعية الحياة للأفراد، هذا فضلا عن المساهمة فى التخلص من حالة الارتياب البحثى التى تلاحق المفهوم نتيجة عدم وجود مؤشرات أساسية لقياسه.

وكما سبق القول فإن لمفهوم رأس المال الاجتماعى طبيعتين إحداهما مؤسسية، والأخرى قيمية. وبالتالى فإن أى محاولة لقياس المفهوم ينبغى أن تراعى الجانبين، على الرغم من أن هناك محاولات عديدة بذلت لقياس جانب دون الأخر، أو حتى التعمق فى نوعية مؤسسات بعينيها، أو قيم محددة عند قياس المفهوم.

وأيا كان المنحى الذى يمكن اتخاذه فى قياس رأس المال الاجتماعى، فإن هناك جملة من الضوابط يتعين توفرها:

١- الاهتمام بالتباين الثقافى فى المجتمعات، مع الأخذ فى الاعتبار ألا يأتى ذلك على حساب اتساق الإطار المفهومى المستخدم.

٢- تحقيق التلازم بين جناحى رأس المال الاجتماعى، المؤسسى والقيمى، بحيث يمكن أن نتبين مستوى رأس المال الاجتماعى بوصفه تعبيرا عن سلوك جماعى مُمأسس يفرز قيما.

٣- الاستناد إلى الأنشطة التى يقوم بها الأفراد بأنفسهم على الصعيد المجتمعى بوصفها تعبيرا عن عمل جماعى طوعى يقومون به بعيدا عن الحشد، والتعبئة التى تأخذ فى أحيان كثيرة شكل القسر الظاهر أو المستبطن فى العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية.

٤- الجمع بين الأساليب الكمية والكيفية فى قياس رأس المال الاجتماعى.

وانطلاقا من ذلك طور الباحث أداة لقياس رأس المال الاجتماعي تقوم على تحديد المصادر المتنوعة لإنتاج رأس المال الاجتماعي، ثم تحديد إسهام الجمعيات الأهلية فى إنتاج رأس المال الاجتماعى عامة، ومن خلال المقارنة بين نوعين من الجمعيات الأهلية هى الجمعيات المتباينة والجمعيات المتماثلة. ويقصد بالجمعيات المتباينة تلك التى تضم أعضاء لا يتفقون فى الخلفية المرجعية، لكنهم يجمعون على أهداف عريضة مشتركة مثل جمعيات تنمية المجتمع. أما الجمعيات المتماثلة فهى تلك التى تضم أعضاء يتفقون فى الخلفية العلمية، وربما المواقع الوظيفية، ما يجعل لديهم وعيا مشتركا بوجود ما يشبه الهوية المهنية، ومثال ذلك الجمعيات العلمية. ومبعث المقارنة بين النمطين من الجمعيات هو وجود اتجاه يذهب إلى أن الجمعيات المتماثلة أكثر إنتاجا لرأس المال الاجتماعى من الجمعيات المتباينة، وهو أمر يحتاج بحثه، ليس فقط لأنه يرتبط بالجمعيات الأهلية، ولكنه يرتبط بشكل أساسى بما سبق تناوله من حديث حول رأس المال الجامع ورأس المال العابر، وحاجة المجتمعات إلى كلا النوعين من رأس المال الاجتماعى تحقيقا لقيمتين أساسيتين هما قيمة التماسك، وقيمة التنوع.

وقد طور الباحث صحيفة استبيان تقوم على قياس ثلاثة قيم أساسية هى قيم الثقة، التضامن، والرضا، من خلال عينة تضم مائة وخمسين عضوا بجمعيات تنمية المجتمع، والجمعيات العلمية، وتعتمد على أمرين أساسيين هما: معرفة مدى إسهام المصادر المتنوعة لإنتاج رأس المال الاجتماعى فى تكوين رأس المال الاجتماعى وهى الجمعيات الأهلية، المؤسسات الحكومية، الروابط التقليدية، وتحديدا الأسرة، العائلة، المجتمع الدينى بالنسبة لأعضاء الجمعيات الأهلية المبحوثين. ومعرفة إلى أى حد يوجد اختلاف فى إنتاج رأس المال الاجتماعى ما بين جمعيات تنمية المجتمع، باعتبارها نموذجا للجمعيات المتباينة، والجمعيات العلمية باعتبارها نموذجا للجمعيات المتماثلة.

ومن خلال المقاييس الإحصائية المستخدمة أمكن قياس إسهام كل مصدر من مصادر رأس المال الاجتماعى فى إنتاج القيم الثلاثة: الثقة، التضامن، الرضا من ناحية، وتكوين مؤشر عام لقياس رأس المال الاجتماعى من ناحية أخرى.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج الأساسية: أولها أن المؤسسات التقليدية تشكل مصدراً رئيساً فى إنتاج قيم رأس المال الاجتماعى (الثقة، التضامن، الرضا)، حيث جاءت الأسرة فى المرتبة الأولى، يليها الأقارب، ثم المجتمع الدينى. ثانيها: أن الجمعيات الأهلية، على الرغم من بعض مظاهر الاختلاف المحدودة بين جمعيات تنمية المجتمع، والجمعيات

العلمية تحتل تقديرا متوسطا فى إنتاج رأس المال الاجتماعى، وتحتل مكانة تالية للمؤسسات التقليدية. وثالثها: شكلت المؤسسات الحكومية مصدرا سلبيا فى تكوين قيم رأس المال الاجتماعى (الثقة، التضامن، الرضا) لدى أعضاء الجمعيات الأهلية محل الدراسة، جمعيات تنمية المجتمع والعلمية على السواء. هناك عوامل كثيرة لتفسير ذلك بعضها يعود إلى المشكلات المعتاد بحثها فى الجهاز الإدارى مثل الروتين، والبيروقراطية، وضعف الحساسية لمطالب المواطن، وعدم إشراك المواطن فى تقييم الخدمات العامة المقدمة له، وغياب النظرة إلى المواطن بوصفه مواطنا له حقوق وعليه واجبات، والتركيز المفرط على الكم فى الخدمات المقدمة دون إيلاء أهمية إلى البعد الكيفى فى الخدمات المقدمة، إلخ. ورابعها. فى سياق المقارنة بين الجمعيات المتباينة (جمعيات تنمية المجتمع)، والجمعيات المتماثلة (الجمعيات العلمية) كشفت الدراسة أن الأولى أوفر حظا فى إنتاج رأس المال الاجتماعى من الثانية، وإن كان الاختلاف بينهما محدودا.

ثانيا: التوصيات والاقتراحات

تخلص الرسالة إلى عدد من التوصيات والاقتراحات على النحو التالى:

أولا: هناك "فائض" فى رأس المال الجامع مقارنة برأس المال العابر، وهو الاختلاف الذى يجسد التباين بين "التضامن، الهوية المشتركة، الالتزام الاجتماعى" من ناحية، وبين "التنوع، إتاحة الفرص المتنوعة" من ناحية أخرى. الظاهر من نتائج الدراسة أن الدور المتنامى للأسرة، الأقارب، الجماعة الدينية فى تكوين رأس المال الاجتماعى، وتراجع الدور الذى تلعبه الجمعيات الأهلية– عامة، وسلبية الدور الذى تلعبه المؤسسات الحكومية يثبت أن رأس المال "الجامع" أعلى من رأس المال "العابر"، ولعل هذا يفسر شيوع التمسك بالهويات التقليدية فى المجتمع المصرى، سواء كانت عائلية، أو دينية، والإنكفاء عليها، وهناك حالات من المواجهة مع الآخرين المختلفين انطلاقا من الشعور بالتميز فى الهوية، وعليه فإن المجتمع المصرى يحتاج إلى تكثيف رأس المال "العابر" فى صورة إنشاء روابط بين الأفراد تقوم على التنوع، وتضم أفرادا من سياقات ثقافية ووظيفية مختلفة ما يساعد على تعميق التعارف فى المجتمع، ويسمح بتداول أكبر للفرص، ويحول دون التقوقع على أساس روابط وعصبيات ما قبل الدولة الحديثة.

ثانيا. هناك حالة من الاختلال فى التوازن بين مؤسسات الدولة والمجتمع فى إنتاج رأس المال الاجتماعى لصالح الثانية. إذ فى الوقت الذى يظهر فيه الدور المكثف للأسرة والأقارب والمجتمع الدينى ثم فى مرتبة متوسطة الجمعيات الأهلية فى تشكيل رأس المال

الاجتماعى يتراجع فيه بشدة دور المؤسسات الحكومية، أى أن المجتمع يتفوق على المؤسسات الحكومية فى عملية تكوين رأس المال الاجتماعى. وإذا كان للحكومة أن تلعب دورا فى إثراء رأس المال الاجتماعى فلن يتسنى ذلك إلا بالأخذ بمبادئ الحكم الرشيد: الشفافية، المساءلة، حكم القانون، المشاركة، الديمقراطية، إصلاح الجهاز الإدارى، إلخ. ومن الضرورى أن تضع المؤسسات العامة على عاتقها مسئولية إثراء رأس المال الاجتماعى، أى خلق حالة من الثقة العامة. المشاهد حاليا أن مؤسسات الدولة فى حالة عجز مزدوج، فهى من ناحية لا تستطيع تلبية احتياجات المواطنين، بالكم والكيف المطلوبين، ومن ناحية أخرى تعمل على التغلغل الأمنى فى شئون المجتمع، فى بعض الأحيان على نحو غير قانونى، ما يضعف من قدرة المجتمع ذاته على تكوين رأس المال الاجتماعى.

وإذا نظرنا إلى النتيجتين معا يمكن القول بأن التماثل والانكفاء على الهويات الفرعية، وضعف مؤسسات الدولة يمثل جملة من الملامح الأساسية التى تكشف عن أن الارتباط بالمتماثلين مثل الانتماء الأسرى والعائلى والمعتقد الدينى يمثل المصادر الأساسية فى تكوين رأس المال الاجتماعى، تأتى بعدها الجمعيات الأهلية، تليها المؤسسات الحكومية بقيم سالبة. ومن الطبيعى حين تتراجع الدولة عن الوفاء بالخدمات الأساسية للمواطنين، بالكم والكيف المطلوبين يأتى دور مؤسسات المجتمع التى تقوم بملء الفراغ، وقد استطاعت المؤسسات التقليدية، نظرا لحداثة الاهتمام بالمجتمع المدنى بشكل عام، أن تملأ الفراغ، وتسد احتياجات المواطنين. هذه المؤسسات بحكم التعريف استبعادية، تقوم على الولاء الأضيق، فى حين أن الدولة استيعابية، تقوم على الولاء الأرحب. هكذا حين يدب الضعف فى مؤسسات الدولة تختفى التعددية بوصفها محركا أساسيا لرأس المال الاجتماعى.

بالطبع لهذه الحالة من إنتاج رأس المال الاجتماعى نتائج وتداعيات على مستوى الهندسة السياسية والإدارية للمجتمع المصرى.

فمن ناحية أولى فإن هناك مؤسسات تقليدية راسخة تشكل مصدرا رئيسا لرأس المال الاجتماعى فى المجتمع هى الأسرة، والعائلة، والجماعة الدينية. هذه هى خطوط التماس الأساسية التى يلتقى عندها الأشخاص متماثلو الهوية، والانتماء فى مواجهة المختلفين معهم. وبالتالى فإن التضامن العلمى، أى التوافق فى الخلفية العلمية، والخبرة العملية لا يشكل فى ذاته محورا للتمايز فى مجتمع تتراجع فيه سمات المجتمع الحديث. الطبيعى فى المجتمع الحديث أن يكون التضامن على أساس "الاتفاق الإيديولوجى"، "الرأى السياسى"،

"الوضع الطبقى"، "الانتماء لمهنة أو جماعة علمية"، هذه ليست الحالة فى مجتمعنا التى يكون فيها التضامن أسرى، قبلى، عائلى، عشائرى، دينى، وكفى.

ثانيا: فإن دور الجمعيات الأهلية بشكل عام فى مرتبة متوسطة فى تكوين رأس المال الاجتماعى مقارنة بالمؤسسات التقليدية، وهو ما يعنى أنه فى إطار العمل الأهلى هناك إرهاصات يمكن البناء عليها فى تكوين "هوية مدنية" للأفراد، من خلال محاولة اجتذابهم إلى الانضمام إلى منظمات تقوم على التنوع فى العضوية، ما يمثل فى ذاته محاولة للتخفيف من حدة الاستقطاب الحادث فى المجتمع الذى ينتظم حول ولاءات ضيقة: أسرية، عائلية، ودينية.

النتائج التى تمخضت عنها هذه الدراسة تفتح باب النقاش عن ظاهرة تتعرض إلى نقد فى المجتمع المصرى وهى الارتباط المتزايد للفرد بالكيانات التقليدية سواء كانت الأسرة، القبيلة، العشيرة، الجماعة الدينية. وقد لا يجد كثير من الدارسين غضاضة فى ذلك، بل قد يعتبرونه دلالة على تماسك، وأصالة المجتمع المصرى. ولكن الإشكالية الكبرى، فيما نبه إليه دارسون مثل "روبرت بوتنام"، من حالة رأس المال الاجتماعى المظلم، حين تصبح هذه الكيانات التقليدية محط "الولاء الأسمى" للأفراد، وتحل محل علاقات "التضامن المدنى" التى ينبغى أن تسود المنظمات غير الحكومية، وتسمو على رابطة "المواطنة" التى يتعين أن تحكم علاقة الدولة برعاياها. هذه هى إحدى الإشكاليات الكبرى التى يعانى منها المجتمع المصرى. فقط أصبح الانكفاء على الكيانات التقليدية سمة أساسية فيه، ومحركا للعنف، والمحسوبية، وإهدار قيم الكفاءة، والتنافس الحر.

هناك أسباب عديدة تفسر هذه الظاهرة، وقد تناولها كثير من الباحثين، مثل تراجع دور الدولة، وضعف القانون، وبطء التقاضى، وضعف مؤسسات العدالة، وغياب الكفاءة فى العمل الإدارى، وشعور الأفراد بأن الدولة لم تعد توفر لهم شبكة أمان اجتماعى ما يدفعهم للبحث عن روابط تقليدية يشعرون فى كنفها بالأمان، والشعور بالتضامن فى أوقات الأزمات.

أما على الصعيد الأهلى فإن الجمعيات الأهلية لا تزال، على الرغم من كثرة عددها، ضعيفة، تنقصها المؤسسية فى أحيان كثيرة. وهناك حالة من التفاوت الشديد بينها نظرا لاختلاف حظوظها من الموارد، ما بين جمعيات أهلية تقليدية، محدودة، تعانى من ضعف الموارد، وأخرى دفاعية، حقوقية أو نسوية أو بيئية، تتمتع بموارد كثيرة نتيجة انفتاحها على التمويل الأجنبى.

وهكذا نقع فى حالة من التحديث الشكلى للمؤسسات على الجانبين الحكومى وغير الحكومى. على الجانب الحكومى تهتم الحكومة بالحداثة البيروقراطية الشكلية للمؤسسات التى تتعامل مع المنح الخارجية، والموارد الريعية فى حين تظل الجهات الحكومية التى تقدم الخدمات للمواطنين أقل حداثة حتى وإن اعتراها بعض التطوير الشكلى. ينسحب ذلك ليس فقط على كم الخدمة المقدم للمواطنين، ولكن الكيف أو النوعية أيضا. وعلى الجانب غير الحكومى هناك الجمعيات الأهلية- وهى الأقل عددا والأعلى صوتا- التى تهتم بالتحديث الشكلى، فقط لجذب التمويل الخارجى.

المواطن لا يرى فى هذه أو تلك شبكات أمان اجتماعى، أو تمكين حقيقى له، فضلا عن مساحة الشك والارتياب التى عادة ما تلازمه عند تعامله مع هذه الهيئات والمؤسسات. وبالتالى فإن قطاعا عريضا من المواطنين لجأ إلى الروابط التقليدية، واعتبرها مصدرا أساسيا لرأس المال الاجتماعى مثل قيم التضامن، والتماسك، والآمان، والاحترام المتبادل، والرضا.

هنا يصبح التساؤل الرئيسى هو كيف يمكن أن نرفع من مستوى إسهام المصدرين الآخرين فى تكوين رأس المال الاجتماعى: المؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، وأعنى بذلك الجمعيات الأهلية، مع التركيز على الأخيرة على وجه التحديد، نظرا لأنها محور الاهتمام فى هذه الأطروحة.

يمكن القول إجمالا أنه على الصعيد الحكومى، وهو ليس موضوع هذه الأطروحة، قد يكون من الضرورى البحث فى تطوير الأجهزة الإدارية، قد تكون أكثر استجابة لحاجات المواطن، وأقل ترهلا من حيث أداء الوظائف المكلفة بها، وأوفر شفافية فى أدائها لأعمالها، وأكثر مساءلة فى علاقتها بالمواطنين. هناك مداخل كثيرة لتحقيق ذلك تشكل مباحث أساسية فى علم الإدارة العامة، مثل الثقافة الإدارية، إعادة التنظيم، الكفاءة والإدارية، إلخ.

أما فيما يتعلق بالجمعيات الأهلية، محور اهتمام هذه الأطروحة، فإنه يمكن القول بأن هناك أشتراطات أساسية يتعين تلبيتها حتى نرفع من مستوى الجمعيات الأهلية فى إنتاج، وإثراء رأس المال الاجتماعى. وهنا قد يكون مناسبا التأكيد على مسألة مهمة هى أن إنتاج رأس المال الاجتماعى ليس عملية تنافسية، ولكنها تكاملية. هذه هى النظرة العامة التى انطلقت منها هذه الأطروحة. ومن ثم فإن السعى لتقوية دور الجمعيات الأهلية فى إنتاج رأس المال الاجتماعى لا يعنى خصما، ولا ينبغى أن يكون خصما، من الدور الذى تلعبه

المصادر الأخرى التقليدية، والحكومية، بل على العكس هو دور مكمل لهما، تصحيحا لحالة من الاختلال القائمة أن تصبح المؤسسات التقليدية صاحبة اليد الطولى فى إنتاج رأس المال الاجتماعى، وبالتالى تستحوذ على ولاء الأفراد، وتحرمهم من التنوع فى إطار المؤسسات المدنية، وتؤثر على ولائهم العام للدولة.

وبالتالى فإن إذكاء دور الجمعيات الأهلية فى إنتاج رأس المال الاجتماعى، وكذلك أية جهود تبذل لتعميق دور المؤسسات الحكومية فى إنتاج رأس المال الاجتماعى تعد أساسية لتحقيق التوازن فى منسوب رأس المال الاجتماعى لدى الأفراد فى المجتمع ما بين رأس مال اجتماعى "جامع"، يقدم التماسك على التنوع، ورأس مال اجتماعى "عابر" يفضل التنوع على التماسك، التوازن بين القيمتين ضرورة أساسية للإبقاء على فعالية الوظائف الأساسية السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية فى المجتمع.

تأسيسا على ذلك يمكن رصد عدد من المقترحات الأساسية لتفعيل إسهام الجمعيات الأهلية فى إنتاج وإثراء رأس المال الاجتماعى تتعلق بالأبعاد المختلفة لهذه الجمعيات على النحو التالى:

أولا: الرؤية والرسالة

١- مخاطبة الاحتياجات المباشرة للمجتمع المحلى بحيث تصبح مؤسسات أهلية نابعة من قلب هذا المجتمع، ترعى مصالحه وشئونه، وتخدم أولوياته الحقيقية، وتقدم الخدمات المباشرة لأعضائه ما يفتح أمامهم باب الفرص الاجتماعية، سواء فى تطوير نوعية الحياة على المستوى الشخصى أو على مستوى المجتمع المحلى. فى حالات كثيرة قد تكون أولويات العمل مفروضة، أو تعبر عن اهتمامات شرائح ضيقة فى المجتمع دون سواها مثل برامج بعض الجمعيات النسوية، التى تتسم بطابع نخبوى، ولا تتقاطع مع مطالب القاعدة العريضة من الأعضاء أو حتى اهتمامات المجتمع بشكل مباشر.

٢- المصداقية الاجتماعية، وتعنى أن الجمعية الأهلية بحاجة مستمرة لكسب تأييد المجتمع المحلى، وأن تمتعها بالمصداقية يُعد شرطاً ضرورياً لاستمرار دورها، وقدرتها على إنتاج وإثراء رأس المال الاجتماعى.

ويفرق الباحثون بين نوعين من المصداقية: هناك مصداقية تكتسبها المنظمة من وضعها القانونى أو الرسمى مثل المؤسسات الحكومية، وهناك منظمات تكتسب مصداقيتها من خلال تفاعلها مع المجتمع وهى المنظمات غير الحكومية. الأولى ذات طبيعة إلزامية يلجأ إليها المواطن بحكم احتياجه إليها، وعدم وجود مصادر أخرى تقدم له نفس الخدمة، أما

الثانية فهى ذات طبيعة اختيارية، يلجأ إليها المواطن بحثا عن خدمة مادية، شعور بالآمان، خدمة قضية عامة، التعبير عن مشاعر من التضامن المهنى، إلخ. وبالتالى لا تنال الجمعية الأهلية المصداقية الاجتماعية تلقائياً بحكم نشأتها وفقا للقانون، لأن من يمنحها هذه المصداقية- أو ما يمكن أن نطلق عليه الشرعية الاجتماعية- هم الأفراد أنفسهم الذين يشكلون القاعدة الشعبية الخاصة بها. فى هذا الصدد فإن هناك العديد من المنظمات التى تتمتع بدعم حكومى، وتترأس مجالس إداراتها رموز سياسية نافذة، ورغم ذلك لا تشكل جزءا من "الوعى المدنى" للمواطن العادى، وليست مصدرا لرأس المال الاجتماعى بالنسبة لأعضائها.

٣- فكر الاستدامة، من حيث التواصل مع مشروعات مستمرة، يشعر الأفراد بأنها تشكل بالنسبة لهم مصدرا للخير العام، وعلاقات ممتدة بالنسبة له. الإشكالية الحقيقية بالنسبة للعديد من الجمعيات الأهلية هى غياب الاستدامة، التى توجد فى العلاقات الأسرية والعائلية والدينية، ما يجعل العلاقة بين العضو والجمعية الأهلية ذات طبيعة موسمية. من هنا فإن البحث دائما فى استدامة المبادرات، واستدامة تواصل الأعضاء مع الجمعيات الأهلية يشكل ضرورة أساسية لإنتاج قيم رأس المال الاجتماعى.

٤- تعبئة الموارد على نحو مجتمعى يصبح الأعضاء أصحاب مصلحة، وليسوا متلقين سلبيين، هذا الفكر يحتاج إلى تصورات استراتيجية، المشكلة ليست فى نقص الموارد، ولكن فى إنشاء مؤسسات أهلية ذات مصداقية ما يمكنها من تعبئة موارد المجتمع بهدف خدمة قضايا عامة، تشعر أعضاءها بأنها تمس واقعهم، وكيانهم.

ثانيا: الهيكل التنظيمى

١- بساطة الهياكل الإدارية وارتباطها المباشر باحتياجات الواقع، هذا يجعل النشاط أهليًا، أى نابعًا من الأهل، الأعضاء، يعبر عن واقعهم، ويجعلهم أكثر قربا من المجتمع المحلى. إذا نظرنا إلى المؤسسات التقليدية التى خلصت الدراسة إلى أن دورها أساسى فى إنتاج رأس المال الاجتماعى سنجد أن لها هياكل اجتماعية بسيطة، غير معقدة، تسمح بالتفاعل الاجتماعى، والإنسانى داخلها. تحتاج الجمعيات الأهلية أيضا إلى مثل هذه الحالة. مراجعة الهياكل الإدارية تكاد تكون ضرورة أساسية بالنسبة للعمل الأهلى حتى يكون أكثر قربا من المجتمع، ملبيا احتياجاته الأساسية.

٢- تداول الموقع، تفعيل آليات المشاركة، آخذا فى الاعتبار أن المشاركة هى قرار أفراد المجتمع متى شعروا بأهمية المشاركة. هناك حالات تبدو فيها معدلات المشاركة منخفضة

فى المجال العام مثل الانتخابات العامة، وحالات أخرى تبدو فيها معدلات المشاركة عالية كما هو الحال فى انتخابات الأندية الرياضية، نظرا لشعور العضو بالانتماء، والتواصل مع هذا النادى الرياضى، الذى قد يشكل بالنسبة له مصدرا أساسيا لقيم رأس المال الاجتماعى. يتطلب ذلك من الجمعيات الأهلية تطوير هياكل المشاركة بداخلها، ليس فقط من خلال الهياكل الرسمية مثل مجلس الإدارة، ولكن من خلال المشروعات التنموية، والمبادرات التى تتخذها، وتكوين مساحة تفاعل لأصحاب المصلحة، والأعضاء، والمساهمين فى المجتمع المحلى فى المشاركة بالرأى، والجهد، والعمل المشترك. تؤدى المشاركة الأفضل فى الجمعيات الأهلية إلى رفع مستوى النزاهة العامة، ويعمق من تواصل الأعضاء فى الكيان الذى يرتبطون بعضويته، ويعمق من أحساسهم بالمسئولية، والرغبة فى الخدمة العامة.

٣- الأسلوب التشاركى فى الإدارة: هناك أساليب عدة فى الإدارة. أفضل هذه الأساليب هو الأسلوب التشاركى...ومن أبرز سماته: صناعة القرار وفق حوار داخلى ليس فقط بين الأعضاء والإدارة، ولكن أيضا مع جمهور المستفيدين، من الطبيعى أن كثرة الاجتماعات الإدارية داخل الجمعية يُعد دلالة على وجود بيئة قائمة على المشاركة فى العمل إلا أن ذلك ليس كافيا فى حد ذاته لأن من المهم معرفة أسلوب الإدارة المتبع وهو ما يظهر فى رضاء العاملين والمستفيدين وشعورهم بتطوير قدراتهم ووجود حالة ديناميكية وتفاعل فى مجال العمل.

ثالثا: الثقافة الإدارية

١- الثقافة المدنية، المدخل الثقافى يُعد أداة مهمة لتطوير العمل المؤسسى فى الجمعيات الأهلية. ويعنى ذلك أن تصبح هذه المؤسسات أبنية اجتماعية·لإنتاج ثقافة رأس المال الاجتماعى بما يعنيه من شيوع قيم الثقة، والاحترام المتبادل، والعمل المشترك، والتضامن، والتفكير الجماعى،إالخ. من هنا لا معنى لمؤسسات أهلية مدنية دون فعل مدنى، ويصعب تصور أن تقوم مؤسسات مدنية بإنتاج رأس المال الاجتماعى فى ظل ثقافة تنظيمية تسلطية. فى حالات كثيرة تشير التجربة إلى أن هناك جمعيات أهلية تنشأ وتدار على أسس استبدادية واستبعادية. يكفى أن نتأمل أنماط الصراعات، ونوعية الخطابات، وأساليب إدارة المشكلات التى تنشب فى الجمعيات الأهلية خاصة، ومنظمات المجتمع المدنى عامة من النقابات، والأحزاب، والأندية لنرى إلى أى حد أصبحت هذه التكوينات المدنية تفرز ممارسات، وتنتج ثقافة رأس المال الاجتماعى.

٢- تطبيق مبادئ الحكم الرشيد فى إدارة العمل بالجمعية الأهلية، وهو ليس فقط ضرورة لضمان وجود هيكل إدارى تشاركى وفعال، ولكن أيضا لإنتاج ثقافة إدارية مختلفة داخل الجمعية الأهلية، ولهذا السبب أدرجنا هذا الجزء ضمن المتغيرات الثقافية وليس الهياكل الإدارية. إذ تقدم الجمعية الأهلية لكل من الأعضاء والمتطوعين ثقافة جديدة تسهم فى تطوير قدراتهم ومهاراتهم وتساعدهم على تطوير مجتمعهم على نطاق أوسع. يُعد ذلك نوعا من الثقافة التنظيمية تتسم بها التكوينات غير الحكومية، وتجعلها تتميز بها عن بقية الأشكال المؤسسية الأخرى. ومن أبرز مكونات ثقافة الحكم الرشيد فى أى جمعية أهلية:

أ- المساءلة: تعنى تقديم كشف حساب عن تصرف ما. وتشمل جانبين الأول معرفى، ويعنى التعرف على سير العمل، والآخر تقييمى ويعنى تقرير الثواب أو العقاب. يمكن تفعيل مفهوم المساءلة من خلال تقسيم أى نشاط أو برنامج إلى ثلاثة مراحل: اقتراح المشروع - تنفيذ المشروع - تقييم المشروع. وفى إطار السعى لتحقيق المساءلة خلال مختلف مراحل المشروع يتم التأكيد على البعدين الكمى والكيفى للعمل. البعد الكمى يتمثل فى حجم ما تم إنجازه ويقاس بالأرقام والإحصاءات، أما البعد الكيفى فيتعلق بأسلوب التنفيذ ويقاس باستطلاع أراء المستفيدين حول جودة الخدمة المقدمة.

ب- الشفافية: تعنى حرية تداول المعلومات والتعرف على الحقائق. ويمكن تفعيل مفهوم الشفافية من خلال عدد من المجالات:

* وجود تقارير دورية ترصد نشاط الجمعية يمكن لأى شخص الاطلاع عليها ولاسيما إذا كان عضوا بها.

* السعى لوجود مصادر اتصال دائمة بالرأى العام (نشرة شهرية - كتاب سنوى - ملفات وثائقية - موقع إلكترونى - ...)

* نشر ميزانية الجمعية (أسماء الجهات الممولة - بنود الميزانية - أوجه الإنفاق تفصيلياً - رواتب العاملين وما يحصلون عليه من أجور إضافية ...)

* إنشاء شبكة اتصال داخلى تلزم المسئولين عن مشروعات الجمعية المتنوعة بإطلاع زملائهم على مجريات العمل فى مشروعاتهم سواء من خلال البريد الإلكترونى أو نشرة داخلية دورية.. إلخ.

* الحرص على عقد اجتماع أسبوعى للعاملين بالجمعية لمناقشة مفردات العمل على مختلف الأصعدة فى أجواء من الانفتاح الكامل.

ج- المبادئ الأخلاقية: يقصد بها الاتفاق على جملة من المعايير الأخلاقية للعمل التى تمثل مرشداً - أخلاقيا وضميريا - للأفراد العاملين بالجمعية.

فإذا كان من الممكن تتبع الفساد سواء فى صورته الواضحة كالسرقة إلا أن هناك ممارسات إدارية تهدد العمل وتسبب هدراً فى الموارد على الرغم من أنها لا تعتبر - فى نظر القانون - فسادا بالمعنى الصريح مثل سوء استخدام الموارد والإمكانات المتاحة والبنية الأساسية للجمعية فى أغراض شخصية مثل استخدام أجهزة الفاكس والتليفون والأدوات المكتبية فى أغراض خاصة، أو استغلال مكان العمل بصورة متكررة ومقصودة لإجراء مقابلات شخصية. هذه الممارسات قد تعطى مؤشرا على عدم وجود ثقافة إدارية ترعى، وتثرى قيم رأس المال الاجتماعى.

العمل الأهلى - كما سبق القول - يجب أن يقوم على الثقة. إحدى وسائل المحافظة على المبادىء الأخلاقية فى العمل هو وضع ميثاق أخلاقى للمنظمة غير الحكومية، ويمكن أن تشترك أكثر من جمعية فى وضع ميثاق موحد لها، يشمل المبادىء الأخلاقية للعمل التى لا ينظمها القانون تاركاً إياها لضمير الأفراد.

وآخيرا...

فإن هذه الدراسة المتواضعة كانت بمثابة استطلاع لمفهوم رأس المال الاجتماعى، وتحديد منطلقاته، ومحاولة ربطه بعلم الإدارة العامة، وتقديم خريطة المصادر الأساسية لتكوينه، مع تحديد الوزن النسبى لها، ولاسيما الجمعيات الأهلية فى الخبرة المصرية. ونأمل أن تشكل أساسا لدراسات مستقبلية تهدف إلى تعميق إسهام المنظمات غير الحكومية فى إنتاج وإثراء رأس المال الاجتماعى من ناحية، وتكثف من اهتمام علم الإدارة بالمفهوم.

وفى ختام هذه الدراسة فإننا نتطلع إلى اليوم الذى تصبح فيه الجمعيات الأهلية فى مصر مؤسسات مجتمعية، تحتضن فى عضويتها أبناء مصر الراغبين فى خدمة قضايا العمل العام، فى إطار من التعددية، والثقة، والاحترام المتبادل، والتضامن ما يجعلها تشكل قاطرة تعمق مشاركة المصريين فى المجتمع، وتنأى بالمجتمع بعيدا عن العديد من مظاهر الانقسام والتبعثر.

الهوامش

(1) Hernado De Soto, The Mystery of Capital, Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere else, New York: Basic Books Publisher, 2000, pp. 40-43.

(2) Robert Bates "Capital, Kinship, and Conflict: The Structuring of Capital in Kinship Societies, Canadian Journal of African Studies, Vol.24, No.2, pp. 151-153.

(3) Hernado De Soto, Op. cit., p.41.

(4) Ludwing Lachmann, Capital and its Structure, Kansas City: Sheed Andrews and Mcmeed, 1978, pp. 5-6.

(5)Gary Becker, Kevin, M. Hurphy and Robert Tamura, Human Capital, Fertility and Economic Growth, Journal of Political Economy, Part 2, Vol. 98, No. 5, 1990, pp.12-37.

(6) Hernado De Soto, Op. cit., p.44.

(7) Douglas North, Institutions, Institutional Change and Economic Performance, New York: Cambridge University Press, 1990, p.4.

(8) Pierre Bourdieu, The Forms of Capital: In Hand book of Theory and Research for the Sociology of Education, in J. G. Richardson (ed.), New York: Greenwood, 1985, p.248.

(٩) بيير بورديو، العقلانية العملية- حول الأسباب العلمية ونظريتها، ترجمة عادل العوا، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ص ١٩-٢٢.

(10) Peyton Young, Individual Strategy and Social Structure, an Evolutionary Theory of Institutions,Princeton: Princeton University Press, 1998, pp 113-115.

(11) Bo Rothstein, Social Traps and the Problem of Trust, Cambridge: Cambridge University Press, 2005, p. 67.

(12) Russell Williams, Moving beyond Vagueness: Social Capital, Social Networks, and Economic Outcomes, in: James Jennings (ed.), Race, Neighborhoods, and the Misuse of Social Capital, New York: Palgrave Macmillan, 2007, pp79-80.

(13) Dell Champlin, Social Capital and the privatization of public goods, International Journal of Social Economics, Vol.26, No.10/11, p. 3, accessible at; www.nexis.com/research documentDisly?_m=4acfea34bff28a398766576, Date 29-10-2008.

(14) Ronald Burt, the Social Structure of Competition in: Paker.R.Cross, Andrew Paker

& Lisa Sasson (eds.), Networks in the Knowledge Economy, New York: Oxford Press, 2000, p.14.

(15) J. R.Stanfield, & J.B. Stanfield, "Where has love gone? Reciprocity, redistribution, and the nurturance gap", a paper presented to the International Association for Feminist Economics, Washington, 1995, p.16

(16) Steven Hackett, Dean Dudley & James walker, Heterogeneities, information, and Conflict Resolution: Experimental Evidence on Sharing Contracts, Journal of Theoretical Politics, Vol. 6, No.4, 1994, pp 495-525

(17) Peyton Young, Op. cit., pp. 113-115.

(١٨) سامح فوزى، الحوكمة، القاهرة: مركز الدراسات المستقبلية، ٢٠٠٦، ص ٥

(١٩) أنطونى غيدنز، الرأسمالية والنظريات الاجتماعية الحديثة، تحليل لكتابات ماركس ودور كايم، وماكس فيبر، ترجمة فاضل جكتر، بيروت. دار الكتاب العربى، ٢٠٠٧،ص ص ١٢٨-١٣٩.

(٢٠) هرمان دونكر، البيان الشيوعي. النص الكامل مع دراسة وتحليل، ترجمة عصام أمين، بيروت:دار الفارابى، ٢٠٠٨م، ص ٦٩ وما بعدها.

(٢١) د. طلعت مصطفى السروجى، رأس المال الاجتماعى، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٩، ص ص ٥٥-٥٧. ٢١ .

(٢٢) أنطونى غيدنز، مرجع سابق، ص ١٢٣، وما بعدها

(23) Jane Jacobs, The Death and Life of Great American Cities, New York: Vintage Books, 1996, p138.

(24) Glenn Loury, Op.cit, pp. 102-103

25) Pierre Bourdieu, the Forms of Capital, Op. cit., p. 249

(26) Ibid., pp. 250-256

(٢٧) عبد المجيد بن محمد الآزدى، بيير بورديو الفتى المتعدد والمضياف، الدار البيضاء، دار الملتقى، ٢٠٠٩م، ص ٦٠ و ص ١٣١

(28) Robert Putnam, Making Democracy Work, Civic Traditions in Mo ern Italy, Princeton: Princeton University Press, 1993, p. 167.

(٢٩) أصبح شائعا فى العديد من الدراسات تسجيل مقولات مأخوذة عن روبرت بوتنام، والتعامل معها بوصفها حقائق مسلمة دون النظر فى مدى تحققها على أرض الواقع، وهو ما يفتح الباب للنظر إلى أطروحات بوتنام بوصفها تعبيرا عن احتياج معرفى للنظر إلى قضايا بعينها مثل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية من زوايا معينة، لا أكثر بصرف النظر عما إذا كان هذا يعبر عن حقيقة الأمر من عدمه. على سبيل المثال يذهب

أحد الباحثين فى دراسة مفهوم رأس المال الاجتماعى فى الاتحاد الأوربى، من مسلمة أساسية أن الشبكات الاجتماعية المكثفة تجعل التفاعلات تسير على نحو أفضل، وأن المجتمع الذى يستند إلى الثقة، والاحترام المتبادل، والتماسك هو مجتمع منتج وناجح.

Michael O'Connell, Anti Social Capital, Civic Values versus Economic Equality in the EU, European Sociological Review, Vol.19, No.3, July 2003, p.241.

(٣٠) هناك مدرسة مهمة ظهرت لتبرير مفهوم المجتمع المدنى تقوم على ما يعرف بدعم الحياة المؤسسية Associational Life ومن ضمن الأطروحات الأساسية لهذه المدرسة التى دشنها إليكس دى توكفيل أن الانخراط فى عضوية منظمات يساعد على تبادل المعلومات، التعبير الجيد عن مصالح الأفراد، إعداد القيادات، إخضاع الحكومة للمساءلة، بلورة مصالح الأفراد وتمثيلها على نحو جيد. وهناك باحثون مهمون لديهم إسهامات أساسية فى هذا المجال هما ديفيد ترومان، وروبرت دال.

لمزيد من التفاصيل انظر:

David Truman, the Governmental Process, New York, Alfred Knopf, 1951.

Robert Dahl, Who Governs? New Haven: Yale University Press, 1961.

(31) Francis Fukuyama, Social Capital and Development: The Coming Agenda, SAIS Review,Vol. XXII, No.1, (Winter-Spring 2002), p. 29.

(32) Sylvain Cote & Tom Healy, the Well-being of Nations, the Role of Human and Social Capital, Paris: Organization for Economic Co-operation and Development, 2001, p. 41.

(33) Ronald Oakerson, Reciprocity: A Bottom up View of Political Development in: Vincent Ostrom, David Feeny & Hartmut Picht (eds.), Rethinking Institutional Analysis and Development: Issues, Alternatives, and Choices, San Francisco: ICS Press, 1993, p. 143.

(٣٤) ورد هذا التعريف فى الدراسة المهمة التى أعدها بورتس راجع:

Alejandro Portes, Social Capital; Its Origins and Applications in Modern Sociology, Annual Review of Sociology, Vol. 24, 1998, p 6

(35) Ronald Burt, Op. cit., p. 3-6.

(٣٦) وردت تعريفات الباحثين الثلاثة فى الدراسة التى أعدها بورتس راجع:

Alejandro Portes, Op. cit., p 6.

(37) Glenn Loury, A Dynamic theory of Racial Income Differences: in PA Wallace & AM La Mond (eds.),Women, Minorities and Employment Discrimination, Lexington, MA: Heath, 1977, p.176

(38) S. Gaby & R. Leenders, the Structure of Advantages and Disadvantages, in: S. Gaby & R. Leenders (eds.), Corporate Social Capital and Liability, Boston: Kluwer Academic Press, 1999, p. 2

(٣٩) ورد هذان التعريفان فى الدراسة التى أعدها بورتس انظر:

Alejandro Portes, Op. cit., p. 6

(40) Michael Woolcock, the Place of Social Capital in Understanding Social Economic Outcomes, Canadian Journal of Policy Research, Vol. z, No.1, 2001, p. 4

(41) James Coleman, Foundations of Social Theory, Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1990, p. 302

(42) Glenn Loury, a Dynamic theory of Racial Income Differences, Op. cit., pp. 173-181.

(43) Alejandro Portes, Op. Cit., pp 3-6.

(44) Office for National Statistics, Social Capital, a Review of the Literature, Social Analysis and Reporting Division, the United Kingdom, October 2001, p. 9

(45) Ismail Serageldin & Christiaan Grootaert, Defining Social Capital: an integrating view in: Partha Dasgupta & Ismail Serageldin (eds.) Social Capital a Multi faceted Perspective, Washington: World Bank, 1999, pp. 44-45.

(٤٦) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر:

Mancur Olson, the Rise and Decline of Nations: Economic Growth, Stagflation, and Social Rigidities, New Haven: Yale University Press, 1982.

(47) Jonathan Tuner, the Institutional Order, New York: Longman, 1997, pp. 1-15.

(48) Niklas Luhmann, the Differentiation of Society, New York: Columbia University Press, 1982, pp. 90-95

(49) David Halpern, Social Capital, Cambridge: Polity Press, 2005, pp. 9-12.

(50) Vladimir Shlaperntokh, Fears in Contemporary Society, its negative and positive effects, New York: Palgrave Macmillan, 2006, pp. 81-85.

(٥١) د.أحمد زايد، رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٦، ص ٩

(٥٢) راجع تحليلا لإسهامات أميل دور كايم فى:

Thomas Fararo, Social Action Systems, Foundation and Synthesis in Sociological Theory, London Praeger, 2001, pp. 39-41.

(٥٣) الأطروحة الأساسية لـ "براون" نقلا عن:

Joselo Pez & John Scott, Social Structure, Philadelphia: Open University Press, 2000, pp. 58-60

(54) Pierre Bourdieu, Op. cit., p 248.

(55) James Coleman, Foundations of Social Theory, Op. cit., p 302.

(56) Ibid., p. 302.

(57) James Coleman, Op. cit., 1988, pp. S100-101.

(58) Ibid., pp 100-101.

(59) Alejandro Portes, Op. cit., pp. 5-6

(60) James Coleman, Op. cit., p S100

(61) Robert Putnam, Making Democracy Work, Op. cit.

(62) Robert Putnam, Bowling Alone, the Collapse and Revival of American Community, New York: Simon and Schuster, 2000.

(٦٣) الأطروحة الأساسية التى انتهى إليها "روبرت بوتنام" تعبر عن اتجاه عام عن تصاعد دور المجتمع المدنى فى الشأن الداخلى للدول، وعلى الصعيد الكونى، وهو ما يعيد إنتاج الأطروحات السابقة لكونه مدرسة لتعليم الديمقراطية. فى هذا السياق، فإن من الأطروحات المهمة التى قدمت لإعادة قراءة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى ما قدمه "هابرماس" الذى يرى أن الشكل التمثيلى للسلطة السياسية جعل الدولة تحتكر ميكانيزمات التضامن الاجتماعى، ودفع الأفراد إلى الانعزال والانغماس فى الحياة الخاصة، ومن ثم فإن توسيع الديمقراطية فى المجتمع لن يتسنى إلا بمواجهة احتكار النخب التكنوقراطية ومحترفى السياسة للشأن العام وذلك عن طريق المجتمع المدنى، وتصاعد حس المواطنة. وفى ضوء قراءة أطروحات "هابرماس" حول أهمية المجتمع المدنى، يطرح حسن مصدق مفهوم "العقلانية التواصلية"، الذى يقترب من مفهوم رأس المال الاجتماعى حيث يرى أهمية ضبط العلاقة بين الفرد والآخر، وإخضاع العلاقات السائدة إلى أخلاقيات المناقشة.

حسن مصدق، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت. النظرية النقدية التواصلية، الدار البيضاء، المركز الثقافى العربى، ٢٠٠٥، ص ص ١١٨-١١٩.

(64) Francis Fukuyama, Social Capital and Development, Op. cit. p 30

(65) James P. Troxel, the Recovery of Civic Engagement in America in: John Burbidge (ed.), Beyon Prince and Merchant. Citizen Participation and the Rise of Civil Society, New York: Pact Publications, p. 98

(66) Francis Fukuyama, Social Capital and Development, Op. cit. pp 29-36.

(67) Ibid. pp. 29-36

(68) Mark Lichbach & Adam Seligman, Market and Community, The bases of Social Order Revolution, and Relegitimation, Pennsylvania: The Pennsylvania State Uni-

versity Press, 2000, pp. 156-159.

(69) Dietlind Stolle & Bo Rothstein, Social Capital and Street-Level Bureaucracy: An Institutional Theory of Generalized Trust, Paper presented at "Trust in Government Conference" at the Center for the Study of Democratic Politics, Princeton University, November 30, 2001, pp. 5-8.

(70) Partha Dasgupta, Economic Progress and the Idea of Social Capital in: Partha Dasgupta & Ismail Sergeldin (eds.) Op. cit., pp. 332-334.

(71) Joseph Stiglitz, Peer Monitoring in Credit Market, World bank: Ecnomic Review, No.4, 1990, pp. 351-366.

(72) Robert Putnam, Making Democracy Work, Op.cit. pp. 63-73.

(73) Tyler Tomr & Blader Steven, Cooperation in Groups, Procedural Justice, Social Identity, and Behavioral Engagement, Essays in Social Psychology, Philadelphia: Psychology Press, 2000, p. 11 & p. 129

(74) Sheri Berman, Civil Society and the Collapse of the Weimar Republic, World Politics, Vol.49, April, 1997, pp. 401-429

فى هذه الدراسة سعت الباحثة إلى إثبات كيف أن عملية إنتاج رأس المال الاجتماعى فى المانيا تأثرت بعوامل مؤسسية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وذلك من خلال سعى الأفراد إلى أن يكون لهم صوت فى المجال السياسى، ورغبتهم فى مواجهة التراجع الاقتصادى الذى حدث فى سبعينيات هذا القرن، ما كان له بالغ الأثر فى تأسيس العديد من المنظمات.

(75) Anirudh Krishna, Creating and Harnessing Social Capital, in: Partha Dasgupt & Ismail Sergeldin (eds.) Op. cit. pp. 75-81.

(76) Ibid. pp. 80-81.

(77) Richard Arnott & Joseph E. Stiglitz, Moral Hazard and Non Market Institutions: Dysfunctional Crowding out or Peer Monitoring,
American Eonomy Review, Vol. 81, No.2, March 1991, pp. 170-190

(78) Robert Putnam, Bowling Alone, Op. cit.

(79) Yochai Renkler, The Wealth of Networks, How Social Production Transforms Markets and Freedom, New Haven: Yale University Press, 2006, pp. 358-383.

(٨٠) لمزيد من التفاصيل حول التحولات فى أنماط القيم لدى الدول التى شهدت تحولات ديمقراطية حديثا انظر:

سامح فوزى، ألوان الحرية. الموجة الرابعة للتحول الديمقراطى فى العالم، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧ .

(٨١)لاحظ أنتونى بدنجتون أن الرغبة فى الحصول على تمويل للأبحاث باتت تتحكم فى طريقة صياغة التساؤلات البحثية الأساسية، مثلما يحدث حاليا فى الأبحاث التى تعنى بقضايا العمل، حيث تراجعت التساؤلات البحثية التى تتعلق بالطبقة، لتحل محلها التساؤلات البحثية التى تتصل بمشكلات اجتماعية من قبيل المخدرات والجريمة فى أوساط الطبقة العاملة. يسرى هذا الحديث نسبيا على مفهوم رأس المال الاجتماعى الذى صار محل اهتمام بحثى فى إطار مبادرة البنك الدولى الخاصة بدعم رأس المال الاجتماعى.

Anthony Beddington, Social Capital and Development, Studies 1: Critics, debate, progress, Progress in Development Studies, Vol. 4, No. 4, 2004, p. 345-346.

(82) Ronald E. Day, Social Capital, value, and Measure: Antonio Negrri's Challenge to Capitalism,Journal of the American Society for Information Science and Technology, Vol. 53, No.12, October 2002, p.1076

(83)Pamela Paxton, Is Social Capital Declining in the United States, American Journal for Sociology, Vol. 105, No.1, 1999, p. 90

(84)Fiona Kay & Richard Johnston, Ubiquity and Disciplinary Contrasts of Social Capital in: Fiona Kay,& Richard Johnston (eds.) Social Capital, Diversity, and the Welfare State, Toronto: UBC Press, 2007, pp 30-31.

(85)Alejandro Portes, Op. cit. p 5

(86)Fiona Kay & Richard Johnston, Op. cit, p. 33

(87)Ibid. p. 32

(88)Andrea Allard, Capitalizing on Bourdieu: how useful are concepts of social capital and social field for researching marginalized young woman? Theory and Research in Education, Vol.3, No.1, 2003, pp. 63-79.

(89)Alejandro Portes, Op. cit., pp. 15-17

(90) Ibid., p. 17

(91) Bennich Bjorkman, "Strong Individuals, Weak Society? Child Rearing and the Decline of Social Capital after World War II", Paper presented at the ECPR joint Sessions, Warwick, March, 1998, pp. 23-38.

(92) Dietlind Solle, Clubs and Congregations: the Benefits of Joining an Association, in: K, Cook (ed.), Trust in Society, New York: Russell Sage Foundation, 2001, pp. 202-244.

(93) Nan Astone, Costance A. Nathanson, Robert Schoen & Young J. Kim, Family Demography, Social Theory and Investment in Social Capital, Population and Development Review, Vol.25, No.1,1999, pp. 1-31.

(94) Jack Tucker, Jonathan Marx & Larry Long, Moving on: Residential Mobility and Children'school lives", Sociology of Education, Vol.71, No.1, pp 111-129.
(95) Gary Sandefur, Ann Meier & Pedro Hernandez, Families, Social Capital and Educational Continuation, University of Wisconsin-Madison, CDE working paper No. 99-19, 1999, pp. 2-6
(96) Antigone Lyberaki & Christos J Paraskevopoulos, "Social Measurment in Greece", paper presented to OECD-ONS International Conference on Social Capital Measurment, London, September 25-27, 2002, p 5
(97) Gary Bouma, Religion, Meaning, Transcendence and Community in Australia, Melbourne: Longman Cheshire, 1992, p.1
(98) Christopher Candland, Faith as Social Capital: Religion and Community Development in Southern Asia, Policy Sciences, No. 33, 2000, pp. 335-339

(99) Robert Putnam, Making Democracy work, op.cit., pp. 107-109
(100) Abul Hassan Farooqi, Islamic Social Capital and Networking, Hamanomics:The International Journal of Systems and Ethics, Vol. 22, Issue1, 2006, pp. 113-125
(١٠١) د.مجدى سعيد، عبد الله الطحاوى، مؤمنون على طريق التنمية، القاهرة: مؤسسة مواطنون من أجل التنمية، ٢٠١٠م
(102)James Coleman, Foundations of Social Theory, Cambridge: Harvard University Press, 1990, p. 321
(103) Jeffery Nugent, Between State, Market and House Holds: A Neo Institutional Analysis of Local Organizations and Institutions, World Development, Vol. 21, No. 4, 1993, p. 629.
(104) Peter Evans, Introduction: Development Strategies across the Public-Private Divide, Op.cit, pp. 1033-1037.
(105) Tuong Vu, Paths to Development in Asia; South Korea, Vietnam, China and Indonesia, Cambridge: Cambridge University Press, 2010, pp. 249-251.
(106)Dietlind Sotlle, the Sources of Social Capital, Op. cit. pp 30-34.
(107)Francis Fukuyama, State Building, Govemance and World Order in the Twenty First Century, London: Cornell University Press, 2004, pp. 39-41.
(108)Archon Fung, Empowered Participation, Reinventing Urban Democracy, Princeton: Princeton University Press, 2006, pp. 119-120.
(109)Elizabeth Dunn, Money, Morality and Models of Civil Society among Americans Mormons, in: Chris Hann and Elizabeth Dunn (eds.), Civil Society, Challenging Western Models, London: Routledge, 1996, p.27.

(110)Sue Soal, Rick James, Liz Goold and William Ogara, Reflections from Practice, South Africa: CDRA, 2002, p. 7

(111)Zacharia S. Masanyiwa & George F. Kinsyashi, Analysis of Community Participation in Projects managed by Non-governmental Organization, A Case of World, Vision in Central Tanzania, IDS Online Publication, visited on 31-7-2010, accessible at:

http://www.pnet.ids.ac.uk/dbtw-wpd/exec dbtwpcgi.exe?AC=GET_RECORD&XC=/dbtw-wpd/exec/dbtwpcgi.exe&BU=http%3A%2F%2Fwww.pnet.ids.ac.uk%2Fprc%2Fprc_simple.htm&TN=a2iied&SN=AUTO12450&SE=1737&RN=0&MR=15&RF=s1cro&DF=f1cro&RL=0&DL=0&NP=3&ID=&MF=citizmsg.ini&MQ=&TI=0

(112) Michael Edwards, Civil Society. London: Polity Press, Second Edition, 2009, pp. 48-62.

(113) Dietlind Sotlle, the Sources of Social Capital, in: M. Holloghe & D. Stolle (eds.) Generating Social Capital. Civil Society and Institutions in Comparative Perspective, New York: Palgrave Macmillan, 2003, p. 23

(114) Ibid., p 24.

(115) Vivien Lowndes, Women and Social Capital: a comment on Hall's Social Capital in Britain, British Journal of Political Sciences, Vol.30, No.3, 1999, pp 533-537.

(116) Goran Hyden, Building Civil Society at the turn of the Millennium, in: John Burbidge (ed.) Beyon Prince and Merchant, Op. cit., pp 30-32.

(117) Claus Offe & Susanne Fuchs, a Decline of Social Capital? The German Case in: Robert Putnam (ed.), Democracies in Flux. The Evolution of Social Capital in Contemporary Society, Oxford: Oxford University Press, 2002, pp 189-198.

(118) Ibid. pp. 198-199

(119) Bill Abom, Social Capital, NGOs and Development: a Guatemalan case study, Development in Practice, Vol.14, No.3, April 2004, p. 345.

(120) James Buckland, Social Capital and Sustainability of NGO Intermediated Development Projects in Bangladesh, Community Development Journal, Vol.33, No.3, 1998, p.238.

(121) Peter Evans, Op cit, pp. 1119-1132.

(١٢٢) حول نقد قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ انظر :

أمير سالم، دفاعا عن حق تكوين الجمعيات، القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩١. وانظر أيضا:

نبيل عبد الفتاح، المجتمع المدنى المصرى فى عالم مضطرب: الإعاقات البنائية، والأسئلة، والاحتمالات الملتبسة، فى: المنظمات الأهلية العربية والحكومية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤.

(١٢٣) لمزيد من التفاصيل: أنظر الدراسة الشاملة التى أعدتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بعنوان رؤية نقدية لقانون الجمعيات.

(١٢٤) هناك دراسات عديدة أجريت على قياس رأس المال الاجتماعى على المستوى الفردى، منها دراسة قام بها اثنان من الباحثين لدراسة كيفية تحقيق تراكم لرأس المال على المستوى الفردى فى مرحلة الشباب من خلال المقارنة بين الشباب المهمشين والشباب غير المهمشين لمزيد من التفاصيل أنظر:

Carlo Raffo & Michelle Reeves, Youth Transitions and Social Exclusion; Developments in Social Capital Theory, Journal of Youth Studies, Vol.3, No.2, 2000, pp147-166

(125) Robert Putnam, Bowling Alone, Op., cit.

(126) Micheal Woolcock, Social Capital and Economic Development: Toward a Theoretical Synthesis and Policy Framework, Theory and Society, Vol. 27, No. 2, 1998, pp 161-168,

(127) Robert Putnam, Bowling Alone, Op. cit. pp 22-23

(١٢٨) تفرق مارجريت جالبرت بين الالتزام الشخصى، والالتزام الذى يترتب عليه شعور بالتضامن المشترك. فى حالة الالتزام الشخصى يكون مصدر الالتزام الشخص ذاته، أما فى حالة الالتزام المشترك فإن مصدر الالتزام يكون خارجا عن إرادة الأفراد جميعا، ويصبح هناك حق متبادل لكل شخص فى المجموعة فى الحصول على نصيب عادل من الدعم، وفى المعلومات التى تتدفق فى أرجاء الكيان المؤسسى.

Margaret Gillbert, Sociality and Personality, New Essays in: Plural Subject Theory, New York: Rownan & Littlefield Publishers, 1999, p. 40, p. 87, pp. 52-53.

(129) Mark. R Warren, Phillip Thompson, & Susan Saegert, The Role of Social Capital in Combating Poverty, In: Mark. R Warren, Phillip Thompson, and Susan Saegert (eds.) Social Capital and Poor Communities, New York: Russell Sage Foundation, 2001, pp 10-11.

(130) لمزيد من التفاصيل انظر:

Micheal Woolcock, Social Capital and Economic Development, Op. cit. pp. 151-208

Micheal Woolcock & Deepa Narayan, Social Capital: Implications for Development theory, research and policy. World Bank Research Observer, Vol.15, No. 2, 2000,

pp. 225-249.
(131) David Halpern, Social Capital, Cambridge: Polity press, 2005, pp. 19-22.
(132) Mick Moore, Political Underdevelopment, a paper presented at the 10th Anniversary Conference of the Development Studies, London School of Economics, London, 7-8, September 2000, pp. 17-24.
(133) David Halpern, Op. cit. pp. 22-25.
(134) Peter Evans Embedded Autonomy, States And Industrial Transformation, New Jersey: Princeton University, 1995, P.50.
(135) David Halpern, Op. cit. p. 25
(136) Miguel Darcy, Citizen Participation and Social Capital Formation: Resource Mobilization for Social Development; the Experience of Comunidade Solidaria in Brazil in: Social Capital and Poverty Reduction which role for the Civil Society Organizations the Sate? Paris: UNESCO, 2003, pp. 15-18.
(137) Ibid., p 17.
(138) Patrick Heller, Social Capital as a Product of Class Mobilization and State Intervention: Industrial Workers in Kerala, India, World Development, Vol. 24, No. 6, 1996, pp. 1055-1076.
(139) Wailfung lam, Institutional Design of Public Agencies and Co-Production: A Study of Irrigation Associations in Taiwan, World Development, Vol. 24, No 6, June 1996, pp. 1039-1040.
(١٤٠) سامح فوزى، البيروقراطية العضوية: نحو علاقة شراكة بين الدولة والمجتمع، بين الإدارة والمواطن، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "الإدارة العامة والمواطن فى القرن الحادى والعشرين، قسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ١٣-١٥ يناير ٢٠٠٢ .
(141) Debbie Budlender, "The South African Women's budget Initiative", paper presented in a workshop on Pro-poor, gender and evioronment sensitive budgets, sponsored by UNDP & UNIFEM, New York, 28-30 June 1999.
(142) Boaventura De Souza Santos, "Participative budgeting in Porto Alegre: towards a redistributiv democracy", Politics and Society, Vol.26, No.4, 1998, pp. 461-510.
(143) Rob Jenkins & Anne-Marie Goetz, "Accounts and Accountability: theortical implications of the Right- to- Information Movement in India", paper presented in the workshop on "Strenthening Participation in Local Governance", Brighton, Institute of Development Studies, 21-24 June, 1999.
(144) Andera Cornwall, Beneficiary, Cosumer, Citizen: Perspectives on Participation

for Poverty Reduction, United Kingdom, Sida studies no.2, 2002, pp.67-68.
(145) Mick Moore, Op. cit. pp. 17-24
(146) Ibid. pp. 19-23
(147) Robert O. Bothwell, Indicators of a Healthy Civil Society in: John Burbidge (ed.) Beyond Prince and Merchant. Citizen Participation and the Rise of Civil Society, Op. cit. pp. 249-260
(148) John Clark, The State, Popular Participation and the Voluntary Sector, in: D. Hulme and M. Edwards (eds.), NGOs, States, And Donors: Too Close for Comfort? London: Macmillan, 1996.
(149) John Clark, The State, Popular Participation and The Voluntary Sector, Paper presented at the World Bank Workshop on Participatory Development, Washington, 17-20 May, 1994
(150) Dietlind Stolle & Bo Rothstein, the State and Social Capital An Institutional Theory of Generalized Trust, Comparative Politics, Vol. 40, No.4, July 2008, pp. 441-446.
(151) Sheri Berman, Civil Society and the Collapse of the Weimar Republic. World Politics, Vol. 49, No. 3, 1997, pp. 401-418.
(152) Ken Newton & Pippa Norris, Confidence in Public Institutions in: S.J. Pharr & Robert Putnam (eds.) Disaffected Democracies, What's troubling the Trilateral Countries, Princeton: Princeton University Press, 2000, p. 124
(153) Seymour Lipest & William Schneider, the Confidence Gap, New York, the Free Press, 1983, p 120
(154) Dietlind Stolle & Bo Rothstein, the State and Social Capital, Op. cit., p. 444
(155) Ibid., p. 445

(١٥٦) نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان، الصراعات وضرورات الإصلاح، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص ٥٥٣ و ص ٥٦٩ .

(١٥٧) راجع فى هذا الخصوص:

د.نزيه نصيف الأيوبى، الدولة المركزية فى مصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩ .

(١٥٨) هناك عدد من الدراسات التى حاولت أن تربط رأس المال الاجتماعى بقضايا الشباب، وأخرى ترتبط رأس المال الاجتماعى بالنمو الاقتصادى، وثالثة ترتبط رأس المال الاجتماعى بالمشاركة المجتمعية أو السياسية، وهناك دراسات تربط رأس المال الاجتماعى ببعض القطاعات مثل التعليم، والصحة، الجريمة. انظر على سبيل المثال

دراسة مهمة حول علاقة رأس المال الاجتماعي بجهود القضاء على انعدام المساواة في الخدمات الصحية في المملكة المتحدة:

Paul Pilkington, Social Capital and health: measuring and understanding social capital at a local level could help to tackle health inequalities more effectively, Journal of Public Health Medicine, Vol. 24, No.3, 156-159.

(159) Christiaan Grootaret & Thierry Van, Understanding and Measuring Social Capital. A Synthesis of Findings and Recommendations from the Social Capital Initiative, unpublished study conducted at the IRIS Center at the University of Maryland, January 2002, p. 33

(١٦٠) د.طلعت مصطفى السروجي، مرجع سابق، ص ١٣١ .

(161) Christiaan Grootaert, Quantitative Analysis of Social Capital Data, in: Christiaan Grootaert and Thierry Van Bastelaer, Understanding and Measuring Social Capital, Washington, World Bank, 2002, pp.43-44

(162) Anne Spellerberg, "Towards a Framework for the Measurement of Social Capital" in: David Robinson (ed.) Social Capital and Policy Development, Wellington NZ: Institute of Policy Studies, Victoria University of Wellington, 1997, pp.43-44

(163) Wendy Stone, Measuring Social Capital, Towards a theoretically informed measurement framework of researching social capital in family and community life, Australian Institute of Family Studies, Research Paper No. 24, February 2001, pp. 3-8

(164) Anirudh Krishna and Elizabeth Shrader, The Social Capital Assessment Tool: Design and Implementation, in: Christiaan Grootaert and Thierry Van Bastelaer, Op.cit., pp.17-19.

(165) Norma Uphoff, Understanding Social Capital: Learning from the Analysis and Experience of Participation, in: Partha Dasgupta and Ismail Serageldin, (eds.), Op.cit., pp. 215-218.

(166) Michael Hechter, Principles of Group Solidarity, Berkeley: University of California Press, 1987.

(167) Carla Eastis, Organizational Diversity and the Production of Social Capital, American Behavioral Scientist, Vol. 42, No. 1, 1998, pp. 66-76.

(168) Richard Rose, Getting Things Done in an Anti-Modern Society: Social Capital and Networks in Russia. Social Capital Initiative Working Paper No.6, Washington: World Bank, 1998.

(169) James P. Troxel, Op.cit., pp. 97-109.

(170) Jan Flora & Lindon Robinson, Op.cit., p. 1191-1193.

(171) Deepa Narayan, & L. Pritchett, Cents and Sociability: household Income and So-

cial Capital in Rural Tanzania, World Bank Research Working Paper No. 1796, Washington DC: World Bank, 1997.

(172) Jan Flora & Lindon Robinson, Op. cit., p.1191-1192.

(173) Sylvain Cote& Tom Healy, the Well-being of Nations. The role of human and social capital Paris: OECD, 2001, p. 40

(174) Field Baron & Tom Schuller (eds.), Social Capital. Critical Perspectives, Oxford: Oxford University Press, 2000, p. 26

(175) Abraham Maslow, Towards a Psychology of Being, Princeton: D. Van Nostrand Company, 1962, p 57

(176) Lindon Robinson & Jan Flora, the Social Capital Paradigm: Bridging across Disciplines, American Journal of Agricultural Economics, Vol.85, No.5, 2003, p.1190.

(177) Wendy Stone & Jody Hughes , Measuring Social Capital: Towards a standardized approach, a paper Presented at the 2002 Australian Evaluation Society International Conference October/November 2002

(178) Wendy Stone, Measuring Social Capital: Towards a theoretically informed measurement Framework for researching social capital in family and community life, Research paper No. 24, Australian Institute of Family Studies, Melbourne, accessible at: www.aifs.gov.au/institute/pubs/stone.html (Date. 22-10-2008)

(179) Wendy Stone, Measuring Social Capital: Towards a theoretically informed measurement Framework for researching social capital in family and community life, Op.cit., pp 2-3

(180) Field Baron & Tom Schuller (eds.), Op. cit., p. 28

(١٨١) قدمت هذه الدراسة محاولة للتفرقة ما بين خصائص الأفراد، فرادى، كما تظهر فى الاستبيانات التى تجرى معهم لمعرفة مستوى رأس المال الاجتماعى لديهم، والتى يمكن أن تتأثر بمتغيرات من قبيل النوع، العمر، إلخ، وبين الخصائص العامة للمجتمع الذى تجرى فيه الدراسة والتى قد تتأثر بعوامل أخرى موضوعية وغير موضوعية كامنة فى النسيج الاجتماعى، والبيئة الاجتماعية، ونمط علاقات القوة السائدة، ومستوى التطور الاقتصادى الاجتماعى، إلخ. لمزيد من التفاصيل انظر:

Geoff Green, Mike Grimsley, Ann Suokas, Margaret Prescott, Tony Jowitt and Rachel Linacre, Social Capital. Health and Economy in South Yorkshire Coalfield Communities, Sheffield: Sheffield Hallam University, 2000.

(182) Sheri Berman, Social Capital in the Creation of Human Capital, American Journal of Sociology, Vol.40, No.5, pp. 562-574.

(183) Stephen Knack and Philip Keefer, Does Social Capital Have an Economic Pay-

off? A Cross-Country Investigation, Quarterly Journal of Economics, Vol.52, No.4, pp. 1251-1287.

(184) Christiaan Grootaert, Social Capital, Household Welfare, and Poverty in Indonesia, Local Level Institutions Working Paper No.6, Washington: World Bank, 1999.

(185) Kent Portney and Jeffery Berry, Mobilizing Minority Communities: Social Capital and Participation In Urban Neighborhoods, American Behavioral Scientist, Vol.40, No.5, 1997, pp.632-644

(186) Dietlind Stolle, Making Associations Work: Group Characteristics, Membership, and Generalized Trust, Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Boston, September 3-6, 1998.

(187) Kenneth Newton, Social Capital and Democracy, American Behavioral Scientist,Vol.40, No.5, 1977, pp.575-584

(188) Debra Minkoff, Producing Social Capital: National Social Movements and Civil Society, America Behavioral Scientist, Vol.40, No.5, 1977, 606-618.

(189) John Durkin, Measuring Social Capital and Its Economic Impact, unpublished paper conducted at Harris Graduate School of Public Policy Studies, June 2000, p. 29.

(190) Tom Shuller, The Complementary Roles of Human and Social Capital ISUMA Canadian, Journal of Policy Research, Vol. 2. No.1, 2001, pp. 18-24.

(191) Sylvain Cote& Tom Healy, Op.cit., pp. 30-47

(192) National Statistics, Social Capital. A review of Literature, Social Analysis and Reporting Division London: Office for National Statistics, October, 2001, p. 15

(193) Kevin Balanda and Jane Wilde, Inequalities in Perceived Health, Ireland: Institute of Public Health, 2003. Accessible at: http://www.publichealth.ie/publications/inequalitiesinperceivedhealth

(194) Peter Hall, Social Capital in Britain, British Journal of Political Science, Vol. 29, No. 2, 1999, pp. 417- 461

(195) National Statistics, Social Capital, a Review of Literature, Op.cit. p.17.

(196) Anirudh Krishna, Active Social Capital, Tracing the Roots of Development and Democracy, New York: Columbia University Press, 2002, pp. 55-63.

(١٩٧) البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، الفقر الذاتى ورأس المال الاجتماعى فى مصر. من أجل استراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٤٤-٤٨ .

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ - الكتب

١- د.أحمد زايد، رأس المال الاجتماعى لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٦ .

٢- د.أمانى قنديل (محررة)، الإسهام الاقتصادى والاجتماعى للمنظمات الأهلية فى الدول العربية، القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ١٩٩٩ .

٣- أمير سالم، دفاعا عن حق تكوين الجمعيات، القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩١ .

٤- أنطونى غيدنز، الرأسمالية والنظريات الاجتماعية الحديثة، تحليل لكتابات ماركس ودور كايم، وماكس فيبر، ترجمة فاضل جكتر، بيروت: *دار الكتاب العربى*، ٢٠٠٧ .

٥- بيير بورديو، العقلانية العملية- حول الأسباب العلمية ونظريتها، ترجمة عادل العوا، دمشق دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠ .

٦- حسن مصدق، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت. النظرية النقدية التواصلية، الدار البيضاء، المركز الثقافى العربى، ٢٠٠٥ .

٧- سامح فوزى، ألوان الحرية. الموجة الرابعة للتحول الديمقراطى فى العالم، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧ .

٨- ــــــــ، الحوكمة، القاهرة: مركز الدراسات المستقبلية، ٢٠٠٦ .

٩- د.طلعت مصطفى السروجى، *رأس المال الاجتماعى، القاهرة*. مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٩ .

١٠- عبد المجيد بن محمد الأزدى، بيير بورديو الفتى المتعدد والمضياف، الدار البيضاء، دار الملتقى، ٢٠٠٩ .

١١- مجدى سعيد، عبد الله الطحاوى، مؤمنون على طريق التنمية، القاهرة: مؤسسة مواطنون من أجل التنمية، ٢٠١٠ .

١٢- ممدوح سالم (محرر) المجتمع المدنى ودوره فى الإصلاح، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٤ .

١٣- نبيل عبد الفتاح، المجتمع المدنى المصرى فى عالم مضطرب. *الإعاقات البنائية*، والأسئلة، والاحتمالات الملتبسة، فى: المنظمات الأهلية العربية والحكومية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤ .

١٤- ــــــــ، سياسات الأديان، الصراعات وضرورات الإصلاح، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٣

١٥- د.نزيه نصيف الأيوبى، الدولة المركزية فى مصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩

١٦- هرمان دونكر، البيان الشيوعى. النص الكامل مع دراسة وتحليل، ترجمة عصام أمين، بيروت:دار الفارابى، ٢٠٠٨ .

ب - الرسائل العلمية

١- أنجى محمد محمد عبد الحميد، "دور المجتمع المدنى فى تكوين رأس المال الاجتماعى دراسة حالة للجمعيات الأهلية فى مصر"، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، فبراير ٢٠٠٩م

ج - الدوريات

١- رجب سعد، مشروع قانون الجمعيات (المنظمات غير الحكومية)، والمؤسسات الأهلية، رواق عربى، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد ٥٧/٥٦، ٢٠١٠ .

٢- د.سعيد المصرى، ثقافة الاستهلاك فى المجتمع المصرى، قضايا، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد ١٩، السنة الثانية، يوليو ٢٠٠٦ .

د- الندوات والمؤتمرات

١- سامح فوزى، البيروقراطية العضوية. نحو علاقة شراكة بين الدولة والمجتمع، بين الإدارة والمواطن، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "الإدارة العامة والمواطن فى القرن الحادى والعشرين"، الذى نظمة قسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٣-١٥ يناير ٢٠٠٢ .

هـ أخرى

١- البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، الفقر الذاتى ورأس المال الاجتماعى فى مصر. من أجل استراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، رؤية نقدية لقانون الجمعيات، ٢٠٠١

ثانيا: باللغة الإنجليزية

(1) Books

1- Baron, Field & Tom Schuller (eds.), Social Capital. Critical Perspectives, Oxford: Oxford University Press, 2000.

2- Bothwell. Robert O., Indicators of a Healthy Civil Society in: John Burbidge (ed.) Beyond Prince, John Clark. the State, Popular Participation and the Voluntary Sector, in: D. Hulme and M. Edwards (eds.), NGOs, States, And Donors: Too Close for Comfort? London: Macmillan, 1996.

3- Bouma, Gary, Religion, Meaning, Transcendence and Community in Australia, Melbourne: Longman Cheshire, 1992

4- Bourdieu, Pierre, The Forms of Capital: In Hand book of Theory and Research for the Sociology of Education, in J. G. Richardson (ed.), New York: Greenwood, 1985

5- Burt, Ronald, the Social Structure of Competition in: Paker.R.Cross, Andrew Paker & Lisa Sasson (eds.), Networks in the Knowledge Economy, New York: Oxford Press, 2000

6- Clark, John, The State, Popular Participation and The Voluntary Sector, Paper presented at the World Bank Workshop on Participatory Development, Washington, 17-20 May, 1994.

7- Coleman, James, Foundations of Social Theory, Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1990

8- Cote, Sylvain & Tom Healy, the Well-being of Nations. The role of human and social capital, Paris: OECD, 2001

9- Cote, Sylvain & Tom Healy, the Well-being of Nations, the Role of Human and Social Capital, Paris: Organization for Economic Co-operation and Development, 2001.

10- Dahl, Robert, Who Governs? New Haven: Yale University Press, 1961.

11- Darcy, Miguel, Citizen Participation and Social Capital Formation: Resource Mobilization for Social Development; the Experience of Comunidade Solidaria in Brazil in: Social Capital and Poverty Reduction which role for the Civil Society Organizations the Sate? Paris: UNESCO, 2003

12- De Soto, Hernado, The Mystery of Capital, Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere else, New York: Basic Books Publisher, 2000.

13- Dunn, Elizabeth, Money, Morality and Models of Civil Society among Americans Mormons, in: Chris Hann and Elizabeth Dunn (eds.), Civil Society, Challenging Western Models, London: Routledge, 1996.

14- Edwards, Michael, Civil Society. London: Polity Press, Second Edition, 2009.

15- Evans, Peter, Embedded Autonomy, States And Industrial Transformation, New Jersey: Princeton University, 1995

16- Fararo, Thomas , Social Action Systems, Foundation and Synthesis in Sociological Theory, London Praeger, 2001

17- Fukuyama, Francis, State Building, Governance and World Order in the Twenty First Century, London: Cornell University Press, 2004

18- Fung, Archon, Empowered Participation, Reinventing Urban Democracy, Princeton: Princeton University Press, 2006

19- Gaby, S. & R. Leenders, the Structure of Advantages and Disadvantages, in: S. Gaby & R. Leenders (eds.), Corporate Social Capital and Liability, Boston: Kluwer Academic Press, 1999

20- Gillbert, Margaret, Sociality and Personality, New Essays in: Plural Subject Theory, New York: Rownan & Littlefield Publishers, 1999.

21- Grootaert, Christiaan, Quantitative Analysis of Social Capital Data, in: Christiaan

Grootaert and Thierry Van Bastelaer, Understanding and Measuring Social Capital, Washington, World Bank, 2002

22- Grootaert, Christiaan, Social Capital, Household Welfare, and Poverty in Indonesia, Local Level Institutions Working Paper No.6, Washington: World Bank, 1999.

23- Halpern, David, Social Capital, Cambridge: Polity press, 2005

24- Hechter, Michael, Principles of Group Solidarity, Berkeley: University of California Press, 1987.

25- Jacobs, Jane, The Death and Life of Great American Cities, New York: Vintage Books, 1996.

26- Kay, Fiona & Richard Johnston, Ubiquity and Disciplinary Contrasts of Social Capital in: Fiona Kay & Richard Johnston (eds.) Social Capital, Diversity, and the Welfare State, Toronto: UBC Press, 2007.

27- Krishna, Anirudh, Active Social Capital, Tracing the Roots of Development and Democracy, New York: Columbia University Press, 2002.

28- Lachmann, Ludwing, Capital and its Structure, Kansas City: Sheed Andrews and Mcmeed, 1978.

29- Lichbach, Mark & Adam Seligman, Market and Community, The bases of Social Order Revolution, and Relegitimation, Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, 2000

30- Lipest, Seymour & William Schneider, the Confidence Gap, New York, the Free Press, 1983.

31- Loury, Glenn, A Dynamic theory of Racial Income Differences: in PA Wallace & AM La Mond (eds.),Women, Minorities and Employment Discrimination, Lexington, MA: Heath, 1977

32- Loury, Glenn, Anatomy of Racial Inequality, Cambridge: Harvard University Press, 2002.

33- Luhmann, Niklas, the Differentiation of Society, New York: Columbia University Press, 1982.

34- Maslow, Abraham, Towards a Psychology of Being, Princeton: D. Van Nostrand Company, 1962

35- Moore, Mick, Political Underdevelopment, a paper presented at the 10th Anniversary Conference of the Development Studies, London School of Economics, London, 7-8, September 2000

36- Narayan, Deepa, & L. Pritchett, Cents and Sociability: household Income and Social Capital in Rural Tanzania, World Bank Research Working Paper No. 1796,

Washington DC: World Bank, 1997.

37- National Statistics, Social Capital. A review of Literature, Social Analysis and Reporting Division London: Office for National Statistics, October, 2001.

38- Newton, Ken & Pippa Norris, Confidence in Public Institutions in: S.J. Pharr & Robert Putnam (eds.) Disaffected Democracies, What's troubling the Trilateral Countries, Princeton: Princeton University Press, 2000.

39- North, Douglas, Institutions, Institutional Change and Economic Performance, New York: Cambridge University Press, 1990.

40- Nugent, Jeffery, Between State, Market and House Holds: A Neo Institutional Analysis of Local Organizations and Institutions, World Development, Vol. 21, No. 4, 1993

41- Oakerson, Ronald, Reciprocity: A Bottom up View of Political Development in: Vincent Ostrom, David Feeny & Hartmut Picht (eds.), Rethinking Institutional Analysis and Development: Issues, Alternatives, and Choices, San Francisco: ICS Press, 1993.

42- Offe, Claus & Susanne Fuchs, a Decline of Social Capital? The German Case in: Robert Putnam (ed.), Democracies in Flux. The Evolution of Social Capital in Contemporary Society, Oxford: Oxford University Press, 2002.

43- Office for National Statistics, Social Capital, a Review of the Literature, Social Analysis and Reporting Division, the United Kingdom, October 2001.

44- Olson, Mancur, the Rise and Decline of Nations: Economic Growth, Stagflation, and Social Rigidities, New Haven: Yale University Press, 1982.

45- Pez, Joselo & John Scott, Social Structure, Philadelphia: Open University Press, 2000.

46- Putnam, Robert, Bowling Alone, the Collapse and Revival of American Community, New York: Simon and Schuster, 2000.

47- Putnam, Robert, Making Democracy Work, Civic Traditions in Modern Italy, Princeton: Princeton University Press, 1993

48- Renkler, Yochai, The Wealth of Networks, How Social Production Transforms Markets and Freedom, New Haven: Yale University Press, 2006.

49- Rose, Richard, Getting Things Done in an Anti-Modern Society: Social Capital and Networks in Russia. Social Capital Initiative Working Paper No.6, Washington: World Bank, 1998.

50- Rothstein, Bo, Social Traps and the Problem of Trust, Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

51- Sandefur, Gary, Ann Meier & Pedro Hernandez, Families, Social Capital and Educational Continuation, University of Wisconsin-Madison, CDE working paper No. 99-19, 1999

52- Serageldin, Ismail & Christiaan Grootaert, Defining Social Capital: an integrating view in: Partha Dasgupta & Ismail Serageldin (eds.) Social Capital a Multi faceted Perspective, Washington: World Bank, 1999

53- Shlaperntokh, Vladimir, Fears in Contemporary Society, its negative and positive effects, New York: Palgrave Macmillan, 2006

54- Soal, Sue, Rick James, Liz Goold and William Ogara, Reflections from Practice, South Africa: CDRA, 2002

55- Solle, Dietlind, Clubs and Congregations: the Benefits of Joining an Association, in: K, Cook (ed.), Trust in Society, New York: Russell Sage Foundation, 2001

56- Sotlle, Dietlind, the Sources of Social Capital, in: M. Holloghe & D. Stolle (eds.) Generating Social Capital. Civil Society and Institutions in Comparative Perspective, New York: Palgrave Macmillan, 2003

57- Spellerberg, Anne, "Towards a Framework for the Measurement of Social Capital" in: David Robinson (ed.) Social Capital and Policy Development, Wellington NZ: Institute of Policy Studies, Victoria University of Wellington, 1997.

58- Stone, Wendy, Measuring Social Capital, Towards a theoretically informed measurement framework of researching social capital in family and community life, Australian Institute of Family Studies, Research Paper No. 24, February 2001

59- Stone, Wendy, Measuring Social Capital: Towards a theoretically informed measurement Geoff Green, Mike Grimsley, Ann Suokas, Margaret Prescott, Tony Jowitt and Rachel Linacre, Social Capital. Health and Economy in South Yorkshire Coalfield Communities, Sheffield: Sheffield Hallam University, 2000.

60- Tomr. Tyler & Blader Steven, Cooperation in Groups, Procedural Justice, Social Identity, and Behavioral Engagement, Essays in Social Psychology, Philadelphia: Psychology Press, 2000.

61- Troxel, James P., the Recovery of Civic Engagement in America in: John Burbidge (ed.), Beyond Prince and Merchant. Citizen Participation and the Rise of Civil Society, New York: Pact Publications, 1996.

62- Truman, David, the Governmental Process, New York, Alfred Knopf, 1951.

63- Tuner, Jonathan, the Institutional Order, New York: Longman, 1997.

64- Tuong Vu, Paths to Development in Asia; South Korea, Vietnam, China and Indonesia, Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

65- Warren, Mark. R, Phillip Thompson, & Susan Saegert, the Role of Social Capital in Combating Poverty, In: Mark. R Warren, Phillip Thompson, and Susan Saegert (eds.) Social Capital and Poor Communities, New York: Russell Sage Foundation, 2001.

66- Williams, Russell, Moving beyond Vagueness: Social Capital, Social Networks, and Economic Outcomes, in: James Jennings (ed.), Race, Neighborhoods, and the Mis-use of Social Capital, New York: Palgrave Macmillan, 2007.

67- Young, Peyton, Individual Strategy and Social Structure, an Evolutionary Theory of Institutions, Princeton: Princeton University Press, 1998.

(2) Periodicals

1- Abom, Bill, Social Capital, NGOs and Development: a Guatemalan case study, Development in Practice, Vol.14, No.3, April 2004.

2- Allard, Andrea, Capitalizing on Bourdieu: how useful are concepts of social capital and social field for researching marginalized young woman? Theory and Research in Education, Vol.3, No.1, 2003.

3- Arnott, Richard & Joseph E. Stiglitz, Moral Hazard and Non Market Institutions: Dysfunctional Crowding out or Peer Monitoring, American Economy Review, Vol. 81, No.2, March 1991.

4- Astone, Nan, Costance A. Nathanson, Robert Schoen & Young J. Kim, Family Demography, Social Theory and Investment in Social Capital, Population and Development Review, Vol.25, No.1,1999.

5- Bates, Robert "Capital, Kinship, and Conflict: The Structuring of Capital in Kinship Societies, Canadian Journal of African Studies, Vol.24, No.2, 1999.

6- Becker, Gary, Kevin, M. Hurphy and Robert Tamura, Human Capital, Fertility and Economic Growth, Journal of Political Economy, Part 2, Vol. 98, No. 5, 1990.

7- Beddington, Anthony, Social Capital and Development, Studies 1: Critics, debate, progress, Progress in Development Studies, Vol. 4, No. 4, 2004.

8- Berman, Sheri, Civil Society and the Collapse of the Weimar Re-public, World Politics, Vol.49, April, 1997.

9- Berman, Sheri, Social Capital in the Creation of Human Capital, American Journal of Sociology, Vol.40, No.5, 1998.

10- Buckland, James, Social Capital and Sustainability of NGO Intermediated Development Projects in Bangladesh, Community Development Journal, Vol.33, No.3, 2000.

11- Candland, Christopher, Faith as Social Capital: Religion and Community Development in Southern Asia, Policy Sciences, No. 33, 2000.

12- Coleman, James, Social Capital in the Creation of Human Capital, American Journal of Sociology, Vol. 94, Supplement, 1988.

13- Cornwall, Andera, Beneficiary, Cosumer, Citizen: Perspectives on Participation for Poverty Reduction, United Kingdom, Sida studies no.2, 2002.

14- Day, Ronald E., Social Capital, value, and Measure: Antonio Negrri's Challenge to Capitalism, Journal of the American Society for Information Science and Technology, Vol. 53, No.12, October 2002.

15- Eastis, Carla, Organizational Diversity and the Production of Social Capital, American Behavioral Scientist, Vol. 42, No. 1, 1998.

16- Evan, Peter, Government action, Social Capital and Development; reviewing the evidence of synergy, World Development, Vol.24, No.6, 1996.

17- Evans, Peter, Introduction: Development Strategies across the Public-Private Divide, World Development, Vol. 24, No. 6, 1996.

18- Farooqi, Abul Hassan, Islamic Social Capital and Networking, Hamanomics: The International Journal of Systems and Ethics, Vol. 22, Issue1, 2006.

19- Fukuyama, Francis, Social Capital and Development: The Coming Agenda, SAIS Review, Vol. XXII, No.1, Winter-Spring 2002.

20- Grootaert, Christiaan, Social Capital, Household Welfare, and Poverty in Indonesia. Local Level Institutions Working Paper No.6, Washington: World Bank, 1999.

21- Hackett, Steven, Dean Dudley & James walker, Heterogeneities, information, and Conflict Resolution: Experimental Evidence on Sharing Contracts, Journal of Theoretical Politics, Vol. 6, No.4, 1994.

22- Hall, Peter, Social Capital in Britain, British Journal of Political Science, Vol. 29, No. 2, 1999.

23- Heller, Patrick, Social Capital as a Product of Class Mobilization and State Intervention: Industrial Workers in Kerala, India, World Development, Vol. 24, No. 6, 1996.

24- Iam, Wailfung, Institutional Design of Public Agencies and Co-Production: A Study of Irrigation Associations in Taiwan, World Development, Vol. 24, No 6, June 1996.

25- Kay, Fiona & Richard Johnston, Ubiquity and Disciplinary Contrasts of Social Capital in: Fiona Kay & Richard Johnston (eds.) Social Capital, Diversity, and the Welfare State, Toronto: UBC Press, 2007.

26- Knack, Stephen and Philip Keefer, Does Social Capital Have an Economic Payoff? A Cross-Country Investigation, Quarterly Journal of Economics, Vol.52, No.4, 2002.

27- Lowndes, Vivien, Women and Social Capital: a comment on Hall's Social Capital in Britain, British Journal of Political Sciences, Vol.30, No.3, 1999.

28- Luhmann, Niklas, the Differentiation of Society, New York: Columbia University Press, 1982.

29- Maslow, Abraham, Towards a Psychology of Being, Princeton: D. Van Nostrand Company, 1962

30- Minkoff, Debra, Producing Social Capital: National Social Movements and Civil Society, America Behavioral Scientist, Vol.40, No.5, 1977.

31- Narayan, Deepa, & L. Pritchett, Cents and Sociability: household Income and Social Capital in Rural Tanzania, World Bank Research Working Paper No. 1796, Washington DC: World Bank, 1997.

32- Newton, Kenneth, Social Capital and Democracy, American Behavioral Scientist, Vol.40, No.5, 1977.

33- North, Douglas, Institutions, Institutional Change and Economic Performance, New York: Cambridge University Press, 1990.

34- Nugent, Jeffery, Between State, Market and House Holds: A Neo Institutional Analysis of Local Organizations and Institutions, World Development, Vol. 21, No. 4, 1993

35- O'Connell, Michael, Anti Social Capital, Civic Values versus Economic Equality in the EU, European Sociological Review, Vol.19, No.3, July 2003.

36- Paxton, Pamela, Is Social Capital Declining in the United States, American Journal for Sociology, Vol. 105, No.1, 1999

37- Pilkington, Paul, Social Capital and health: measuring and understanding social capital at a local level could help to tackle health inequalities more effectively, Journal of Public Health Medicine, Vol. 24, No.3, 1994.

38- Portes, Alejandro, Social Capital; Its Origins and Applications in Modern Sociology, Annual Review of Sociology, Vol. 24, 1998

39- Portney, Kent and Jeffery Berry, Mobilizing Minority Communities: Social Capital and Participation in Urban Neighborhoods, American Behavioral Scientist, Vol.40, No.5, 1997.

40- Raffo, Carlo & Michelle Reeves, Youth Transitions and Social Exclusion; Developments in Social Capital Theory, Journal of Youth Studies, Vol.3, No.2, 2000.

41- Robinson, Lindon & Jan Flora, the Social Capital Paradigm: Bridging across Disciplines, American Journal of Agricultural Economics, Vol.85, No.5, 2003.

42- Rose, Richard, Getting Things Done in an Anti-Modern Society: Social Capital and

Networks in Russia. Social Capital Initiative Working Paper No.6, Washington: World Bank, 1998.

43- Santos, Boaventura De Souza, "Participative budgeting in Porto Alegre: towards a redistributive democracy", Politics and Society, Vol.26, No.4, 1998.

44- Shuller, Tom, the Complementary Roles of Human and Social Capital ISUMA Canadian, Journal of Policy Research, Vol. 2. No.1, 2001.

45- Stiglitz, Joseph, Peer Monitoring in Credit Market, World bank: Economic Review, No.4, 1990.

46- Stolle, Dietlind & Bo Rothstein, the State and Social Capital an Institutional Theory of Generalized Trust, Comparative Politics, Vol. 40, No.4, July 2008.

47- Stone, Wendy, Measuring Social Capital, Towards a theoretically informed measurement framework of researching social capital in family and community life, Australian Institute of Family Studies, Research Paper No. 24, February 2001

48- Tucker, Jack, Jonathan Marx & Larry Long, Moving on: Residential Mobility and Children'school lives", Sociology of Education, Vol.71, No.1, 1999.

49- Woolcock, Michael, the Place of Social Capital in Understanding Social Economic Outcomes, Canadian Journal of Policy Research, Vol. z, No.1, 2001

50- Woolcock, Micheal & Deepa Narayan, Social Capital: Implications for Development theory, research and policy. World Bank Research Observer, Vol.15, No. 2, 2000.

51- Woolcock, Micheal, Social Capital and Economic Development: Toward a Theoretical Synthesis and Policy Framework, Theory and Society, Vol. 27, No. 2, 1998.

(3) Conferences

1- Bjorkman, Bennich, "Strong Individuals, Weak Society? Child Rearing and the Decline of Social Capital after World War II", Paper presented at the ECPR joint Sessions, Warwick, March, 1998.

2- Budlender, Debbie, "The South African Women's budget Initiative", paper presented in a workshop on Pro-poor, gender and evioronment sensitive budgets, sponsored by UNDP & UNIFEM, New York, 28-30 June 1999.

3- Jenkins, Rob & Anne-Marie Goetz, "Accounts and Accountability: theoretical implications of the Right-to-Information Movement in India", paper presented in the workshop on "Strengthening Participation in Local Governance", Brighton, Institute of Development Studies, 21-24 June, 1999.

4- Lyberaki, Antigone & Christos J Paraskevopoulos, "Social Measurement in Greece", paper presented to OECD-ONS International Conference on Social Capital Measurement, London, September 25-27, 2002.

5- Stanfield, J. R., & J.B. Stanfield, "Where has love gone? Reciprocity, redistribution, and the nurturance gap", Paper presented to the International Association for Feminist Economics, Washington, 1995.

6- Stolle, Dietlind Stolle & Bo Rothstein, Social Capital and Street-Level Bureaucracy: An Institutional Theory of Generalized Trust, Paper presented at "Trust in Government Conference" at the Center for the Study of Democratic Politics, Princeton University, November 30, 2001.

7- Stolle, Dietlind, Making Associations Work: Group Characteristics, Membership, and Generalized Trust, Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Boston, September 3-6, 1998.

8- Stone, Wendy & Jody Hughes, Measuring Social Capital: Towards a standardized approach, a paper Presented at the 2002 Australian Evaluation Society International Conference October/November 2002.

للنشر في السلسلة :

* يتقدم الكاتب بنسختين من الكتاب على أن يكون مكتوباً على الكمبيوتر أو الآلة الكاتبة أو بخط واضح مقروء . ويفضل أن يرفق معه أسطوانة (C.D) أو ديسك مسجلاً عليه العمل إن أمكن .
* يقدم الكاتب أو المحقق أو المترجم سيرة ذاتية مختصرة تضم بياناته الشخصية وأعماله المطبوعة .
* السلسلة غير ملزمة برد النسخ المقدمة إليها سواء طُبع الكتاب أم لم يطبع .

صدر مؤخراً فى سلسلة
الإصدارات الخاصة

90- تطور مصر الحديثة .... د. أحمد زكريا الشلّق

91- حكايات الحرية .... محمود الوردانى

92- الحالة دايت .... سيد الوكيل

93- تاريخ الإصلاح فى الأزهر .... الشيخ/ عبدالمتعال الصعيدى

94- فرسان الثقافتين .... د. محمد فتحى فرج

95- رأى فى الثورات .... حنه أريندت

96- اليهود فى جنوب أفريقيا .... نجلاء عبد الجواد

97- الحوار بين الإسلام والحضارات............................ د. أحمد مصطفى العتيق

98- كفاحنا ضد الغزاة .... مجموعة كتاب

99- الثورة والوجود .... د. أيمن تعيلب

100- دولة السلطان .... د.أحمد محمد سالم


101- عام فى حياة وطن .... طارق رضوان

102- المورّقون .... عماد مطاوع

103- فى رحاب الصحراء.. مدد يا شاذلى .... أحمد أبو خنيجر

104- حكايات أسرة أرمنية .... د.نبيل حنفى محمود

شركة الأمل للطباعة والنشر
(مورافيتلى سابقاً)
ت: 23904096 - 23952496



القوة الخفية

إصدارات خاصة

اللوحة للفنان سلفادور دالي

الثمن: ثلاثة جنيهات